



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق

رسالة تقدم بها الطالب:

مصطفى سعد مهدي السرحان

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

2020 م

1441 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ
وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ
يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ
وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا . . . ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

...إلى شهداء الوطن الغالي الذين
استشهدوا في ساحات الحق .

... إلى من تشرفت الأرض والسماء بوجودهم
(فاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها)

... إلى كل من علمني حرفا (أساتذتي الاعزاء)

... إلى والدتي التي لايزال ربي يكرمني من اجلها ولم
اوفي حقها (رحمها الله)

... إلى والدي الغالي (أمد الله بعمره)

... إلى اخوتي الذين لم يبخسوا في حقي في يوم من
الايام

... إلى اولاد عمي الذين ساندوني ودعموني

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

الحمد لله رب العالمين الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وخلق الأشياء ناطقة بحمده وشكره والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين أولي المكارم والجود وصحبه الغر الميامين و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

في البدء لا يسعني إلا أن أقدم شكري وتقديري وامتناني إلى أستاذي الفاضل المشرف الدكتور كاظم سعد الأعرجي اعترافاً مني بفضلته للجهود الكبيرة التي بذلها من توجيهات وآراء سديدة ذلل فيها الكثير من الصعوبات والمعوقات التي واجهتني أثناء كتابة البحث، ولم يبخل بجهده ونصيحته، لتظهر الرسالة بشكلها الأفضل.

كما أحب أن أسجل فائق تقديرني وامتناني إلى العمادة ورئيس القسم وإلى جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد لمرحلتي البكالوريوس والماجستير الذين تحملوا العبء الأكبر لإعداد الطلبة علمياً تمهيداً للمراحل اللاحقة ولاسيما الأستاذ المرحوم الدكتور محسن الراجحي، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتيد الأفاضل رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء السفر من أجل مناقشة الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور مشكور الطالقاني لملاحظاته اللغوية .

وأسجل شكري وتقديري إلى كافة منتسبي المكتبات ادناه :

١-كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء و جامعة بغداد والخاصة بالدراسات الأولية والعليا، والمكتبة المركزية/جامعة كربلاء و جامعة الكوفة، البنك المركزي العراقي ، مكتبة العتبة العباسية والحسينية والعلوية المقدستين.

ولا يفوتني أن أسجل شكري إلى الدكتور هاشم مرزوق الشمري ، والدكتور حيدر علي المسعودي ، والدكتور حامد محسن الجداح ، والدكتور توفيق المسعودي ، والدكتور مناضل الجبوري ،لما أبدوه من مساعدة وملاحظات علمية تخص الدراسة.

كما أتوجه بشكري وعظيم امتناني إلى زملائي وزميلاتي في الدراسات العليا و اخص منهم(حسين علي ،حسين علاء ،أنس عبد الرضا ،مؤيد عبد الكريم ،تمارة حمزة ،زينب عدنان) وأختم شكري وعظيم امتناني إلى الاخوة (حارث رحيم ،أمجد فخري ،حسين باسم) لمواقفهم الأخوية والمساندة خلال مدة الدراسة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقول أن هذا الجهد يشوبه الكثير من الأخطاء والنقص فأن اجتهدت فمن الله ،وان اخطأت فحسبي المحاولة .

وبعد حمد الله فإن واجب الوفاء يحتم علي أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للدكتور خضير عباس الوائلي و لكل من أعانني لإنجاز هذا العمل .



الباحث

مصطفى سعد مهدي السرحان

المستخلص:-

شهد الاقتصاد العراقي ظروف استثنائية في العقود الماضية من حروب ثم عقوبات اقتصادي استمرت لأكثر من عقد من الزمن والذي انعكس في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية ، وفي ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى الدين العام واصدار النقد لتمويل الانفاق العام لسد متطلبات المواطنين، وهذه السياسات احرزت التضخم الجامح وتدهور قيمة العملة المحلية والعجز المزمن.

اما بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل تزايد عوائد النفط والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي لم نرى حدوث اي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي ولكن تعمق الطابع الريعي ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياساتها الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي المدمر وابعاد الاقتصاد عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستدامة المالية.

لذلك تهدف الدراسة إلى دراسة الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي ،تحليل الاداء المالي واهم العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية ،تحليل الايرادات النفطية والصادرات غير النفطية وتأثيرهما واهميتها في استدامة الاوضاع المالية في العراق ،كذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها إن هناك علاقة بين العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية (الدين العام وعجز الموازنة والصادرات غير النفطية والاييرادات النفطية واسعار النفط) وفرص تحقيق الاستدامة المالية في العراق ومن اجل ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول ،تناول الفصل الاول الاطار النظري والمعرفي للدين العام والاستدامة المالية ،والفصل الثاني تناول الاطار التحليلي للدين العام العراقي والاستدامة المالية في العراق والعوامل المؤثرة في الاستدامة المالية ،اما الفصل الثالث فتناول قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة قصيرة الأجل فضلا عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين مؤشر الاستدامة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية فضلاً عن سرعة التكيف في النموذج سريعة نسبياً وبالتالي فان الاختلالات التي يمكن أن تحدث يتم تصحيح النسبة الأكبر منها في السنة نفسها واعدتها إلى القيمة التوازنية طويلة الأجل.

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
خ	المستخلص
د-ر	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
س	قائمة الاشكال البيانية
1	المقدمة
2	اولاً: اهمية الدراسة
2	ثانياً: مشكلة الدراسة
3	ثالثاً: هدف الدراسة
3	رابعاً: فرضية الدراسة
3	خامساً: منهجية الدراسة
3	سادساً: هيكلية الدراسة
4	سابعاً: الحدود المكانية والزمانية
4-9	ثامناً: الدراسات السابقة
4-7	١- الدراسات العربية
7-9	٢- الدراسات الاجنبية
10	الفصل الاول: الاطار النظري للدين العام والاستدامة المالية
12	المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدين العام
12	المطلب الاول مفهوم الدين العام وشروطه
12	اولا : مفهوم الدين العام
13	ثانياً : شروط الدين العام
14	ثالثا: الفرق بين العجز والقرض والدين
15	رابعاً: الدين العام في مدارس الفكر الاقتصادي
21	المطلب الثاني : اقسام الديون وتنظيمها والاثار الاقتصادية والسياسية للديون
21-26	اولا: القروض الخارجية
26-28	ثانيا: الديون الداخلية
28	ثالثاً: الاثار الاقتصادية للديون العامة
32	رابعاً: الاثار السياسية للديون العامة

32	خامسا: العوامل المؤثرة في تفاقم الديون
35	المبحث الثاني: الاطار النظري للاستدامة المالية
35	المطلب الاول مفهوم الاستدامة المالية
35	اولاً: مفهوم الاستدامة المالية
35	ثانياً: تعريف الاستدامة المالية
37	ثالثاً: العلاقة بين الاستدامة المالية واستدامة الدين
38	رابعاً: قواعد الاستدامة المالية
41	المطلب الثاني مؤشرات قياس الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة عليها
41	اولاً: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد التأثير
43	ثانياً: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث او التأثير
46	ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية
50	رابعاً: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والاستدامة
51	الفصل الثاني: الاطار التحليلي للمديونية العراقية وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية
53	المبحث الاول: تحليل الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة
53	المطلب الاول طبيعة الاستدامة المالي والقيود الزمني للموازنة في البلدان النفطية
53	اولاً: الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة
54	ثانياً: طبيعة الاستدامة المالية في البلدان النفطية
55	ثالثاً: خصائص الدين في الاقتصادات النفطية
59	المطلب الثاني تحليل الاستدامة المالية في العراق
61	اولاً: مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي
65	ثانياً: مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي
73	ثالثاً: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
76	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية
76	المطلب الاول تحليل الموقف المالي في العراق
76	اولاً: تحليل مؤشرات المالية العامة في العراق
80	ثانياً: مؤشرات الاقتدار المالي والعلاقة بين الدين العام والموازنة العامة
84	المطلب الثاني تحليل العوامل المؤثرة على العوائد المالية في العراق
84	اولاً: مؤشر نسبة اسعار النفط الى الناتج المحلي الاجمالي
89	ثانياً: مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي
94	ثالثاً: مؤشر نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي

98	الفصل الثالث: قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية
101	المبحث الاول : الاطار النظري للأساليب القياسية المعتمدة
101	اولاً : توصيف الاساليب القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):
103	ثانياً : توصيف الاساليب القياسية المعتمدة في الدراسة:
105	ثالثاً : اختبار استقراريه البيانات (السكون):
106	رابعاً: اختبار جذر الوحدة للاستمرارية او الاستقراريه:
109	خامساً : اختبار التكامل المشترك:
111	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
111	اولاً : اختبار استقراريه المتغيرات
113	ثانياً : تقدير الدوال باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
130-133	الاستنتاجات والتوصيات
134-142	المصادر

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	ديون العراق الحديثة ما بعد عام ٢٠٠٣ (القروض النقدية وقروض لدعم المشاريع)	1
63	نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى GDP في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	2
66	نسبة الدين الخارجي إلى GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	3
75	نسبة الدين العام إلى GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	4
77	تطور مؤشرات المالية العامة إلى GDP في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	5
81	مؤشر الاقتدار المالي وعلاقة الدين العام بالموازنة العامة في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	6
85	يوضح تأثير اسعار النفط في الاداء المالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	7
90	حجم الصادرات غير النفطية ونسبتها إلى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي إلى الصادرات غير النفطية	8
95	يوضح نسبة الايرادات النفطية إلى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي إلى الايرادات النفطية	9
112	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	10
113	نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام الداخلي	11
114	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	12
115	اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر	13
116	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين	14
117	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل	15
118	نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام الخارجي	16
119	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	17
120	اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر	18
121	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين	19
122	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل	20
123	نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام	21
124	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر	22
125	اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر	23
126	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين	24

127	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل	25
-----	---	----

قائمة الاشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	يبين حجم الدين العام والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠١٨-١٩٩٠	1
64	يوضح نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠١٨-١٩٩٠	2
68	يوضح حجم GDP والدين العام الخارجي وفقا لسعر الصرف الاسمي والموازي للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠)	3
71	يوضح نسبة الدين العام الخارجي وفقا لسعر الصرف الاسمي والموازي الى GDP للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠)	4
73	يوضح نسبة الدين العام الى GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	5
79	يبين مؤشرات المالية العامة الى GDP بالأسعار الجارية في العراق	6
82	يبين نسبة الدين العام الى حالة الموازنة في العراق للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠)	7
87	يوضح تأثير اسعار النفط في الايرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠)	8
91	يوضح نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الصادرات غير النفطية في العراق	9
96	نسبة الايرادات النفطية الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الايرادات النفطية في العراق	10



ان مسألة تنويع الايرادات العامة في العراق اصبحت ضرورية لاسيما ان العراق بلدا نفطياً لارتكازه بنسبة كبيرة في تمويل انفاقه على الايرادات النفطية وطالما تتسم وتتميز اسعار النفط بالتقلبات الجامحة والمستمرة بسبب الصدمات السعرية في الاسواق النفطية مما يشكل خطر على تغير او تذبذب الايرادات العامة في العراق وبالتالي عدم استقرار حجم التمويل وعدم كفايته لتغطية العجز الناجم عن زيادة النفقات الجارية على الايرادات العامة فضلا عن تراجع الامكانيات الاقتصادية بشكل عام، حيث ولد هذا الوضع تزايدا ملحوظا في العجز المالي والديون الحكومية سوء الداخلية ام الخارجية بعد انحسار الموارد النفطية عن معدلات الانفاق العام التي تطبعت عليها البلدان النفطية، مما ولد اهتماما بالغ بالاستدامة المالية التي تنصرف الى التوقعات المستقبلية للإيرادات والنفقات العامة طويلة الأجل وبناءً على هذه التوقعات يتم تعديل السياسات الحالية سواء بخفض او رفع النفقات او الايرادات في الموازنة الاتحادية، في حين تعد معدلات النمو السريع في نسبة الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي من اكثر العوامل التي تؤثر سلباً في الاستدامة المالية، وهناك عوامل اخرى مؤثرة على الاستدامة المالية كمعدل نمو الانفاق العام بنسبة اكبر من نمو الايرادات العامة فضلا عن تذبذب اسعار النفط، ولضمان تمتع الدولة بالاستدامة المالية من الضروري توفر القدرة او الطاقة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة للحد من نمو الدين العام بمعدلات صاخبة، وترشيح مستوى الأنفاق العام غير الكفوء أو تنويع الايرادات العامة عن طريق الاستثمارات ومصادر جديدة أخرى، وان عدم القدرة على تحقق الاستدامة المالية يعني الاغراق بالمديونية الخارجية في ظل عدم تقليل النفقات غير الضرورية وعدم تعزيز الايرادات غير النفطية والصادرات السلعية، كل ذلك يحتم بضرورة الاهتمام بتنويع مصادر الايرادات في العراق لتجنب الاستدانة سواء من الداخل او الخارج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات السلعية والخدمية.

أولاً :- مشكلة الدراسة :

ان التوسع في استخدام ادوات السياسة المالية العامة والمتمثلة في الانفاق العام والاعتماد شبة التام على الايرادات النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط في الاسواق الدولية ينجم عنها عجز في الموازنة العامة الحكومية ،مما يترتب على ذلك تراكم حجم الدين العام وان التوسع في الدين العام في ظل انخفاض الصادرات غير النفطية والازمات المالية والاقتصادية سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستدامة المالية في العراق بشكل خاص.

ثانياً :- اهمية الدراسة :

ان تطبيق قواعد المالية العامة بالشكل الذي يؤدي الى تحسين اداء الوضع المالي والحد من ضغوط الانفاق العام ويحقق الانضباط المالي اصبح ضروري ،كذلك أصبحت قضية الدين العام في العصر الحديث من أهم القضايا في الألفية الجديدة ،فقد وضع هدف تخفيض الدين العام ضمن الاهداف الإنمائية ،كذلك حثت المؤسسات الدولية على تخفيض تراكم الديون في ظل التحولات الراهنة كون الدين العام يرتبط ارتباط وثيقاً بالاستدامة المالية ومن اهم العوامل المؤثرة عليها ؛لذا فأن وجود سياسة مالية مستدامة يعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية وأن الاقتصاد ضمن المسار والاتجاه الصحيح .

ثالثاً :- اهدف الدراسة :

أن دراسة هذا الموضوع وتحليله من جميع جوانبه المعقدة سوف يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية على مستوى الاقتصاد العراقي ،ومحاولة التحكم والسيطرة في المشاكل الناجمة عنه بعد الالمام بالموضوع .

وتكمن أهداف الدراسة في تحقيق الآتي :

- ١-دراسة الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.
- ٢-تحديد مصادر الدين العام الداخلي والخارجي.
- ٣-تحليل الاداء المالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).
- ٤-تحليل اهم العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق.
- ٥-تحليل الصادرات غير النفطية واهميتها وتأثيرها على الاستدامة المالية في العراق.

٦- تحليل الإيرادات النفطية وتأثيرها على الدين العام والدين الداخلي والخارجي والاستدامة المالية في العراق.

رابعاً :- فرضية الدراسة :

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن هناك علاقة بين العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية (الدين العام وعجز الموازنة والصادرات غير النفطية والإيرادات النفطية وأسعار النفط) وفرص تحقيق الاستدامة المالية في العراق والتي يمكن بيان وتوضيح أثرها من خلال التحليل والبرامج الإحصائية للظاهرة قيد الدراسة.

خامساً :- منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي (الاستقرائي والاستنباطي) وباستخدام مختلف المعلومات والبيانات للوصول إلى نتائج الدراسة.

سادساً :- هيكلية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول فضلاً عن مقدمة الدراسة والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها، إذ بين الفصل الأول الإطار النظري للدين العام والاستدامة المالية، أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار التحليلي للاستدامة المالية والعوامل المؤثرة عليها في العراق، في حين تضمن الفصل الثالث قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية.

سابعاً :- الحدود المكانية والزمانية :

المكانية: تتجسد الحدود المكانية للبحث بدراسة عدد من المتغيرات الاقتصادية والمالية في العراق.

الزمانية: تحدد الأبعاد الزمانية للبحث خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) وإن حدود التحليل في العام ١٩٩٠ مع بداية تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية وتزايد حجم الدين العام والعجز في الموازنة وانخفاض العوائد النفطية جراء العقوبات المفروضة على الاقتصاد العراقي التي انعكست على السنوات اللاحقة، فضلاً عن أحداث ما بعد ٢٠٠٣ في حين نهاية المدة الزمانية كانت لغاية ٢٠١٨ جاءت على وفق تحصيل البيانات.

ثامناً :- الدراسات السابقة :

١- الدراسات العربية :-

الباحث	عنوان الدراسة	منهجية الدراسة
١- حسام خالد حسين الريفي.	العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (١٩٩٦-٢٠١٣).	هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدين العام والاستدامة المالية في الادب الاقتصادي وعلى الدين العام الداخلي والخارجي الفلسطيني ودور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق الاستدامة المالية ودور المنح وكذلك المساعدات المالية الخارجية واهم متغيرات الاقتصاد الكلي في تحقيق الاستدامة المالية، وقد حاولت الدراسة الاجابة عن التساؤل الاتي :ماهي العوامل التي تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة قدرتها على خدمة ديونها؟ وللإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي القياسي لسلسلة من ١٩٩٦-٢٠١٣ وتوصلت الدراسة أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني متذبذب خلال فترة الدراسة نتيجة لتأثره بالتقلبات السياسية وانخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ^(١) .
٢- احمد صالح حسن كاظم	تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق (١٩٩٠-٢٠١٣).	تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق ،وتأتي اهمية الدراسة من الاهمية الكبيرة للإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للموازنة العامة واحد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي كونها مصدر للموارد الاجنبية ،واستخدمت الدراسة الاسلوب الاستقرائي والاستنتاجي رفقا الاستعانة بالأسلوب التحليلي والكمي والذي استند الى متغيرين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة على بيانات سنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى واصبحت مستقرة بعد اجراء المعالجات الرياضية للوصول الى سلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة من خلال اخذ الفرق الاول للوغاريتم الطبيعي ،اذ اشار اختبار جوهانسن الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة ،واظهرت العلاقة السببية وجود علاقة باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة (كمؤشر للاستدامة المالية) ^(٢) .

(١) حسام خالد الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (١٩٩٦-٢٠١٣)، الجامعة الاسلامية، غزة، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي قسم اقتصاديات التنمية، ٢٠١٤.

(٢) احمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٤، المجلد ٢٢، ٢٠١٦.

<p>يهدف البحث الى دراسة سبل تحقيق الاستدامة المالية ما بين متطلبات السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، وعالية فإن مشكلة البحث تكمن في الكيفية التي تعمل بموجبها السياسة المالية، ومدى تحقيق الاستدامة المالية في العراق، وفرضيه البحث تنطلق لتحديد الاجابة المتوقعة لتساؤلات مشكلة البحث التي تقترض هل حققت السياسة المالية شروط الاستدامة المالية في العراق، وكانت اهمية البحث تكمن في العرض النظري للاستدامة المالية وطبيعتها واهدافها وشروط تحقيقها وكيفية الوصول الى استدامة السياسة المالية، وتوصلت الدراسة الى ان السياسة المالية تعد الحجر الاساس للسياسة الاقتصادية الا ان نتائج تقدير مؤشرات الاستدامة المالية ونتائج التحليل القياسي بشكل عام تشير الى عدم تحقيق الاستدامة المالية وهذا يتطابق مع فرضيه البحث، واوصت الدراسة ان امتلاك العراق للثروات الهائلة والمتعددة تتطلب تظافر الجهود ووضع استراتيجيات تهدف الى تنمية واستثمار هذه الموارد وبالتحديد الايرادات النفطية لتطوير بنية القطاعات كأثناء مجلس اعمار العراق لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق على غرار خمسينات القرن العشرين^(١).</p>	<p>تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧</p>	<p>٣- علي خالد عبدالله و مايج شبيب الشمري</p>
<p>هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل وتوضيح الواقع المالي لحكومة اقليم كردستان وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية، اما مشكلة الدراسة فتكمن في أن تراكم الديون الداخلية والخارجية على حكومة الاقليم بسبب وجود الازمة المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم، مما اثر سلباً على مجمل الأنشطة الاقتصادية في اقليم كردستان العراق. وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والكمي وتم فيها توظيف طريقة استقراريه السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقراريه متغيرات الاستدامة المالية في اقليم كردستان للفترة ١٩٩٧-٢٠١٣، وتوصلت الدراسة في المستقبل القريب اذا استمر العجز في الموازنة فإن الاقليم سوف يعاني من مشاكل السلامة المالية لأنه لم يستطيع تحمل العبء المالي لديونه، ويقع في حاله عجز عن سداد وخدمة ديونه وخاصة الخارجية لأن استخدام اغلب هذه الديون لم يوجه إلى التنمية الاقتصادية^(٢).</p>	<p>تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان -العراق ٢٠١٥.</p>	<p>٤- ايوب أنور حمد سماقه بي وسردار عثمان باداوه.</p>

^(١) علي خالد عبدالله و مايج شبيب الشمري ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، ٢٠٢٠.

^(٢) ايوب حمد سماقه بي، سردار عثمان باداوه بي، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان-العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠٠٥.

<p>هدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة السعودية في تحقيق الاستدامة المالية، وتكمن اشكالية الدراسة في السؤال الاتي: في ظل تنامي عجز الميزانية العمومية، وتزايد الدين العام، ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية في تحقيق الاستدامة المالية؟ وللإجابة على التساؤل فقد تم استخدام منهج الاساليب القياسية باستخدام القيد الزمني للميزانية العمومية للمملكة خلال المدة ١٩٦٩-٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات والنفقات كانت ساكنة بالإضافة إلى وجود علاقته بينهما إذ إن الإيرادات تنمو بمعدل اسرع من النفقات مما يوحي على قدرة المملكة على سداد العجز واحتواء دينها العام^(١).</p>	<p>تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.</p>	<p>٥- وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي.</p>
<p>تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستدامة المالية ومناقشة الاطار العام وابرار النماذج المفسرة لاستدامة المالية العامة في الاقتصادات النفطية ومن ضمنها العراق، مع الاستعانة بنموذج قياسي حديث لتقييم الاستدامة المالية في العراق للمدة من ١٩٩٠ ولغاية ٢٠١٥ من اجل التحقق من الافاق المستقبلية وفرص الاقتصاد الوطني في النمو والاستقرار الاقتصادي، اما اشكالية الدراسة فتكمن في تقييم قدرة الاقتصاد العراقي على التعايش مع هبوط اسعار النفط الخام وتحقيق الاستدامة المالية دون الاضرار في متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ما افصحت عنه نتائج الاختبارات القياسية إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة وهو ما يشير إلى أن الاداء المالي في العراق يعمل ضمن المسار المستدام، ومع ذلك لا يعني وجود موارد نفطية مستقبلية لدفع لخدمه الدين العام التماذي في الأنفاق الجاري واللجوء للدين الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة، ولكن يحتاج تأمين النمو الاقتصادي اعادة صياغة السياسة المالية في اقتصاد العراق بما يحقق المزيد من استدامة المالية العامة والدين العام^(٢).</p>	<p>الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصاد ي - دراسة حاله العراق للمدة () ٢٠٠٤ - (٢٠١٦).</p>	<p>٦- علي حسن نوري بني لام.</p>
<p>تهدف الدراسة إلى بناء اطار نظري يتناول متغيرات الدراسة ليكون مدخل للدراسة العملية وتفسير النتائج التي تكون من واقع العمل، وقياس نوع وتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق والتوصل إلى نتائج ومقابلتها بتوصيات، وقد حاولت الدراسة الاجابة على التساؤل الاتي: هل تسهم الاستدامة المالية في رفع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؟ وللإجابة عن التساؤل استخدمت الدراسة المنهج التجريبي عن طريق بناء اطار مفاهيمي لنوع العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم جمع البيانات ودخالها البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتوصل إلى رؤيا علمية وعملية عن واقع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تمتلك متغيرات</p>	<p>الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصاد ي في العراق ٢٠١٨.</p>	<p>٧- حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري.</p>

^(١) وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٧٤-٢٠١٦، ٧٥.

^(٢) علي حسن نوري بني لام، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان -اربيل في العلوم الادارية والمالية، ٢٧-٢٨ حزيران، ٢٠١٨.

الاستدامة المالية في العراق القدرة في التأثير على النمو الاقتصادي بشكل منفرد ⁽¹⁾ .	قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) باستخدام نموذج VRA	٨- شيماء فاضل محمد وخليل اسماعيل عزيز
يهدف البحث الى التعرف على مدى قدرة الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية والمشاكل او الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، فضلا عن دراسة وبيان مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، اما مشكلة البحث فتكمن في ان زيادة حجم الدين العام نتيجة لزيادة عجز الموازنة سوف يؤدي الى زيادة حجم الموارد المخصصة الى تمويل اعباء الدين وبالتالي فقدان الحكومة لاستدامتها المالية، اذ يقوم البحث على فرضيه مفادها "في ظل زيادة عجز موازنه العراق الاتحادية والزيادة في حجم الدين العام تتخفف قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية". وقد توصلت البحث وباستخدام النموذج القياسي نموذج متجه الانحدار الذاتي (VRA) الى وجود علاقة طويلة المدى بين الايرادات العامة والنفقات العامة بينما اظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتمثل بأن الايرادات العامة تسبب الانفاق العام وبالتالي تستطيع الحكومة ان تعدل انفاقها العام بالاعتماد على حجم ايراداتها العامة من خلال اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى تحقيق الاستدامة المالية كتخفيض عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي واعادة تنظيم الايرادات الحالية ⁽²⁾ .		

٢- الدراسات الاجنبية :

اهتمت بدراسة الاستدامة المالية على المدى الطويل واثرها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دوله الهند، حيث كأن تشكيك الوكالات والمنظمات الدولية غير الحكومية الحافز للبحث في شأن هذا الموضوع على اعتبار أن التكنولوجيا الحديثة للاتصالات ونظم المعلومات تسهم في رفع الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى أن مدة استرداد قيمة مشاريع الاتصالات لا تتجاوز 3.9 سنة وأن استرداد قيمة المشروع في مدة قصيرة سوف يسهم في رفع الاستثمار في المستقبل ⁽³⁾ .	كأنت هذه بعنوان "دراسة الاستدامة المالية ودورها في تفعيل مراكز قرية الأنترنيت في ريف ماديا براديش"	1- R.Kumar
تعد السويد من (أكثر دول العالم اهتمام وأنفاق على الرعاية الاجتماعية والتي تشمل (المعاشات التقاعدية، الرعاية الصحية، التأمين ضد البطالة وخدمات التوظيف، رعاية المعاقين والمسنين، التأمين ضد المرض والسياسة السرية)، هذا وقد بلغ مجموعها	كأنت هذه الدراسة بعنوان " الاستدامة المالية	2- E.Palmer

⁽¹⁾ حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حاله العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان -ربيل في العلوم الادارية والمالية، ٢٧-٢٨ حزيران، ٢٠١٨.

⁽²⁾ شيماء فاضل محمد وخليل اسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) باستخدام نموذج VRA، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٧، ٢٠١٩.

⁽³⁾ R.Kumar 2004 "A Study on the Financial Sustainability of Village Internet Centers in Rural Madhya Pradesh" Information Technologies and International Development , v012 no1.

<p>28% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد ناقش الدراسة دور الاستدامة المالية في دعم هذا المجال وباستخدام المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى أن الاستدامة المالية تسهم في دعم وتعزيز القوى العاملة في السويد⁽¹⁾.</p>	<p>لالتزامات الرعاية السويدية "</p>	
<p>تهدف الدراسة إلى مناقشة موضوع الاستدامة المالية لجمهورية مصر العربية من قبل مجموع اللجان الاستشارية للبنك الدولي والتي تقدم المساعدة الفنية لوزارة المالية لجمهورية مصر، اذ ارتفع العبء للديون في مصر لتتجاوز المعايير الدولية وهو ما يثير قلق الحكومة المصرية، توصلت الدراسة إلى نسبة الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت 129% وهو المستوى الذي لا يمكن للاقتصاد المصري تحمله اي أن النمو الحقيقي في الاقتصاد المصري اقل من نمو الديون، ثم توصلت الدراسة إلى أن الاجراءات الحكومية المالية الاخيرة لتخفيض الاستثمار غير مرضية لأنها تقلل النمو الاقتصادي وتزيد عبء المديونية في المدى الطويل⁽²⁾.</p>	<p>"الاستدامة المالية والدين العام - استعراض الأنفاق العام في مصر"</p>	<p>3- The World Bank</p>
<p>تهدف الدراسة إلى مناقشة النماذج السائدة للاستدامة المالية مع القيد الزمني للموازنة المالية العامة، إذ إن اغلب النماذج تتجاهل حقيقة أن القيد الزمني للموازنة العامة هو عملية ديناميكية مرتبطة بأحداث تغيير في دور الدولة في مرور الوقت، ومدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مصر وخاصة حجم عجز الموازنة العامة والدين العام .</p> <p>اما اشكالية الدراسة فأنها تناقش قضية الاستدامة المالية في مصر من خلال ادخال نهج يربط الاثار المالية مع دور الدولة في المجتمع المصري، توصلت الدراسة إلى أن القيود المفروضة على الإيرادات العامة في الدولة ادت إلى توسع الاقتراض من الداخل والخارج، اذ تجاوزت نسبة الدين العام في جمهورية مصر 90%، ويشير قيد الموازنة إلى أن نسبة الدين العام لا يتعدى 60% من الناتج المحلي الاجمالي وترى الحكومة هذه النسبة كنسبة امنة⁽³⁾.</p>	<p>"الاستدامة المالية ودور الدولة في اطار تحليلي جديد"</p>	<p>4- Abdelatif Shehata</p>

¹) E.Palmer 2014 " Financial Sustainability of Swedish Welfare Commitments" Pudlic Policy Review ,vo110 no2.

²) The World Bank ,2005, " Fiscal and Public Debt Sustainability –Egypt Public Expenditure Review' Middle East and North Africa

³) Pedro Alba, Sherine Al-Shawardy & Farruk Iqbal "Fiscal and Public Debt Sustainability in Egypt" the Egyptian Center for Economic Studies ,Working Paper no79,2004.

<p>هدفت الدراسة إلى مدى استدامة الدين العام في ظل التطورات المالية الأخيرة في مصر، وتحليل المتغيرات المالية الرئيسية المسؤولة على تزايد الدين العام، وتحديد اذا كان الدين ناتج من عوامل هيكلية او دورية، واجراء محاكاة لمسار الدين العام للناتج، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل الدين للناتج المحلي الاجمالي، وأن الدين العام ناتج من عوامل هيكلية وليس دورية، وارتباط الضعف الهيكلي في الموازنة بزيادة الأنفاق على الدعم والاجور وبانخفاض الايرادات الضريبية، في حين تشير نتائج المحاكاة لمسار الدين للناتج إلى اجراء تعديل مالي وذلك للحد من نمو الدين وتعزيز القدرة على الاستدامة المالية⁽¹⁾.</p>	<p>"استدامة الدين العام والمالية في مصر"</p>	<p>5- Pedro Alba, Sherine Al-Shawardy & Farruk Iqbal.</p>
---	--	--

وجاءت دراستنا لتناول دراسة العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق من جميع جوانبها المعقدة سوف يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية على مستوى الاقتصاد العراقي، ومحاولة التحكم والسيطرة في المشاكل الناجمة عنه بعد الالمام بالموضوع. وتكمن أهداف الدراسة في دراسة الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، ودراسة مصادر الدين العام الداخلي والخارجي وتحليل الاداء المالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، فضلاً عن تحليل اهم العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق كتحليل الصادرات غير النفطية واهميتها وتأثيرها على الاستدامة المالية في العراق، وتحليل الايرادات النفطية وتأثيرها على الدين العام والدين الداخلي والخارجي والاستدامة المالية في العراق، فقد اضافة درستنا الى الدراسات السابقة تحليل الدين الخارجي وبقال سعر الصرف الاسمي والموازي ونسبتهما الى الناتج المحلي الاجمالي لتبين مدى تأثير سعر صرف على الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي اذ كانت النسبة مختلفة بمعدلات عالية، فضلاً عن ما أضافته هذه الدراسة من اثر الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الاجمالي والاستدامة المالية، فضلاً عن اختلاف مدة الدراسة عن الدراسات السابقة، بالإضافة الى اختلافه الدراسة عن دراسة (حسام خالد حسين الربيفي، وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة الى الدراسات الاجنبية) من حيث البيئة المكانية للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة قصيرة الأجل فضلاً عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين دوال الاستدامة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية فضلاً عن سرعة التكيف في النموذج سريعة نسبياً وبالتالي فإن الاختلالات التي يمكن أن تحدث يتم تصحيح النسبة الأكبر منها في السنة نفسها واعادتها تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، فمثلا كانت سرعة التكيف في دالة الدين العام الداخلي (٢٥%) في حين كانت في دالة الدين العام الخارجي (٧١%)، في حين بلغت في دالة الدين العام (٤١%)، وكانت اسعار النفط والصادرات غير النفطية اكثر تأثير من بين المتغيرات الاخر على الاستدامة المالية.

¹) Abdelatif Shehata , 'Fiscal Sustainability and the Role of the State a New Analytical Framework International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vo16,on2 , 2014.

الفصل الأول

الاطار النظري للدين العام والاستدامة المالية

المبحث الأول: الاطار النظري للدين العام .

المبحث الثاني: الاطار النظري للاستدامة المالية.

يمثل الدين العام امر بالغ الاهمية وان محاولة تخفيض يعمل على تحرر الحكومة من اعباء مالية كانت تترك اوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذا فإن الدين العام ذو ارتباط وثيق مع الاستدامة المالية وفرص تحقيقها اذ يتناول هذا الفصل الاطار المفاهيمي والمعرفي للدين العام والاستدامة المالية، اذ اقتصر على مبحثين، فالمبحث الاول تناول الاطار المفاهيمي للدين العام، اذ يحظى مفهوم الدين العام بأهمية واسعة في الادبيات الاقتصادية لما له من اثر بارز في تحقيق اهداف الاستدامة المالية لكونه يعد الاداة الرئيسية للسياسة المالية في الوقت الراهن، والذي تركز اليه الحكومة لتحقيق ما تتطلب اليه من استقرار وتطور الاداء المالي والاقتصادي في ميادين الحياة وعليه فإن البحث يتعلق بالاستدامة المالي ومدى احتياجها للدين العام لمواكبة تطور واستقرار الاوضاع الاقتصادية، تضمن هذا المبحث مطلبين، اهتم المطلب الاول بمفهوم الدين العام شروطه، اما المطلب الثاني اهتم بإقسام الديون وتنظيمها والاثار الاقتصادية والسياسية للدين العام.

اما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري للاستدامة المالية والذي تضمن مطلبين، حيث الاول تناول مفهوم الاستدامة المالية، فيحين تناول المطلب الثاني مؤشرات قياس الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة عليها.

(المبحث الأول)

الاطار المفاهيمي للدين العام

المطلب الاول مفهوم الدين العام وشروطه

اولاً :- مفهوم الدين العام:

لم يتفق الكتاب والباحثون في تحديد مفهوم محدد لكل المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها الدين العام. فقد عرفه البنك الدولي للإنشاء والتعمير الدين العام بأنها " تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء كانوا من الخارج أو الداخل بعملة أجنبية أو محلية أو بسلع وخدمات وتكون مدة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعد التزاماً مباشراً على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانتها^(١)، وعرف الدين العام بأنه عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مقابل تعهدها برد أصل المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه^(٢)، ويعرف الدين العام بأنه مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية وتتعهد بتسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروط متفق عليها في عقد القرض^(٣)، كما يعرف الدين العام بأنه المبلغ الذي يدين به الافراد أو المؤسسات أو الشركات إلى الغير، وتنشأ من اقتراض الاموال لشراء منتجات أو اصول مالية (مثل الشراء بالتقسيط) أو خدمه، وتحتاج عقود الدين لتسديد المبلغ المقرض^(٤)، ويعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تستدينه الدولة من الآخرين (افراد، مصارف، دول) وتتعهد برده مع الفوائد وفقاً لاذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده^(٥)، أما قانون الادارة المالية في العراق المعدل فقد عرف الدين بأنه يتضمن جميع ديون الحكومة التي يتطلب تسديدها أو دفع فوائدها واصولها من المقرض إلى المقرض في تاريخ أو تواريخ متفق عليها في المستقبل^(٦)، ويعرف الدين العام بأنه المبلغ الكلي مضافاً إليه الفائدة المدينة به الحكومة^(٧)، ويعرف الدين العام: وهو الذي يتمثل في القروض التي تقوم الحكومة باقتراضها وتتعهد بسدادها وفقاً لشروط معينة (تتعلق بفترة التسديد وسعر الفائدة) إلا أنه لا يشمل المبالغ المستحقة لموردي السلع و الخدمات اثناء السنة المالية ولا المبالغ المستحقة للمقاولين الذين يقومون بتنفيذ المشروعات

(١) صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، الجزء الأول، ١٩٨٦، ص ٢١١.

(٢) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٨، ص ٣٧٢.

(٣) خبايا عبدالله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠.

(٤) وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية اسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الاسلامية في تنشيط الاقتصاد، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص ٢٤٩.

(٥) سعيد محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة، عمان، ٢٠١١، ص ١٦٤.

(٦) قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل، ٢٠١١، ص ٧.

(٧) بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ط ١، ترجمة ليندا الحمود، الاهلية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠٠٨، ص ٥٩٣.

الحكومية^(١)، ويمكن تعريف الدين العام على انه المقدار المالي الذي تكون الحكومة مدينةً به لغيرها من جهات خارج البلاد سواء كانوا افراداً أم شركات أو حتى مدينةً لدول أخرى، ويمكن ان يستخدم مصطلح يوازي مصطلح الدين العام الأ وهو الدين السيادي نسبه للدولة اي ما يمكن تسميته بالدين القومي الذي تنتهج بعض الدول في تقسيمه على مستوى ديون تخص الولايات أو المقاطعات، ولكن بغض النظر عن التقسيمات أو حتى التسميات فالدين العام يبقى بمثابة المرآة التي تبرز مقدار العجز في ميزانية الحكومة العامة ومقدار ما انفقته الدولة خلال السنة المالية الذي يفوق مقدرتها وعائداتها من الضرائب المفروضة^(٢)، ويتضمن الدين العام العديد من الالتزامات المباشرة وغير المباشرة التي ينبغي على الحكومة الوفاء بها وكذلك التزامات القطاعات الاقتصادية التي يلزم على الدولة الوفاء بها نيابة عنها، اذ تلتزم الدولة بالعديد من اشكال الدين والالتزامات المالية الاخرى نتيجة مباشرتها لوظائفها المختلفة^(٣).

ويتضح من المفاهيم السابقة، ما يأتي^(٤):

١- إن مصطلح الدين العام يشمل المبالغ النقدية المقترضة ومما لا يدخل فيه الدين التجاري وكذلك المستحقات الاستثمارية .

٢- إن الوحدات النقدية التي استدانته بالدين العام لا يدخل ضمنها شركات قطاع الاعمال أو البنوك العامة بل تتحدد في كل من الحكومة و الهيئات العامة داخل الاقتصاد .

٣- يمثل الدين الحكومي مقدار الاقتراض الحكومي المبرم لمدة سابقة، وبموجب الشروط والضوابط المتفق عليها.

٤- إن أعباء خدمة الدين العام هي ما تتحمله الجهات المقترضة من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين والمتمثلة في الفوائد وهي نسبة مئوية من قيمة الدين التي تمثل المبالغ التي يتم سدادها من أصل الدين للدائنين وفي موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية

٥- يمكن للدولة اللجوء إلى القروض العامة بوصفها مورد غير دوري عندما تكون الموارد العادية كالضرائب والرسوم غير كافية لمواجهة الانفاق العام^(٥).

ونرى المفهوم الأكثر توضيحاً للدين العام هو اسم لمال واجب على الذمة، ولا بد من الوفاء به سواء كان للأفراد أو المؤسسات المالية في المدة المحددة، عن طريق الاقساط أو دفعة واحدة حسب ما متفق عليه في شروط العقد. وهو يمثل في مدة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك المدة الذي لم يسدد بعد.

ثانياً: شروط الدين العام: هناك العديد من الشروط للدين العام هي^(٦):

١- سعر الفائدة أو العمولة .

^(١) كمال أمين الوصال ونادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد، القاهرة ٢٠١٦، ص٧٧.

^(٢) Kimberly Amadeo, Public Debt and its pros and cons the balance, Retrieved Edited, 2012, p234.

^(٣) Holley. H ,Ulrich Public Finance in Theory and Practice, Rout edge, Francis Group, London and New York, 2011,p.183.

^(٤) شيماء فاضل محمد، وآخرون، قياس أثر الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام، نموذج ARDL، مجلة واسط للعلوم الانسانية، ٢٠١٨، المجلد ١٤، الإصدار ٤١، ص١٠٢.

^(٥) عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ٨١.

^(٦) هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ٢٠٠٠، ص٩٦.

- ٢- مدة أو أوقات السداد .
- ٣- شروط تجبر المقترض على احتفاظه بنسبة سيولة معينة.
- ٤- ضوابط تحد من حرية المقترض في توزيع الارباح ولاستثمار الرأسمالي.
- ٥- شروط تمنع المقترض من اقتراض مبالغ جديدة لحين تسديد القرض القديم.
- ٦- طريقة السداد.

ثالثا: الفرق بين العجز والقرض والدين:

هناك الكثير من التشابه والفرق بين العجز والدين العام والقرض ولا بد من الوقف على كل واحد من هذه المصطلحات واعطاها تعريف وتوضيح وكما يأتي:

١- **عجز الموازنة** : وهو زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات العامة، ويعد احد السمات الاساسية للسياسة المالية في اغلب دول العالم، وهناك اهمية كبيرة لمقاييس عجز الموازنة، اذ تشير هذه المقاييس الى اهمية الاثر الاقتصادي في السياسة المالية، ومن اهم انواعه ما يأتي^(١):

أ- مقياس العجز التشغيلي: ان هذا المقياس يعكس الحاجة الى استبعاد التشوهات الناجمة عن معدلات التضخم المرتفعة، لان اغلب دول العالم تعاني من ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم لأنه يعمل على تخفيض القيمة الحقيقية للديون القائمة وفي بعض الاحيان لا تكفي الفوائد على تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون ولذلك يشترط الدائنون ربط ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الاسعار.

ب- مقياس العجز الهيكلي: يشير هذا المقياس الى الوضع المستقبلي الناجم عن الانحراف في معدلات الاسعار والاجور، ويرى بعض علماء المالية ضرورة استبعاد الإيرادات الناتجة عن الاصول الحكومية لأنها تؤدي الى تمويل العجز بدلاً من مساهمتها في رفع إيرادات الدولة .

ج- العجز الجاري: يشير هذا المقياس الى الحاجة الى التمويل المحلي والخارجي، وهو يعكس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد والذي ينبغي تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا العجز بالفرق بين مجموع اوجه الانفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الانفاق المخصص لتسديد الديون المتركمة لفترات سابقة .

د- مقياس العجز الاساسي: يوضح هذا المقياس مدى مساهمة القطاع الحكومي في مشكلة الديون ومعدلاتها داخل دول العالم.

٢- **القروض العامة** : وهو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد او المؤسسات الاجنبية او المحلية مع التزامها بتسديد هذا المبلغ وفوائده في المستقبل على شكل دفعات او دفعه واحدة، ويؤدي الى اشباع الحاجات المالية المتزايدة ويساعد على تحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وارتبط ظهور القروض العامة بالعجز المالي في احيانا كثيرة او بالحاجة المالية المتزايدة للدولة، فأصبحت اداة مالية سنوية تستخدمها الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية والمشاريع الانتاجية^(٢).

٣- **الدين العام** : يعرف الدين العام بأنه المال الذي لم يكن موجود في الحقيقة وانما يتعلق بالذمة باي سبب من الاسباب التي رتب الشرع حدوثه، فهو واجب في ذمه انسان لصالح انسان ثاني^(٣).

(١) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٨، ص ٢٤٥.

(٣) خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، مصدر سابق، ص ٤٥.

وللتفريق بين كلمتي الدين والقرض، فقد رجعنا الى المعاجم اللغوية فتبين لنا ان كلمة الدين: كل ما له اجل، كالدينه، بالكسرة، وكل ما لا اجل له فهو قرض^(١).

وأما من الناحية الاصطلاحية: فانه يختلف باختلاف المقصود من الكلمة لغوياً وهو التزام حق في الذمة، فيشمل ما ثبت بسبب قرض أو إجارة أو اتلاف أو بيع أو جناية، فالدين بصورته أعم من القرض؛ لان القرض عقد مخصوص، يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله، والدين ما وجب في الذمة بعقد أو استهلاك وما صار في ذمته ديناً باستقراضه^(٢). ومن هنا يمكن الإشارة الى الفرق بين الدين العام والقروض العامة فالدين يمثل (الدين الذي يحتسب على اساس المبالغ المحسومة التي تستوجب الدفع عند حلول استحقاقها) والقروض وان اتفقت مع هذه الالتزامات في انها دين يقع عبؤه على الحكومة الا انها تختلف عن بقية الالتزامات المالية من الناحية المحاسبية، ففي الوقت الذي تظهر الالتزامات في جانب النفقات العامة من موازنة الدولة تسجل القروض حال الحصول عليها في جانب الإيرادات العامة وتظهر في جانب النفقات عند دفع فوائدها وتسديد اقساطها، وهكذا يمكن القول ان القروض العامة هي جزء او صورة من ذلك الدين العام وهكذا يكون الاختلاف فقط في موقع تسجيلها في جوانب الموازنة عند الحصول عليها او حين يستحق موعد تسديدها^(٣).

اما الفرق بين عجز الموازنة والدين العام فان الدين العام يشير الى اجمالي النقود التي تدين بها الدولة للمؤسسات والافراد، والدين "متغير مخزون" بمعنى ان قيمته تكون محددة في اي وقت من الاوقات، وعلى العكس يقيس عجز الموازنة الفرق بين النفقات والإيرادات خلال مدة زمنية محددة، وهو "متغير تدفقي" يحدث على مدار فترة زمنية معينة^(٤).

رابعاً: الدين في مدارس الفكر الاقتصادية:

ان اقراض النقود بفائدة معروف منذ اقدم العصور وعلى اشكال متعددة، وقد اختلفت وجهات النظر حول الفائدة على القرض من حيث عدالة دفعها وذلك حسب اختلاف العصور.

١- الدين العام عند اليونان والرومان:

وصف فلاسفة اليونان والرومان الفائدة على القروض رذيلة، وبين الفيلسوف اليوناني أرسطو ان النقود عقيمة ولا تلد نقود وبالتالي ليس من الحكمة ان يدفع المدين نقوداً إلى الدائن زياده على مبلغ القرض؛ لأن ذلك يعدّ فائدة وهذا يخالف النظرية التي وضعها أرسطو لتفسير دور النقود وبذلك استندت العصور الوسطى عليها واتخذتها ذريعة لتفسير الفائدة^(٥).

٢- الدين العام في العصور الوسطى:

^(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط٢، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١٤٤

^(٢) مضر نزار العاني، احكام تغير قيمة العملة النقدية واثرها في تسديد القرض، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١، ص ٢١.

^(٣) مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)، مجله الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٣.

^(٤) روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٣٠.

^(٥) أحمد عبدالله درويش، مبادئ الرياضة المالية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٨٣، ص ٧.

امتدت العصور الوسطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر، ولا يتسم موقف المفكرين اللاهوتيين بالوضوح التام من الفائدة على الدين فهم يحرمونها في بادئ الامر؛ لأنها تتفق مع تعاليم وتقاليد الدين المسيحي في تحريم أخذ الفائدة، وهذا التحريم يحظى بالقبول العام في المجتمع، إذ إن القروض في القرون الوسطى خاصة الأولى لم تؤخذ إلا لأغراض استهلاكية ولذا كان واضح بصورة لا تقبل النقاش أن أخذ الفائدة هو أمر غير أخلاقي .

ومن أجل تحريم أخذ الفائدة يرجع توما الاكوييني إلى تبرير أرسطو ففي العصر الذي عاشه أرسطو كانت القروض غالباً ما تؤخذ لأغراض استهلاكية فقط، أما في العصر الذي عاشه الاكوييني فان القروض لم تؤخذ لأغراض استهلاكية فقط بل لأموال استثمارية أيضاً^(١).

تميزت العصور الوسطى بقوة نفوذ الكنيسة وتأثر الفكر الاقتصادي والمالي تأثراً شديداً بتعاليم ونفوذ الدين المسيحي، ومن أهم آراء المفكرين ما نادوا به من تحريم القرض بفائدة، ويعد الاقتصادي سان توماس من أهم من كتبوا بهذا المشكلة، حيث استمد في مناداته إلى اقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة، كذلك اعتمد على تفرقة القانون الروماني بين الاموال التي تفنى بالاستعمال مرة واحدة كالخبز مثلاً، والاموال التي يمكن ان تستخدم عدة مرات، كالمنازل مثلاً، وكذلك النقود فهي تفنى باستخدامها مرة واحدة، فاذا اقترض شخص لأخر مبلغاً من النقود، فهو لا يستحق إلا ثمن النقود نفسها، وهذا الثمن مشروع، أما الفائدة فأنها غير مشروعة؛ لأنها ثمن للاستخدام ولا يوجد بيع للنقود منفصل عن بيع ملكيتها^(٢).

أما وجهة النظر التقليدية "المذهب التجاري" التي كانت سائدة قبل منتصف القرن الثامن عشر، والتي كانت صفته الرئيسية تكمن في الابتعاد عن المنهجية والفلسفية والطابع الديني الذي كان سائداً في الفترة اللاهوتية^(٣)، التي كانت تنص على أن الدين العام لا تترتب عليه اي عواقب اقتصادية مضرّة؛ لأنه يشمل ببساطة الاموال المستحقة " من اليد اليسرى إلى اليمنى " من جزء من المجتمع إلى آخر، على الرغم من أن الكتاب حذروا في وقت مبكر امثال دافينانت (١٧٠٠) وهنتشيسون (١٧١٤) من الضرر المحتمل الذي قد يسببه الدين العام، إلا أن التغيير العقلي الشائع حول اثاره يدين بالكثير إلى التحذيرات الكنيسية لديفيد هيوم (١٧٥٢) الذي جادل انه يجب على الأمة أما تدمير الائتمان العام أو الائتمان العام سيدمر الأمة، واعرب عن قلقه الشديد بشأن العواقب الاجتماعية والسياسية للدين العام، واعرب أيضاً عن قلقه من القوة التي يعتقد انها موجودة في الدائنين العموميين وامكانية اساءة استخدام هذه السلطة، فهو لا يتفق مع الرأي الذي لا يزال قائماً في بعض الأوساط بان الدين العام يعادل الثروة، أو انه يعمل على تعزيز التجارة، وبدلاً من ذلك حذر من خطورة، ان الضرائب على خدمة الدين قد ترتفع إلى مستويات ضارة واستنفاد جميع مصادر ايرادات الضرائب وخنق النشاط الاقتصادي، وكان من رأيه أن الزيادة غير المحدودة للديون الوطنية هي الطريق المباشر إلى الخراب الوطني^(٤).

^(١) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الاغريقي إلى انتشار و تطور الفكر الكلاسيكي في الاقطار المختلفة، الجزء الأول، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٢.

^(٢) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥١.

^(٣) وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط١، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١١، ص ١٩٦.

^(٤) Nancy churchman, David Ricardo on Public Debt, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2001, p137.

٣- الدين العام في الفكر التقليدي (الكلاسيكي):

يؤمن الفكر التقليدي " الكلاسيكي " بالتطور المتوازن في ظل الاداء التلقائي لجهاز السوق ، وفي نطاق الحرية الاقتصادية المطلقة ، وهذا ما يؤدي إلى تحديد دور الدولة في الحفاظ على هيكل الحرية الاقتصادية ، واداء الوظائف الرئيسية في المجتمع كالدفاع الداخلي والخارجي التي توفر الخدمات الضرورية للإنتاج وغيرها ، وبذلك يكون دور الدولة على هامش الاقتصاد الوطني بهدف الحفاظ على المصلحة الخاصة و الملكية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وقوى السوق من دون التدخل للتأثير فيها عن طريق الجباية ، ووفق هذه النظرة التقليدية لدور الدولة اعتبر ظهور العجز في الموازنة خطراً حقيقياً لأن معالجته عن طريق الاقتراض الذي يسبب مديونية دائمية تسبب اثار ضارة على الاقتصاد الوطني الامر الذي يجعل الديون غير مسموح بها^(١).

انقسم الكلاسيك إلى أغلبية ساحقة تعارض فكرة الالتجاء إلى الديون العامة واقلية نادرة لا ترى كل هذا المساوي التي ألصقت بها. آدم أسمت مؤسس المدرسة الكلاسيكية وصاحب فكرة اليد الخفية ، من أشد المعارضين للقروض العامة ، وكان يؤمن بعدم انتاجية الانفاق الحكومي ، وان موارد المجتمع سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفاً كاملاً اذا لم تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على وجه الاطلاق ، وبما ان دور الدول انحصر بهذا الوجه فإن تمويل هذه النفقات الحكومية المحدودة يتم من اموال الدومين أولاً ثم من الضرائب ثانياً مع موازنة الميزانية سنوياً أما اذا سمح للحكومة بالاقتراض فان الحكومة في رأي آدم أسمت ستحرم التجار من رؤوس الاموال اللازمة لزيادة الانتاج وتنمية الاقتصاد لتنفقها الحكومة على مظاهر الترف والتبذير واشعال نار الفتن والحرب .

وان تخويل الحكومات سلطة عقد القروض العامة سواء كانت الداخلية أو الخارجية يشجع على قيام حكومات عابثة ولا تقدر المسؤولية الملقاة على عاتقها، وتزاحم القطاع الخاص في الحصول على الارباح^(٢).

كما انه يهتم بتأثير ضريبة خدمة الدين ، التي من شأنها أن تضعف تراكم رأس المال اللازم في مستويات عالية لتشجيع النمو وتشجع على هروب رؤوس الاموال إلى الخارج والتي هي اساس التقدم الاقتصادي ، وان النفقات الدولة العامة لا تنتم الاستثمار الخاص بل تنافسه وتزاحمه .

ويستحق عمل ريتشارد هاميلتون (١٨١٨) الذي اشاد به ريكاردو اهتماماً خاصاً، لقد ادرك ريتشارد هاميلتون ان الاقتراض العام كان ضرورياً بسبب التكلفة العالية للحرب ، وبالتالي أوصى بأنه في حالة السلام ينبغي ان يكون هناك فائض في الايرادات العامة التي تحصل عليها الدولة لتمويل الصراعات السابقة أو المستقبلية ، حيث أشار إلى أنه يتزايد الدين العام مع زيادة طول الحرب وتكلفتها ، بينما يتناقص مع طول أوقات السلام ومقدار الفائض السنوي الذي تحققه الدول في موازينها التجارية ، إذ كان هناك عدد محدود من التعويضات عن مشكلة الديون ، بدا عمل ريتشارد هاميلتون بمثابة نذير الموت ، ثم شرع في عمل سلسلة من النقاط الواضحة حتى انها تظهر اليوم كبدائل^(٣).

^(١) لعمارة جمال ،اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص ٣٥.

^(٢) يونس أحمد البطريق ،واخرون ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٠ ،ص ٣٠٣ .

^(٣) Nancy churchman, David Ricardo on Public Debt, p 139.

أما ريكاردو فقد شارك الفكر في خطوته الرئيسية فقلق ريكاردو الكبير من العواقب الضارة للضرائب على تخصيص الموارد الناتج عن تحليله النظري ،ساعد في تعزيز معارضته للدين العام في سياق عملي ؛لان نصف عائدات الضرائب في زمنه كان مخصصاً للديون ، وبالتالي عارض تمويل دين الانفاق الحكومي حتى في ظروف الحرب ،عندما وصفه معاصريه بشكل عام ضرورياً ومقبولاً ، خشيه ان يكون للدين العام في زمن الحرب تداعيات خطيرة على اقتصاد دولة ما بعد الحرب في شكل ضرائب مفروضة لخدمه الدين ،أما البدائل التي تمول الحرب بشكل كامل طوال مدتها ستكون لها أيضاً عواقب على تخصيص الموارد ، لكن هذه التأثيرات ستكون اقل خطورة بسبب توقيتها ، كما لاحظ الأثر المشوه للدين العام على التوزيع الدولي للموارد ⁽¹⁾ .

وصاغ ديفيد ريكاردو كتابه عام (١٧١٨) بعنوان (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) مبداه في تكافؤ الضرائب والدين العام ،في ضوء هذا التكافؤ فإن فكرة السياسة المالية هي اسطورة وليس سمة للواقع وبالتالي فإن الحكومة التي تقترض لزيادة انفاقها لا تزيد من حجم الانفاق داخل الاقتصاد بل هو فقط تغيير تكوين الانفاق ، فالانفاق الموجة سياسياً يرتفع بفضل تمويل الديون ⁽²⁾ .

أما جون سيتورات ميل فقد ادعى بان الدين العام الذي تحصل عليه الدولة بانه يتحمل عبئاً مضاعفاً ، وهو عبء يتحمله الجيل الحالي من العمال ؛لأن الموارد التي يمكن استخدامها في نواحي انتاجية لدعم العمالة يتم سحبها من التوظيف الخاص ، التي يتم تحويلها للأجيال القادمة من الضرائب المطلوبة لدفعات الفائدة .

لم تتبلور صيغة "الدين الكلاسيكي" لنظرية الدين إلا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ،وبحلول هذا الوقت ، تم تعديل وجهات النظر المتطرفة لكتاب سابقين حول اسراف النفقات العامة ، ولم تنشأ صرخة شعبية أو اكااديمية كبيرة للسياسات الاقتصادية القائمة على الافكار التجارية وبالتالي لم يتم تحقيق وجهات النظر الكلاسيكية بشأن الديون العامة وظلت الافكار السابقة سارية وموجودة جنباً إلى جنب مع احداثها ⁽³⁾ .

٤- الدين العام في الفكر المالي الحديث :

تتخذ النظرية المالية الحديثة موقفاً من الديون مغايراً عن موقف النظرية التقليدية ، وترفض مبررات النظرية التقليدية للأسباب الآتية⁽⁴⁾ :

أ-أما الحجة القائلة بأن القروض العامة لاتعد إيراداً حقيقياً ، وانما هي ضريبة مؤجلة ،فهي حجة غير صحيحة ؛لأن الدولة تلجا إلى القروض العامة لتمويل انفاق استثماري يعمل على زيادة الانتاج ومن ثم زيادة المقدره الضريبية ،ولا تلجا للقروض لتمويل انفاق استهلاكي .
ب-لا صحه لافتراض النظرية التقليدية بأن التوازن يتحقق تلقائياً .

¹) Ibid, p 21

²) Giuseppe Eusepi, and, Richard E Wagner, Public Debt an Illusion of Democratic Political Economy , Edward Elgar, 2017, p 2017.

³) James M. Buchanan ,Public Principles of Public Debt , Volume2, Liberty Fund Indianapolis,1999, .P79.

^٤) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٩ .

ج- لا تؤدي القروض إلى إلقاء العبء على الاجيال المستقبلية بل توزع العبء أو القوة الشرائية بين الجيل الحاضر و المستقبل ، فالأجيال المستقبلية تتحمل اصل القرض و فوائده لكنها تستفيد من القرض اذا تم تمويل الانفاق الاستثماري في مجال البنى التحتية ، والمرافق العامة ، فالأجيال الحاضرة تتحمل عبء القرض على شكل اقتطاع من دخولهم النقدية .

ومع التشخيص فلم يعد بوسع الحكومات ان تنتظر حتى توفر قوى السوق التصحيح الذاتي العلاج اللازم ، ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدي البطالة إلى خفض الاجور، ولا يمكن ان يعول على سعر الفائدة المنخفضة لزيادة الاستثمار والانفاق الاستثماري ، وبذلك ظل سبيل واحد وهو تدخل الدولة لرفع مستوى الانفاق الاستثماري ، اي قيام الدولة بالاقتراض والانفاق من اجل المصلحة العامة .
فقبيل كينز كان هناك تطبيق عملي في الولايات المتحدة لما سيصبح وصفاً رئيسية ، الا وهو انه ينبغي أن تكون هناك نفقات حكومية يجري تمويلها من خلال الاقتراض لأنعاش الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة^(١) .

ان مذهب كنز له رؤيته الخاص التي ينظر بها إلى الدولة فقد أطلق عليها العامل الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى التي لا يمكن السيطرة عليها والخارجة عن مقدرة الافراد في حلها ، فاذا شاءت ان تعالج وضعاً مضطرباً ، كالهبوط في مستوى الدخل القومي تعين عليها ان تنفق مالياً وهذا المال مصدره الاقتراض ، أما الاقتراض فمصدره المدخرات الخاصة المكتنزة أو الائتمان المصرفي ، الامر الذي يجعل الاقتراض الداخلي مرغوب من وجهة نظر المذهب الكنز^(٢) .

واتبع كينز الكثير من الاقتصاديين الامريكيين وأصبح تأييد أو معارضة الدين العام يعتمد بشكل اساس على الآثار الاقتصادية للدين على حجم الانتاج القومي والدخل وتوزيعه. وستشهد هانس بالتاريخ الحديث للقروض ، فخلال القرن الماضي أسهمت في تنمية وبناء اقتصاديات الدول ، وانشاء ودعم الاسواق المالية من خلال توفير وسائل الائتمان اللازمة لتحويل المدخرات إلى استثمارات ناجحة^(٣) .

٥- المدرسة النقدية: هاجمت المدرسة النقدية ذات الجذور الكلاسيكية بقيادة فريدمان السياسة التدخلية التي نادى بها الكنزيون ، ودعت الى ترك الاقتصاد يحقق التوازن تلقائياً عند مستوى الاستخدام الكامل وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وقد بينت عدم فاعلية السياسة التدخلية في جانبها المالي والنقدي المضادة للتقلبات ، وسعت المدرسة الى اثبات ان سعي الحكومة الى الاقتراض لتمويل العجز سيؤدي الى رفع اسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص ومن ثم زيادة كلفة الاستثمار الخاص وتراجعها في الاجل الطويل مما يترتب عليه محو او ازالة الأثر التوسعي للموازنة الحكومية ، لأن النقوديون يرون ان الاقتراض من الجمهور يؤدي الى زيادة الانفاق العام وان هذه الزيادة تزامم مقدار مساو لمقدار الاستثمار الخاص خارج الطلب الكلي وهذا ما يعرف باثر المزاحمة الذي انكره الكنزيون ، وقد اودى بهم هذا الاستنتاج الى الاعتقاد بعقم السياسة المالية التدخلية . اذ يرى فريدمان وانصاره بان الدولة عند تنافسها في السوق المالية فإنها ستعتمد الى طرح سندات فائدة مرتفعة مما سيغري الافراد الذين يرغبون بالعائد الاكبر الى تغيير مكونات محفظتهم المالية لصالح السندات الحكومية مما سيؤدي الى انخفاض اسعار سندات القطاع،

^(١) جون كينيث جالبيريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

^(٢) جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٤ .

^(٣) Alvin H . Hansen , Fiscal Policy and Business Cycles, W.W. Norton &Co. 1941, p.513-521.

الخاص وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة في الاجل الطويل ،اذ يستند فريدمان في اعتقاده بان السندات الحكومية بدائل لسندات القطاع الخاص وبالتالي فان زيادة مبيعات السندات الحكومية ستؤدي الى تراجع مبيعات سندات القطاع الخاص مما يؤدي الى تناقص الاموال المتاحة لتمويل استثماراتهم وبالتالي تراجع نشاطهم في الاسواق ،وترى المدرسة النقدية بأن السياسة التدخلية سوف تشكل عنصر اضطراب واختلال في الآلية التلقائية لعمل النشاط الاقتصادي مما سيترتب عليه تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية لا تقل أهمية عن السياسة المالية في تصحيح الاضطراب في مسار النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

٦- مدرسة الكلاسيكيون الجدد (مدرسة التوقعات العقلانية): لقد قامت مؤلفات الاقتصاد الكلي الحديثة بتحليل العجز العام والديون في إطار نمو ديناميكي، كانت الافكار السابقة التي تتناول الدين العام تركز بشكل رئيسي على الاستقرار الكلي على المدى القصير وليس على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و كانت هذه النماذج متجذرة إلى حد كبير في الموضحة الكينزية القديمة ، وقد نظروا إلى الحكومة باعتبارها جهة تحكم وتعمل ضد "طبيعة اقتصادية ثابتة هيكلية" تحاول أن تعمل على ضبط الاقتصاد من خلال إدارة الطلب المالي ،اذ أدى انهيار نظام بريتون وودز وصدمة أسعار النفط في بداية سبعينيات القرن الماضي إلى إغراق الطريقة الكينزية في التفكير الاقتصادي الكلي بعد الحرب في أزمة فكرية عميقة منذ أن لم تعد الوصفات القديمة تعمل ، وعلى الرغم من أن التوقعات المنطقية "العقلانية" قد تم إدخالها بالفعل من خلال (Muth 1961) ، كانت هذه الأزمة هي التي مهدت الطريق أمام اختراق الاقتصاد الكلي لفرضية التوقعات العقلانية التي وضعها لوكاس (1972 ، 1973 ، 1976). كانت الرسالة الأساسية لوكاس هي أن افراد القطاع الخاص الذين يتمتعون بتوقعات عقلانية سوف يتنبأون بتأثيرات سياسة الحكومة وبالتالي يتفاعلون معها من خلال تعديل قراراتهم الخاصة بالاستهلاك والادخار. ونتيجة لذلك ، فإن "الطبيعة الاقتصادية" لم تعد ثابتة هيكلية. لا يزال هناك مجال أقل بكثير للمراقب المالي للتأثير على الاقتصاد وفقا لتفضيلاته⁽²⁾.

وفي عام 1974 أعاد بارو إحياء نظرية التكافؤ الريكاردي (أي الفرضية القائلة بان العجز والتمويل الضريبي للميزانيات الحكومية متساويا فيما يتعلق بتراكم راس المال)، وتحقق من الناحية التحليلية لأعباء الديون ،وبين أثر توزيعها على الاجيال المستقبلية في زمن الكلاسيك. وفي اعقاب النهج الكنزي ،وفقا للأسواق التي لا تتمكن من ضمان التشغيل الكامل للموارد المتاحة ،جادل ان تمويل الديون كان ضرورياً لضمان مستوى كافي من الطلب الكلي لان المدخرات المقصودة لا يمكن ان تستوعب الاستثمارات الخاصة ،واتخذ الموقف الكنز الاساس الذي احتفظ به ريكاردو، الذي يقع على عاتق الجيل الذي يصدر الدين ،عبء الدين بالكامل. ان وجهة النظر الحقيقية تجعل هذا الامر نتيجة ؛لان الاجيال الحالية تدفع تكلفة، الفرصة البديلة لتمويل الدين العام ،في حين ان خدمة الدين والفوائد والسداد هي فقط نقل من دافعي الضرائب إلى حاملين السندات ،نتيجة لان الدين محتفظ به داخل البلد⁽³⁾ ، لقد أوضح عمل لوكاس وبارو أن هناك بالفعل ظروفاً حتى تسقط السياسة المالية دون أي من التأثيرات التي توقعها الاقتصاديون ولأسباب نظرية لا يزال

⁽¹⁾ باسم محمد تركي العواد، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007، ص17-18.

⁽²⁾ Roland Demmel , Fiscal policy, public debt and the term structure of interest rates, Originally published by Springer-Verlag Berlin Heidelberg New York in 1999,p.12-13.

⁽³⁾ Coeure B., and J. Pisano Ferry, Fiscal Policy in EMU, Towards a Sustainability and Growth Pact, Oxford Review of Economic Policy, 2005,p602.

العديد من الاقتصاديين ، حتى وإن كانوا مؤيدين للتوقعات العقلانية ، يختلفون حول ما إذا كان ينبغي اعتبار تكافؤ الريكارديين مقبول في الواقع أم كمقياس نظري لكن وجد انه غير واقعي تماماً ونتيجة لذلك ، تطورت مجموعة كاملة من أدبيات الاقتصاد الكلي التي تتعامل مع التفاعلات الممكنة للمديونية العامة والنمو ، إما على افتراض رؤية إيجابية أو معيارية للسياسة الاقتصادية. وحيث أنه من المعروف أنه في ظل وضع النمو لا توجد حاجة للديون العامة عندما تكون الحكومة قادرة على الوصول إلى الضرائب الكلية ، وإن النماذج التي تمثل وجهة النظر المعيارية قد أدخلت الدين العام كوسيلة لإعادة توزيع العيوب الضريبية بمرور الوقت ، وقد اقترح أليسينال /تابيليني (Alesina/Tabellini) (١٩٩٠) ، من بين أساليب أخرى ، نهجاً إيجابياً مختلفاً ، وهو نهج سياسي واقتصادي، وجادلوا بأن النماذج المعيارية لا يمكنها تفسير التغيرات الكبيرة الملحوظة في سياسات الديون بين مختلف البلدان ذات البنية الاقتصادية المماثلة^(١).

٧- مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

انتشرت آراء مدرسة جانب العرض في اغلب الدول الرأسمالية والصناعية ووجهت انتقادها على الفكر الكينزي لإهمالهم لجانب العرض الكلي وتركيزهم على الطلب الكلي. ان رواد هذه المدرسة كانوا اكثر تشدداً من حيث تدخل الدولة عن الكينزيين المحدثين وهم يرون ان الاقتصاد هو غير مستقر اساسا ،فضلا عن ليس هناك اتجاه او ميل للاقتصاد نحو التوازن طويل الاجل لاعتقادهم بان الاقتصاديات الحديثة مسيطر عليها من قبل النقابات القومية والمنشأة الكبيرة ،وان قوى السوق ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الخروج من الركود الاقتصادي، لذلك يرون لابد من تدخل الدولة من خلال التخطيط واتخاذ السياسات التدخلية اي فرض رقابة على عوائد عناصر الانتاج ،واستخدام السياسة المالية والنقدية^(٢)، فضلا عن تخفيض الضريبة من شأنه ان يحسن دور القطاع الخاص ،وان الحوافز تؤدي الى زيادة الناتج والعمالة في الاقتصاد ،ولم يولوا اهتماماً بهذا التخفيض على الموازنة العامة والعجز لانهم استندوا على افتراضات (منحنى لافر) من ان خفض معدلات الضريبة سيؤدي الى زيادة الحصيلة لا الى خفضها^(٣).

المطلب الثاني

اقسام الديون وتنظيمها والاثار الاقتصادية والسياسية

يتطلب تمويل الاستثمارات العامة لجوء الدولة إلى الاقتراض من الهيئات العامة الوطنية والأجنبية ومن المؤسسات الدولية وتلجأ الدولة إلى الاقتراض عند عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ومشروعاتها ،حيث كان ينظر إلى الديون العامة على انها من المصادر الاستثنائية التي لا يمكن اللجوء إليها الا في الاحوال الاستثنائية وفي أضيق الحدود^(٤). وتقسم الديون التي تحصل عليها الدولة حسب التصنيف الشائع استخدامه والمتعارف عليه في الكتابات المالية إلى قسمين رئيسيين هما :

اولاً: الديون الخارجية

^١) Roland Demmel , 1999,p.p12-13.

^٢) Robert E. Lucas ,JR, Expectation and the Neutrality, Journal of Economic Theory, VOL4-5,NO2,1975,PP103.

^٣) محمد عبد الشفيق عيسى ،ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي ،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد١٧ ،العدد٤ ،الكويت ،١٩٨٩ ،ص١٧٥ .

^٤) وفاء محمد عزت الشريف، مصدر سابق، ص ٢٦٠ .

تشكل الديون الخارجية الجزء الاعظم من اجمالي التدفقات الدولية الموجهة للدول، ويقصد بها الاموال النقدية والاشكال الاخرى من الثروة التي تقدمها مؤسسات مالية أو منظمة اقليمية ودولية أو حكومة لحكومة اخرى ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان .

ووجدت عبارة ملائمة في العهد القديم تدل على مدى خطورة الدين الخارجي على البلاد وهي "للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا " فمثلا لا يجوز لليهودي ان يقرض المسيحي شرعاً ولكن لا يجوز لليهودي آخر ^(١). وهذا ما يوحي على مدى خطورة الدين الخارجي على الدولة . ان الديون الخارجية تمثل التزامات خارجية على الدولة المستفيدة منها، وهذه الالتزامات تتجسد بضرورة خدمة الدين التي تتضمن مدفوعات أصل الدين والفائدة المستحقة ضمن آجال محددة من الطرفين، وفق شروط العقد المتفق عليه، وتأخذ القروض الخارجية اشكال متعددة ومعايير مختلفة منها :

١- الدين الخارجي حسب استخداماته:

تقسم الديون حسب الاستخدام إلى ثلاثة أنواع وهي ^(٢):

أ- الدين الخارجي للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض الدفاعية كحالة مواجهة حرب مقبلة، وهذه القروض لا تحقق مردود اقتصادي على أن المجال الذي تستخدم فيه غير انتاجي أما إذا استخدمت في مجال التصنيع العسكري كصناعة المطارات أو الجسور والسدود داخل البلد فإنها تحقق منافع لذلك البلد.

ب- الدين الخارجي للأغراض الاستهلاكية: وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدول لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب الاستهلاكي التي قد تكون بشكل قروض عينية أو نقدية مثل المواد الغذائية و الاعلاف وغيرها .

ج- الدين الخارجي للأغراض التنموية: وهي القروض التي تستخدم لغرض عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع العمليات الانتاجية والخدمية التي تحقق مردود مالي له القدرة على تسديد اصل الديون والفوائد المترتبة عليه وفق العقد المبرم بين الدولتين المانحة والمستلمة القرض ^(٣).

٢- الدين الخارجي حسب طول فترة السداد: وهي على ثلاثة أنواع:

أ- الديون الخارجية طويلة الامد: وهي القروض التي يمتد أجل سدادها إلى أكثر من خمس سنوات سواء بالعملة الأجنبية أو بالسلع والخدمات، وتشمل ^(٤) :

اولاً- الديون المضمونة: وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة بضمانات معينة فقد تكون أوراق مالية أو مقابل تنازلات .

ثانياً- الديون غير المضمونة: وهي تلك القروض المقدمة للوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية العليا والتي توفر امكانيات واضحة للسداد مثل الشركات ذات السمعة الحسنة.

ب- الدين الخارجي متوسطة الامد : وهي الديون التي تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات، وتقدمها الدول والمؤسسات المالية الدولية وفق الشروط التجارية المعروفة، وعلى الرغم من تأثيرها السلبي

^(١) نبال فرغسن، صعود المال - التاريخ المالي للعالم، ط١، ترجمة محمود عثمان حداد، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٢، ص٤٢.

^(٢) عرفان نقي الحسني، التمويل الدولي، ط٢، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٢، ص٧٠.

^(٣) ميثم صاحب عجم، التمويل الدولي، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٥٥.

^(٤) سليمان أحمد اللوزي، ومهدي حسن زويلف، ومدحت ابراهيم الطر وانه، التمويل الخارجي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، ١٩٩٧، ص١٥٣.

على النشاط الاقتصادي، فان هناك دول وبلدان تفضلها لسهولة الحصول عليها والتي تكون مسحوبة من مصادر خاصة من دول أخرى، فضلاً عن كونها غير محددة بشروط و برامج معينة^(١).

ج- الديون الخارجية قصيرة الامد: وهي الديون التي تستحق السداد خلال مدة زمنية قصيرة سنة واحدة أو اقل من سنة، وتمتاز بانها ديون صعبة، وذات تأثير كبير على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع فائدتها، وقصر مدة استرجاعها، ويتم دفعها من خلال النقد الاجنبي والسلع والخدمات^(٢).

٣- الديون الخارجية حسب شروط تقديمها: على الرغم من ان الديون الخارجية تعد التزامات تسدد وفق شروطها المحددة في القرض إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية المصاحبة لها، وهي على نوعين:

أ- الديون الميسرة: وهي الديون التي يوجد فيها عنصر الهبة، المتمثل بالشروط المالية التي تمنحها الحكومة للحكومات المستقبلية فيما يتعلق بانخفاض اسعار فائدتها أو عدم وجودها مطلقاً، ووجود فترة سماح، وطول مدة تسديدها، اضافة إلى ذلك حرية تسديدها بعملة الدولة المستقبلية كلياً أو جزئياً وهي على نوعين^(٣):

اولاً- الديون المقيدة: وهي التي يفرض فيها على الدولة المستلمة للقرض ان تنفقه على استيراد السلع من الدول المانحة للقرض.

ثانياً- الديون غير المقيدة: وهي تلك الديون التي تسمح للدولة باستيراد السلع والخدمات من جهات اخرى غير الدول المانحة للقرض وهي غير مشروطه.

ب- الديون الصعبة: وهي الديون التي تكون مجحفة لأنها تتسم بقصر مدة السماح ومدة الاستحقاق، وارتفاع معدلات الفائدة عليها وغالباً ما تتمثل بالقروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية أو الشركات ويكون التسديد بأحد العملات الاجنبية أو بعملة البلد المقرض^(٤).

٤- الدين الخارجي حسب الجهة المقترضة: تتباين الجهات التي تمنح القروض، قد يكون منها قروض صادرة من جهات رسمية وغير رسمية كالبنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية وهي كما يلي:

أ- الديون الرسمية: وهي ديون ذات معدل فائدة منخفضة والتي تمنحها الدول والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي من المؤسسات المالية العملاقة التي تعمل على منح القروض لجميع الدول المتقدمة والنامية، فضلاً عن صناديق التنمية المختلفة سواء كانت دولية ام اقليمية كالبنك الدولي للأشياء والتعمير^(٥).

وعليه فإن الديون الرسمية يمكن ان تنقسم إلى قسمين^(٦):

(١) خضير حسام خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٢، ص ١٩.

(٢) عبد الجواد نايف، وعبدالمجيد رشيد، مشكلة القروض الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الاقتصادات الاخذة في النمو، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد ١٧، ١٩٩٤، ص ٤٦.

(٣) سامر عبد الهادي، التمويل الخارجي واثرة على الفجوات الاقتصادية، دار الإباحة، الاردن، ٢٠١٣، ص ٦١.

(٤) حسين اسماعيل، أزمة الديون الخارجية للدول النامية خلال فترة الثمانينيات، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد ١٦، ١٩٩٤، ص ١١٣.

(٥) عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ١٨٠.

(٦) مايح شبيب الشمري، وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٦٨.

أولاً-الديون الثنائية : وهي الديون التي يتم التعاقد بها بشكل رسمي بين الدولة الراغبة بالحصول على القرض والدولة المانحة للقرض ،أذ تبرم هذه القروض بين الدول لأغراض سياسية ولاعترابات الصداقة بين الدولتين ،كما فعلت الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا لكسب تسهيلات عسكرية ،وان يصوت لصالحها في المحافل الدولية ،وهذا القروض تنشأ بسبب مصالح تستفيد منها الدول المانحة لهذا القرض .

ثانياً-الديون متعددة الاطراف : وهي الديون التي تقدمها المؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية إلى الدول المقترضة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات ،وان هذا الديون تقدم بشروط ،وغالباً ما تعكس هذه الشروط وجهات نظر الدول التي تضم تلك المنظمات ،مثل البنك الدولي و الذي يضم مؤسستين ،مؤسسة التمويل الدولية والتنمية الدولية ،وان اغلب قروض هذه المؤسسات ذات اجال متوسطة وطويلة وبشكل مساعدات فنية ونقدية للنهوض بالوضع الاقتصادي المتدهور .

ب- الديون التجارية الخاصة: وهي مجموعة من القروض المقدمة من البنوك التجارية التي تشمل التسهيلات المصرفية ،والتسهيلات الخاصة بالموردين ،وتتميز هذه الديون بانها ذات شروط صعبة وارتفاع اسعار الفائدة وعدم وجود مدة سماح ،فضلاً عن قصر مدة القرض الممنوح^(١) .

٥- ضمانات الديون الخارجية:

يعقد القرض بين الدولة والجمهور بدون ضمانات خاصة لان الحكومة لا تقبل على نفسها ضمانات تمس سيادتها وهذا الامر ينطبق على القروض الداخلية ،أما القروض الخارجية فإن الأمر مختلف ،أذ لابد من وجود ضمانات كافية لتسديد القرض الخارجي ،وبالخصوص اذا كان الوضع الاقتصادي بالدولة المستقرضة مضطرباً ومن أهم الضمانات ما يأتي^(٢) :

أ-ضمانات عينية : وهي وضع الموارد تحت تصرف خدمة الدين اي اقساط وفوائد القرض مثل وضع بعض الضرائب .

ب- ضمانات شخصية : وهي ما تعرف بالكفالة الدولية حيث تقوم الدولة المقترضة بطلب من دولة اخرى تضمناها عند الدولة المانحة للقرض ،ولهذه الضمانات مستحقات لابد من دفعها للدولة الضامنة .

ج- ضمانات نقدية : هي الضمانات التي تتعهد بها الدولة المقترضة بتسديد دينها بالعملة الاجنبية أو بمعادن الذهب وبالتالي ادت شبكة الديون إلى العبودية ،ويقول المثل الفرنسي الشهير (لا داعي للاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية لم تستهدف التعافي الاقتصادي السريع ولكن الهدف من ذلك هو التأكيد أو التشجيع على ان تصبح البلدان جزءاً من شبكة تروج للمصالح التجارية للدول الصناعية وبالتالي تصبح السيادة مثقلة بالديون عبارة عن لعبة بالنسبة لراي بيتر كينز ،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اصبحت دولة تلو الاخرى تتعثر في شبكة من الديون ،وقد تم بناء هذا على مدى عقود من البنوك الدولية لإعادة تدوير الاموال والشركات الكبيرة التي تستعمر الاسواق ،فضلاً عن ان السيادة حريصة على

^١ (ناجي رديس عبد السعيد ،الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ،العدد ٢١ ،٢٠١٧ ،ص١٠٦٥ .

^٢ (خالد شحادة الخطيب ، وأحمد زهير شاميه ، اسس المالية العامة ، ط٣ ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥٣ .

ان يكون لها رأي في الطريقة التي تدير بها البلدان الاخرى مشترياتهم، ووفقاً لذلك وضع برنامج المساعدات الخارجية هدفين على نفسه^(١):

أولاً- اغراق البلاد بالدين الذي لا يمكن تسديده نهائياً ولكنه يستمر في توفير دخل للمقرضين.
ثانياً- جعل السياسيين يديرون ثروات البلد الغنية حتى يستمروا في تولي المسؤولية التي تلبى طموح هذه المؤسسات الدولية .

٦- مصادر الديون الخارجية:

أ- الاستثمارات الاجنبية: وهي تلك المشروعات المملوكة للدول الاجانب سواء كانت ملكية كاملة أو جزئية الاشتراك في نسبة كبيرة من رأس المال المحلي وبما يحقق لها السيطرة في ادارة المشروع ،وقد يكون هذا الاستثمار بشكل مباشر من الافراد والشركات الضخمة ،أو بشكل غير مباشر من خلال الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشاريع^(٢).

ب- الشركات متعددة الجنسيات: وهي الشركات التي تمتلك فروعاً في مختلف الدول وتملك رؤوس اموال ضخمة من خلال مركز شركة الام في احدى الدول والتي تنقل نشاطها إلى فروعها ،وهي تملك اعمال ووسائل انتاج في اكثر من دولة واحده ،ويدير نشاطها مجلس ادره يتخذ من مركز الشركة موطن لها ،وانها تعالج العجز في الادخارات المحلية باستخدام افضل المهارات والكفاءات الادارية ،ولكنها تؤدي إلى أعاققة التنمية؛ لأنها تعمل في جو احتكاري لا يسمح بدخول شركات محلية ،مما تؤدي إلى ترسيخ التبعية الاقتصادية للخارج^(٣).

ج- صندوق النقد الدولي: يعمل الصندوق على ترسيخ التعاون النقدي بين الدول وتقديم المساعدة الفنية في مجال عمل المصارف المركزية ومساعدة الدول الفقيرة التي تواجه اختلالات في ميزان مدفوعاتها .ان اكثر ما يشتهر به الصندوق انه المؤسسة التي تمنح قروض بملايين الدولارات ،حيث ارتبط اسم الصندوق في مدة سابقة بالقروض الكبيرة التي تم تقديمها خلال أزمة المديونية التي وقعت في الثمانينيات القرن الماضي^(٤).

ح- البنك الدولي: تم انشاء البنك الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٤٥ كان يهدف إلى تقديم الائتمان ورعاية الاستثمارات الدولية ويضم مؤسستان ،مؤسسة التمويل الدولي والتنمية الدولية التي تقدم القروض طويلة الأجل لإعادة بناء الدول المدمرة والمتضررة من الحرب^(٥).

خ- الدولة: تعتبر القروض الممنوحة من الدول ديون ثنائية الاطراف ،وانطلاقاً من هذا المعنى تربط دولتين ،ولم يعني ذلك حصر المعنى بالدولة كشخص معنوي عام بل يتعدى ليشمل الهيئات العامة ،فضلاً عن المتعاقدة بين مقرضين خاصين وهي بضمان هيئه عامة تابعة للدولة .وان الدولة كعنصر دائن

^{١)} Dimitris N. Chorafas ,Public Debt Dynamics of Europe and The U.S., Elsevier Amsterdam ,2013,p.p9.

^{٢)} مازن حسن الباشا ،التمويل الخارجي واثرة على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ،دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٣، ص٦٣ .

^{٣)} موسى سعيد مطر ،وشقيري نوري موسى ،وياسر المومني ،التمويل الدولي ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٨، ص١٨٠ .

^{٤)} طارق الحاج ،مبادئ التمويل الدولي ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٠، ص١٨٤ .

^{٥)} عبد علي أحمد الحجازي ،مصادر التمويل الدولي ،ط٢، اكااديمية شرطة دبي ،٢٠٠٦، ص١٠٨ .

يمكن ان تكون من غير الدول الرأسمالية ولكن تبقى الاهمية لهذه الدول لارتفاع حجم القروض التي تعقدتها نتيجة موقعها السياسي والاقتصادي^(١).

ثانياً :- الدين الداخلي :

يمثل الدين الداخلي الرصيد القائم للديون المحلية على الدولة ،الذي يمثل الرصيد القائم لحالات الخزينة والتسهيلات الأخرى من الجهاز المصرفي التي تحصل عليها الدولة^(٢). وفي العادة لا تلجا الدولة إلى القروض الداخلية وذلك لعدم كفاية مدخرات الافراد وانخفاض الميل الحدي للادخار وخاصة في الدول النامية، ولا ينتج عنها زيادة فورية في القوة الشرائية إلا تحويل القوة الشرائية من الأفراد إلى الدولة^(٣). وهناك تقسيمات للدين الداخلي وهي :

١- الدين الداخلي من حيث مصدرها :

أ- **دين داخلي حقيقي** : وهو مجموع ما تحصل عليه الدولة من الجمهور المقيمين فوق اراضيها من موارد حقيقية ،ومن ثم فإن هذا القرض لا يؤثر على العرض النقدي في المجتمع بل يترتب عليه تخفيض القوة الشرائية لدى الافراد ،وهذا القرض مدته تقل أو تزيد عن السنة حسب شروط القرض^(٤).

ب- **دين داخلي زائف** : وهو مجموع ما تحصل عليه الدولة من الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) الذي يترتب عليه خلق قوة شرائية جديدة في المجتمع ،وهذا يكون على شكل فتح حساب للحكومة بمبلغ القرض ومن خلال ذلك تمنح الحكومة الجهاز المصرفي حق اصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند لتغطية خاصة سوء سند دين على الحكومة^(٥).

٢- الدين الداخلي من الناحية القانونية :

أ- **دين مؤبد** : حيث لا تحدد الدولة ابتداء الوقت الذي تسدد فيه القرض ،وانما تختار هذا الوقت حسب الظروف الملائمة لها لإيفاء الدين .

ب- **دين سائر** : حيث تقوم الدولة بالاقتراض داخلياً من الافراد أو البنوك لسد عجز مؤقت أو موسمي في الموازنة العامة.

٣- الدين الداخلي من حيث حرية الاكتتاب :

أ- **ديون اختيارية** : وهي الديون التي يتمتع فيها المقترض بحرية مطلقة في عملية الاكتتاب ،فهو يقبل سندات هذا القرض دون اكراه أو اجبار؛ لأن عملية الاكتتاب بهذه القروض تحقق المزايا النقدية والعينية التي يحصل عليها المكتتب بها وتتمثل بما يأتي^(٦) :

اولاً- الحصول على أسعار فائدة مرتفعة.

ثانياً- اعفاء هذه القروض من ضرائب الدخل وكذلك الاعفاء من ضريبة التركات .

^(١) ايمان خزل ، الادارة الدولية للديون الخارجية ، ط١ ، دار المهجة البيضاء ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٧٣ .

^(٢) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٧، ص٩ .

^(٣) امجد عبد المهدي مساعدة ، ومحمود يوسف عقله ، دراسة في المالية العامة ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص١٣٧ .

^(٤) حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، ط١ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٧ .

^(٥) محمود حسين الوادي ، وزكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، ط١ ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٧ .

^(٦) عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة جامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٢٠ .

^(٧) يونس أحمد البطريق ، وحامد عبدالمجيد دراز ، وسعيد عبد العزيز عثمان ، مبادئ المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٢٣٨ .

ب- ديون اجبارية: وهي الديون التي تستخدم فيها الدولة صفة اجبار الجمهور على اقراضها لما لها من سيادة وسلطة على الاجبار، وقد يتحقق الاجبار بصفتين^(١) :

-الصفة الأولى المباشرة: وهي تتحقق عندما تفرض الدولة على مواطنيها الاككتاب بقروضها على اساس وعودها برد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه .

-الصفة الثانية غير المباشرة: هذا الصفة تتحقق عندما تفرض الدولة رقابة شديدة على الائتمان الخاص لغرض تقيده وتوجيه الادخار الفائض إلى القروض العامة .

٤-الدين الداخلي من حيث عانده: ويمكن تقسيم الدين الداخلي من حيث العائدية إلى^(٢):

أ-الديون المثمرة: وهي القروض التي تحقق ايراد وتسدد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه ،وهو من اكثر القروض انتاجيه ؛لأنه ينفق على مشاريع استثمارية تدر ايراد .

ب- الديون العقيمة : وهي الديون ذات فوائد عامة للاقتصاد الوطني غير أنها لا تأتي بإيراد؛ لأنها لا تنفق على مشاريع استثمارية لكنها ذات منفعة عامة .

٥ ادوات الدين الداخلي: هناك ادوات عديدة للدين الداخلي منها :

أ- السندات: السند في اللغة: سند جمع سندات ،وهو انضمام شيء إلى شيء آخر فيقال سندات غيري اسناداً^(٣) . ويمكن تصنيف السندات إلى نوعين رئيسيين هما :

اولاً-السندات الحكومية: وهي الأوراق المالية ذات الدرجة الاستثمارية طويلة الأجل التي تناسب المؤسسات المالية المصرفية ،ولهذا السندات مميزات ،منها القابلية للتسويقية العالية ،ولها درجة عالية من الضمان لأصل القرض والفائدة ،لذلك يطلق عليها بالأوراق المالية الخالية من المخاطر ،وتصدر الدولة هذه السندات للتأثير بالعرض النقدي ،سحب السيولة الفائضة لدى الجمهور ،ولتغطية العجز^(٤) ،وتأمين الاموال اللازمة لنفقاتها العاجلة لحين جباية الضرائب والرسوم^(٥) .

ثانياً-السندات غير الحكومية: وهي السندات المصدرة من الجهات غير الحكومية (منشآت الاعمال) ومن اشكالها شهادات الايداع القابلة للتداول التي تصدرها المصارف التجارية ،وهذه السندات تتعرض إلى مخاطر عدم استرداد القيمة ؛لذلك فإن الفائدة عليها مرتفعة مقارنة بالسندات الحكومية ،لتشجيع الافراد على الاككتاب بها^(٦) .

ب-اذونات الخزينة (اذون الحزانية): تعد اذونات الخزينة سندات تصدرها الحكومة لأجل قصير في العادة ثلاث اشهر، تطرحها للاككتاب العام بطريقة العطاءات ،ولهذا الاذون درجة بالغة من السيولة ؛لأنها مضمونة وقصيرة الأجل ،وليس هناك خطر من عدم الوفاء بقيمتها ؛لأنها صادرة من جهة حكومية ولأن البنك المركزي على أهبة الاستعداد لتحويلها إلى نقد عن طريق اعادة خصمها^(٧) .

^(١) عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط١، دار حامد، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤٥ .

^(٢) محمد خالد المهاني، المالية العامة، المعهد الوطني الدورة التحضيرية، دمشق، ٢٠١٣، ص٥٩ .

^(٣) محمد عثمان شبيب ،المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، ط٦، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧، ص٢١٣ .

^(٤) عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الأوراق المالية، ط١، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٦٥ .

^(٥) سامر مظهر قنطجعي، سياساتاً تحصيل الزكاة والغاء الضرائب المالىتين، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ٢٠٠٨، ص٦٨ .

^(٦) رضا صاحب ابو حمد ال.علي، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٥٤ .

^(٧) فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٥، ص٢١٥ .

لقد كان الاكتتاب بأذونات الخزينة في الحرب العالمية الثانية لا يتعدى شركات التأمين، وكانت مدتها تتراوح ما بين الشهر والسنة، وأصبح بإمكان الأفراد والشركات المساهمة الاكتتاب بهذه الاذونات، وأصبحت مدتها لا تقل عن أشهر ثلاثة، وقد اعيد بوجوب القانون الفرنسي تنظيم اذونات الخزنة، واصبحت بموجبه تنقسم على نوعين^(١) :

أولاً-سندات الدفاع المدني: ان هذا النوع يتكون من سندات مخصصة للحصول على مدخرات الافراد والمقاولات، وتسمى احياناً بشهادات التوثيق.

ثانياً-الاذونات الموثقة بالقيود المحاسبية: وهي سندات مخصصة لتحويل السيولة من البنوك التجارية، والمؤسسات المالية ومراسلين الخزينة.

ج- سندات القرض العام المحلي: تصدر سندات القرض العام المحلي من الحكومات المحلية، وهي تلازم مخاطر عدم السداد وهذا النوع من السندات تتميز من غيرها بانها معظم فوائدها معفاة من الضرائب، اذا كان حامل السند من المقيمين في البلد الذي تم اصدار السند فيها، وانها ذات اسعار فائدة ادنى من اسعار فائدة دين الشركات المماثلة لها من حيث مخاطر عدم التسديد وارتفاع اسعار الفائدة^(٢). يمكننا ان نلخص مما سبق تقسيمات الدين العام الداخلي على النحو التالي^(٣):

أولاً- لا يتضمن الدين العام الداخلي الاعباء المباشرة التي يتضمنها الدين الخارجي .
ثانياً- وبالرغم من اننا مدينون لأنفسنا بقيمة الدين الداخلي ، إلا أن بعض الناس يعدون السندات كأصل سائل ومضمون، إذ إن هذا الاصل يزيد من رغبتهم على الاستهلاك من دخلهم الجاري .
ثالثاً-يعرقل الدين العام الداخلي السياسة المصرفية المعالجة للدورة التجارية التي تعتمد على تقلبات معدلات الفائدة وحجم الائتمان .
رابعاً-يتضمن الدين الداخلي عبء غير مباشر كلما فرضت ضرائب جديدة لدفع الفائدة عن الدين.

ثالثاً : الآثار الاقتصادية للديون العامة : هناك مجموعة من الآثار تنجم عن القروض العامة وهي:

١- اثر الدين العام على النشاط الاقتصادي:

تحدث القروض العامة اثار انكماشية في الاقتصاد وخاصة إذا كان القرض داخلياً، فالقروض الداخلية هي التي تقطع جزء من دخول الافراد وبالتالي تقليل الانفاق الخاص على الاستثمار والاستهلاك، ويكون هناك اخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض من حيث دفع عمليه الانتاج وزيادتها، فإنه سيؤدي إلى تراجع معدل الانتاج وحدث انكماش اقتصادي، وعندما لا تستطيع الدولة زيادة انتاجها من السلع مقابل زيادة الدخل المحدودة (دخول الفقراء) فإن ذلك سوف يؤدي إلى تدني القوة الشرائية وارتفاع الاسعار الامر الذي يؤدي إلى حدوث تضخم نقدي^(٤).

غالباً ما تستخدم القروض لمحاربة التضخم في البلدان المتقدمة كظاهرة اقتصادية مدمرة، فعندما ترتفع القوة الشرائية لدى الافراد ويزداد الطلب على العرض، ترتفع الاسعار وتتدخل الدولة لمعالجة هذا

^(١) اجيم برغام، ترجمة محمود فتوح واخرون، الادارة المالية، شعاع للنشر، سوريا، ٢٠١٠، ص ٢٨١.

^(٢) اناس بن صالح الزمراني، المالية العامة والسياسة العامة، ط١، مكتبة توراقة، مراكش، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

^(٣) بول سامويلسون، ترجمة صلاح الدين نامق، وحسين عمر، الاقتصاد مقدمة تحليلية، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، الاسكندرية، بدون سنة، ص ٢٨٢.

^(٤) عبد المنعم فوزي، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

الارتفاع بطرح سندات القروض العامة من اجل امتصاص الكتلة النقدية الفائضة، الامر الذي يؤدي إلى اعادة التوازن على ما كان عليه قبل التضخم^(١)، وتلجأ الدولة إلى القرض العام لامتناس هذه القوة من السوق من خلال القروض الداخلية سواء الاجبارية أو الاختيارية مقابل تعهدا برد هذه الاموال بعد القضاء على التضخم المؤذي للنشاط الاقتصادي^(٢).

يتوقف الاثر النهائي للقروض على طبيعة النفقات العامة التي يتم تمويلها بواسطة القرض، ففي حالة اذا كان النشاط الاقتصادي يتمتع بالمرونة التي تسمح بوجود عوامل الانتاج الاضافية فإن توجيه حصيلة القرض باتجاه الانفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ودفع النشاط الاقتصادي إلى التشغيل الكامل عن طريق المضاعف، أما إذا كان الجهاز الانتاجي لا يتمتع بالمرونة والنشاط الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ولا يستجيب للزيادة في عناصر الانتاج فان حصيلة القرض تؤدي إلى ارتفاع الاسعار ومن ثم إلى آثار تضخمية^(٣).

عموما يشكل الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي نسبة ملموسة من الناتج المحلي الإجمالي، وبطبيعة الحال فإن هذا الدين هو ناتج عن القصور في الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة وطالما كانت معدلات النمو في النفقات السنوية أكبر من معدلات النمو في الإيرادات السنوية فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في حجم عجز الموازنة ومن ثم التوسع في زيادة الاقتراض ومن ثم الزيادة الطبيعية والحتمية في الدين العام، ويبين الفكر الاقتصادي أنه كلما تمتع الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات خدمة الدين فلا خوف من تزايد هذا الدين، وبالتالي فان العبرة ليست بحجم الدين، وإنما بالقدرة على خدمته، ومن ثم فإن زيادة الدين ليست مشكلة في حد ذاتها طالما أن هناك دخل يغطي هذا الدين^(٤)، لقد أنفق معظم الاقتصاديين أن الدين قد يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما من خلال زيادة الموارد المتوفرة لهذا البلد شريطة أن الدين يستخدم لتمويل استثمارات ناجحة هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العلمية فان أغلب الدراسات توصلت إلى نتيجة إن ارتفاع مستوى الدين سوف يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي^(٥).

٢- أثر الديون العامة في توزيع الدخل القومي: إن أثر القرض العام على توزيع الدخل القومي يعتمد على أمرين رئيسيين هما^(٦):

أ- اثر دفع فوائد الديون: إن اثر دفع فوائد الديون في توزيع الدخل القومي يعتمد على عنصرين هما، الطبقة المالكة لسندات القرض، ومصدر تمويل فوائد القرض، فإذا كانت السندات مملوكة للطبقات المتوسطة والفقيرة، فإن اعادة توزيع الدخل تتجه نحو التقليل في حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، أما إذا كانت السندات مملوكة للطبقة الغنية، فإن اعادة توزيع الدخل تتجه نحو زيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

ب- اثر انفاق الدين: إن اثر انفاق الدين يعتمد بشكل أساس على المستفيدين من هذا الانفاق؛ لأنه يحدث زيادة في الدخل الفعلية لهم. فإذا كان اغلب المستفيدين من الطبقات المتوسطة والفقيرة، فإن انفاق الاموال المقترضة يحدث تقريب في توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة في المجتمع، أما اذا ترتب على

(١) خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٦٠.

(٢) وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الاسلامية، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٦٢.

(٣) عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط١، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٩٥.

(٤) مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، ١٩٨٦، ص١٤٤.

(٥) عماد حسن حسين، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٣٤.

(٦) عادل أحمد حشيش، اصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص٢٩٢.

زيادة انفاق الاموال المقترضة زيادة في القوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات، فإنه يؤدي إلى ارتفاع الاسعار ومن ثم التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الدخل الجديدة في غير صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة .

أما بخصوص مصدر تمويل فوائد القرض، فإنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من الطبقات الغنية إلى الطبقات المتوسطة والفقيرة، إذا كانت الفوائد تمول من حصيللة الضرائب التصاعدية، وبذلك فإن أثر القروض بالنسبة لإعادة توزيع الدخل يميل إلى تحقيق التقارب في الدخل بين طبقات المجتمع، والعكس يحدث إذا كانت الفوائد تمول من حصيللة الضرائب النسبية لان غالبية الطبقات الفقيرة تتحمل العبء، وبالتالي فإن أثر القروض يتجه إلى زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية^(١).

٣- **أثر الفائدة في زيادة حجم الديون:** لاشك ان اباحة الفائدة لها اثر في حجم الديون أو القروض في العالم، فالمقترض يمكن ان يتخذ من قرضه وسيلة للاستثمار اذا كان هناك فائدة تعوضه عن امواله، واذا عجز المقترض عن السداد يمكن في هذه الحالة للمقرض من ان يفرض عليه فائدة اعلى من جراء عدم السداد في الفترة المتفق عليها في شروط القرض ويأخذ المقرض فائدة تأخير، وهذا ينطبق في الوقت الراهن على البائع اذا باع بالدين، فإنه يزيد من الثمن مقابل الأجل إن وجود هذه العمليات المالية وكذلك المصارف القائمة عليها، أو وجد ادوات استثمارية جديدة ومضمونة تعتمد على الدين، وبالتالي شجع الدول والشركات في الدين، حتى اصبحت الديون في عصرنا من المعضلات، بل ومن المشكلات في جميع انحاء العالم^(٢)؛ لان تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض الحكومي سوف يضاعف التكاليف حيث تدفع مرتين مرة في صورة فوائد للقرض ومرة أخرى عند تسديد أصل القرض^(٣).

٤- **أثر الدين العام على القطاع الخارجي:** عندما يتألف معظم الدين العام من التزامات إلى بلدان أجنبية، فإن الدولة سوف تواجه مشكلة مزدوجة تتمثل في تقييم أثر الديون المستحقة ليس فقط على الميزانية المالية ولكن أيضا على ميزان المدفوعات، وغالبا ما يتطلب حجم كبير من الديون الخارجية فائضا تجاريا في نهاية لتوليد العملات الأجنبية اللازمة لخدمة الدين. ويمكن تحقيق الفوائض التجارية من خلال عدد من الوسائل، مثل^(٤).

أ- القيود المفروضة على الواردات (فرض رسوم استيراد عالية أو حصص).

ب- تنفيذ سياسة سعر الصرف تلمي إلى مثل هذه الفوائض

ج- انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، مما سيؤدي إلى انخفاض المستوى المطلق للواردات .

٤- تشجيع الصادرات من خلال إعانات التصدير أو دعم الصادرات. ان هذه البدائل ليست مكلفة

للاقتصاد، وبالرغم من ان زيادة الصادرات قد تكون هي بديل التكيف المفضل في اغلب الدول ولكن ينطوي على تكاليف مالية ليس بقليله، أما اذا كان التعديل يأخذ شكل تخفيض الواردات وخاصة عندما تكون

^(١) محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٣٤٦ .

^(٢) رفيق يونس المصري، محمد رياض الابرش، الربا والفائدة دراسة اقتصادية مقارنة، ط٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١، ص٤٧ .

^(٣) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مصدر سابق، ص١٠٩ .

^(٤) Friedman Milton, Government Revenue from Inflation, Journal of Political Economy, 1971, vol.79, no 4, pp846.

الواردات سلع وسيطه أو سلع رأسمالية أو غيرها من المواد الخام الضرورية لعملية الانتاج فإن القيود على الواردات تؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات ونمو اقل للاقتصاد مما يؤدي إلى الركود والبطالة⁽¹⁾.

٥- اثر الدين العام في السياسة النقدية: ان وجود دين عام كبير يفرض عدد من القيود على قدرة وادارة السياسة النقدية، حيث يتم تسهيل قدرة القطاع العام على تمويل عجزه عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص المحلي من خلال موقعة في سوق راس المال، ولكن مقدار الديون التي يرغب القطاع الخاص في الاحتفاظ بها مقيد بثروته وفرص الاستثمار البديلة وتفضيل الاستهلاك الحالي و المستقبلية وتوقعه للسياسة الاقتصادية المستقبلية، إذ ان في هذه الظروف تكون النسبة بين الدين العام الداخلي والنتائج القومي الاجمالي ثابتة، وبالتالي يكون من الممكن توسيع تمويل الديون بمعدل قريب من معدل نمو الاقتصاد، ويمكن للحكومة ان تحفز على زيادة الدين من خلال تقديم شروط اكثر جاذبية مثل اسعار فائدة عالية وتواريخ استحقاق قصيرة، وبالتالي فإن القيود المفروضة على السياسة النقدية التي تفرضها الحاجة في الحفاظ على اسعار فائدة حقيقية عالية تنشأ حتى عندما لا يتم الاحتفاظ بمعظم الدين العام محلياً وذلك بسبب وجود ديون اجنبية كبيرة، وان التوقعات الخاصة بتخفيض سعر الصرف ستميل إلى خلق تدفقات كبيرة إلى الخارج اذا ما تم تقديم اسعار جاذبة للمدخرات المحلية؛ لذلك فإن المخزونات المرتفعة من الديون، المحلية أو الاجنبية تتعايش مع ارتفاع اسعار الفائدة، ويخلق هذا الوضع صعوبات سياسية؛ لأنه يجب المحافظة على اسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة وفي الوقت نفسه يجب تخفيض الاجور الحقيقية لتسهيل تسوية الدين وخدمته وان لهذا آثار اجتماعية حيث سيعتبر العمال هذه السياسة غير عادلة، وسيجعل من الصعوبة متابعتها⁽²⁾.

٦- اثر الدين العام على الاسعار الرئيسية: إن وجود الدين العام والاجراءات اللازمة لخدمته يسبب تأثير على الاسعار بما في ذلك اسعار الفائدة الحقيقية، والاجور، واسعار الصرف، وان ما يميز هذا التأثير هو أن الاسعار التي تظهر خلال عملية التعديل من الممكن ان تكون مختلفة عن قيم التوازن على المدى الطويل فعلى سبيل المثال، اذا كان الفائض في حساب التجارة الذي يحتاج إلى خدمة الدين الخارجي يتم توليده عن طريق سعر صرف منخفض جداً، فمن الممكن أن يصبح هذا المعدل اقل من قيمته الحقيقية من سعر الصرف الحقيقي للتوازن طويلاً الذي سيظهر كدين، واكل بكثير من المعدل الذي كان سائداً عندما كانت البلاد تستورد رأس مال، وهذا له اثار مهمة في تحديد النفقات الرأسمالية المثلى للقطاع العام، فبعض الاستثمارات ستكون مربحة في معدل التوازن على المدى الطويل، ولم تكن مربحة بالمعدلات الحالية، وقد ادى هذا التأثير في الواقع إلى خلق صعوبات في ميزانيات الاستثمار للعديد من الدول النامية، ففي أواخر السبعينيات تضخمت ميزانيات الاستثمار؛ وذلك لانخفاض اسعار الفائدة الحقيقية واسعار الصرف المبالغ في قيمتها وبالتالي قللت من التكلفة الحقيقية للمعدات الرأسمالية المستوردة، وفي ثمانينيات القرن الماضي انخفضت بشكل حاد بسبب اسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة جداً، واسعار الصرف المقيمة باقل من قيمتها،

¹) Tanzi Vito, and Mario, I. Blejer ,Inflation Interest Rate Policy, and Currency Substitution in Developing Economies :A Discussion of Some Major Issues, World Developing,1982,vol10,p.781.

²) Kenneth J. Arrow and Michael J. Buskin ,The Economics of Public Debt for The International Economic Association ,in association with Palgrave Macmillan,1988,p234.

نتيجة ارتفاع مستوى الدين العام واصبحت الاستثمارات التي اجتازت بسهولة اختبار الربحية في هذه المدة غير مربحة⁽¹⁾.

رابعاً: الآثار السياسية للديون العامة :

تعد القروض العامة الوسيلة التي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها، وغالباً ما تكون المشاريع الحكومية سياسية وذلك لتوزيعها بين المناطق والاقاليم من جانب وتلبية الرغبات السياسية للأحزاب من جانب آخر، فانخفاض النفقات العامة لا يلبي طموح الاحزاب تجاه رعاياها فتضطر الحكومات للإقراض لغرض تشغيل العاطلين .

ان الاقتراض العام يعكس الوضع السياسي والاقتصادي، فالحزب الذي يرغب بتخفيض الضرائب لا يجد أمامه سواء الديون، والحزب الذي يرغب بزيادة الضرائب بهدف تمويل الخدمات الاجتماعية لا يجد الا القروض لان الضرائب لا تستطيع الوفاء بهذا المطلب، وبالتالي فإن جميع الاحزاب والحكومات عاجزة عن تمويل انفاقها عن طريق الضرائب الأمر الذي يشجعها على الاقتراض وبذلك وقعت في ازمات المديونية الخارجية والداخلية وأصبحت عاجزة عن تسديد ديونها⁽²⁾.

خامساً:-العوامل المؤثرة في تفاقم الديون:

لقد تحولت ازمة المديونية إلى كابوس يهدد الدول المدينة في استنزاف اسرع لمواردها وخيراتها مع الابقاء على مستويات المعيشة نفسها وذلك بساهمة العديد من العوامل كطول مدة الركود الاقتصادي والاسوار التي وضعتها الدول الرأسمالية مؤخراً مع ارتفاع اسعار الفائدة العالميةإلخ.

وفي الآونة الأخيرة ادركت الدول الرأسمالية ان ترك الازمة العالمية تتفاعل دون تدخل منها قد يعمل على حدوث شلل تام بين وسائل النقل لخيرات الدول المدينة إلى العالم نتيجة اتباع سياسة الربط المستمر للأحزمة على البطون وبالتالي اثرت على بقية الجسد الاقتصادي لهذه الدول فالدول الرأسمالية تسعى إلى انقاذ هذا الجسد وذلك بحقنه ببعض متطلبات الحياة بالقدر الذي يجعله يستعيد ضخ خيرات هذه الدول لتصب باقل تكلفة في اقتصاديات العالم الرأسمالي. وقد لاحظ هذا الاتجاه من الخطط والبرامج الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية في الاجتماعات التي عقدت للمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اما عن بقية النهب لخيرات الدول المدينة فهي لعبة تعودت الدول الامبريالية على ممارستها منذ القدم ففي الماضي كانت تلجأ بصورة مباشرة إلى مستعمراتها وشركاتها للنهب والاستغلال السيء لموارد هذه الدول، وبعد فقدانها لمستعمراتها و تقليص دور شركاتها العاملة في الدول ، التجأت إلى استراتيجية المديونية التي وجدتها من اقل الطرق لأداء الدول المدينة لدورها التقليدي كمصدر للمواد الاولية وسوقاً لتصريف منتجاتها الفائضة، فكان هذا التوسع من خلال اغراق هذه الدول بالمديونية وبأسعار فائدة مرتفعة وساعدها على ذلك مؤسسات الاقراض الدولية وبنوكها التجارية.

بعدما ادركنا ان ديون الدول النامية قد وصل إلى ألف مليار دولار وعدم قدرة معدلات نمو صادراتها باللاحاق بأسعار الفائدة العالية مما يوضح دخول هذه الدول بالحلقة المفرغة الناتجة عن المزيد من الاقراض بهدف تسديد التزاماتها السنوية مع الفوائد الاضافية الناتجة عن اعادة جدولة المديونية⁽³⁾.

¹) Tanzi Vito, Fiscal Management and External Debt Problems, Washington DC: International Monetary Fund, 1985, p.87.

²) علي كنعان، الاقتصاد المالي، مصدر سابق، ص ٢٠٢ .

³) محمد المصري، معركة الديون الخارجية، ط ١، دار المختار للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٦، ص ٥٦-٥٧ .

إن نشوء أزمة المديونية لم يكن وليد الصدفة لكن نتيجة لتراكم العديد من العوامل التي ساهمت في إيجادها، حيث ارتبط ارتفاع المديونية في السبعينات بمدة ارتفعت فيها حاجة بعض البلدان النامية إلى رؤوس الاموال من اجل انجاز متطلبات التنمية التي استلهمت قدر هائل من الاستثمارات، وهناك ظاهرتين تفسر ذلك، من جهة قام النظام المصرفي الدولي بدفع البلدان السائرة على طريق التصنيع إلى الاستدانة، ومن جهة اخرى اعتقدت هذه البلدان ان اقصر الطرق للتصنيع يتم من خلال الاعتماد على راس المال الخارجي في شكل قروض، فعندما بدأت الديون تنمو كانت اسعار الفائدة منخفضة جداً بل انها كانت سالبة وذلك لزيادة الطلب على القروض في السبعينات من قبل البلدان النامية ولكن التغير الذي طرأ مع اوائل الثمانينات انحصر في ثلاث ظواهر رئيسية وهي⁽¹⁾:

- 1- انتهت مدة اسعار الفائدة المنخفضة واصبحت اسعار الفائدة اسعار حقيقية.
- 2- انخفاض عوائد الاستثمارات التي تمت في السبعينات باقل بكثير مما كان متوقع تبعاً للتقديرات الدولية، وهو ما يعني عدم كفاية هذه العوائد لتسديد اصول الدين وفوائده.
- 3- بدأت اسعار الدولار ترتفع في السوق الدولي وهو ما يزيد الطين بلة لأن أكثر من ثلثي الديون يتم التعاقد بها بالدولار.

ومن الظواهر الاخرى المفسرة في السبعينات لظاهرة ارتفاع المديونية ما يأتي⁽²⁾:

- 1- الظاهرة الأولى هي ما كان شائع في محطات مترو باريس من حملات واسعة من الدعاية التي تتردد (نقودكم تهمننا) وهذه السنوات تمثل سنوات (الشهية المصرفية) وسنوات السعة الاقتصادية والتوسع الخارجي، واستمرت هذه المدة إلى ان بدا الشك يظهر مع اول صدمة بترولية.
- 2- بدا الاقتراض المكثف بعد مدة قليلة من الاستقلال، وهو ما ينطبق على البلدان التي تحولت من التبعية السياسية للدول التي استعمرتها إلى التبعية الاقتصادية للنظام المصرفي الدولي.
- 3- محاولة البلدان الرأسمالية زيادة تصدير سلعها بعد الصدمة البترولية الأولى.
- إن هذه المدة كانت مدة التعاقدات الكبرى بالنسبة لفرنسا وذلك لتوفر شرطين: الشرط الاول هو حاجة البلدان النامية إلى شراء المعدات والآلات الحديثة، والشرط الثاني هو توفر النقود بأسعار فائدة منخفضة لكل من يريد الاقتراض لشراء هذه المعدات والآلات.
- إن هذا المعادلة القائلة "نعطيكم نقوداً لتتمكنوا من شراء سلعنا" كانت مزدوجة الاثر على البلدان النامية، فهذه البلدان تحملت بصورة مباشرة اثر الصدمة البترولية، وبصورة غير مباشرة وقع عليها عبء تخفيف الصدمة البترولية الواقعة على البلدان الرأسمالية من خلال العلاقات التجارية مع السوق الرأسمالي.
- 4- تزايد الحماية الجمركية في الدول الصناعية؛ لأن هذه الدول اتبعت في السنوات الأخيرة المزيد من الحواجز الجمركية ضد صادرات الدول النامية وقد بررت هذه الدول اسوارها من خلال ضرورة حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الاجنبية، ولتقليل العجز التجاري في ميزانياتها.
- فبالأسوار التي بدأت الدول الرأسمالية تعتنقها على نفسها تؤدي إلى قفل الباب امام صناعات الدول النامية، ونتيجة لذلك فان هذه الاسوار أدت إلى تباطؤ نمو صادرات الدول النامية مع زيادة الاعتماد في

⁽¹⁾ صوفي بيس وآخرون، ندوة بعنوان الديون والتطور المتعثر للبلدان التابعة، مجلة المنار، السنة السادسة، العدد ٦٤، ١٩٩٠، ص ٩٦.

⁽²⁾ صوفي بيس وآخرون، مصدر سابق، ص ٩٧.

تصدير المواد الخام وكلا الأمرين سوف ينتج عنه انخفاض في قيمة الصادرات للبلدان النامية مما يؤدي إلى زيادة اعباء المديونية^(١).

خاضت سياسات الاقتراض الدولية وارتفاع اسعار الفائدة دوراً رئيساً في زيادة حجم المديونية؛ لأن البلدان توسعت في الاقتراض والاعتماد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة، وقد أدى اللجوء إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الابعاء على الدول المدينة.

ان تدفق فوائض الدول المصدرة للنفط خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٧٩ إلى الاسواق الدولية على شكل استثمارات قصيرة الأجل وودائع تجارية وبالمقابل قامت البنوك التجارية بإعادة اقراض هذه الارصدة إلى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، أضف إلى ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار^(٢)، وتيسير اجراءات الاقتراض وسرعتها من البنوك التجارية مقارنة بالقروض من المصادر الرسمية، اثر في توجه الدول النامية إلى المؤسسات الخاصة ما أدى إلى زيادة النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون من الجهات الرسمية وبالتالي تفاقت المديونية بشكل جامح على هذه الدول^(٣)، أما مديونية الدول العربية فقد عاشت في مشاكل اقتصادية منذ السبعينات القرن الماضي وبالتالي اصبحت المديونية في الدول العربية تعيش في ضائقه مالية مستدامة مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية لترتفع من 4.3 مليار دولار في عام 1975، إلى 161 مليار دولار في عام 1999، ومن ثم وصلت إلى 189.7 مليار دولار في عام 2008، ثم حققت ارقاماً قياسية في عام 2009 حيث وصلت إلى 663.3 مليار دولار، وفي نفس الوقت ارتفعت خدمة الدين العام من 437 مليون دولار لعام 1975، إلى 13 مليار دولار في عام 1996. وما زالت تترتب على خدمة الديون آثار سلبية على الاحتياطي الاجنبي واختلال ميزان المدفوعات لهذا الدول، ولعل من اهم الاسباب التي ادت إلى تفاقم الدين العام في الدول العربية بالاتي^(٤):

١- العجز المرتفع في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

٢- انتشار الفساد المالي والاداري في اغلب المؤسسات العربية.

٣- الركود الاقتصادي العالمي الذي سبب تراجع في اسعار النفط الخام.

٤- الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري في المنطقة.

واستمرت دوامة الدين في الارتفاع في الدول العربية لاسيما بعد تراجع اسعار النفط في عام 2014 في السوق الدولي وبذلك وصلت المديونية الخارجية للدول العربية إلى 891.3 مليار دولار امريكي، ومن ثم إلى 878 مليار دولار في عام 2015، ولم تقف عند هذا الحد بل واصلت الارتفاع لتبلغ 923.4 مليار دولار امريكي في عام 2016، ومن ثم 256.7 مليار دولار امريكي في عام 2018 باستثناء سوريا واليمن وليبيا.

^(١) محمد المصري، مصدر سابق، ص ٦٠.

^(٢) السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية والدولية - أزمة الديون الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٢.

ص ١٢١-١٢٢.

^(٣) السيد أحمد عبد الخالق، مصدر سابق، ص ١٢٣.

^(٤) أحمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، ط ١، دار الدكتور للعلوم

(المبحث الثاني)

الاطار النظري للاستدامة المالية

المطلب الاول مفهوم الاستدامة المالية

اولاً: نشأة مفهوم الاستدامة المالية:

تعد الاستدامة المالية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الحالي التي تطورت وجرى تناولها بشكل اوسع منذ عام ١٩٧٨م واصبح مفهوم الاستدامة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية اكثر من غيرها والتي احتضنتها وتبنتها المنظمات الدولية لاسيما منظمة الامم المتحدة التي تناولتها بمختلف المجالات، ففي مجال التنمية، فإن التنمية المستدامة وكما عرفها الاقتصادي روبرت سولو بأنها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية والمحافظة عليه للأجيال المقبلة وايصالها إليهم بالشكل والوضع الذي ورثه الجيل الحالي، وأوضح سولو أن الحديث عن الاستدامة واسع النطاق وهو ما يعني الاخذ بالحسبان ليس فقط الموارد التي نستهلكها في الوقت الحالي او تلك التي نخلفها او نورثها للأجيال المقبلة، وانما يجب توجيه الاهتمام والرعاية الكافية لنوعية وشكل البيئة التي نتركها للمستقبل، إذ إن هذه البيئة تمثل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد^(١).

اما في المجال المالي بدأ استخدام مفهوم الاستدامة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي في الكثير من البحوث والدراسات التجريبية، إذ أصبحت استدامة المالية العامة من اكثر المواضيع جدلاً بين الكتاب والباحثين؛ وذلك لأنها تبين التحديات المقبلة التي تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة تزايد ونمو مستويات العجز وخدمة الدين الناشئة من الافراط في النفقات العامة، الأمر الذي يجعل تزايد الاعباء المالية التي تتحملها الاجيال المستقبلية نتيجة لعبء قرارات لن يشاركوا في اتخاذها، ولذلك اتخذت مفاهيم الاستدامة المالية اتجاهين مختلفين فقد استند الاتجاه الأول إلى الربط بين تعريف الاستدامة والقيود الزمني للموازنة العامة، فيما يذهب الاتجاه الآخر إلى الاستناد والاعتماد على قواعد المالية العامة في تحديد مفهوم الاستدامة المالية، ولكن ما يثير الاهتمام، التطور الكبير في دور الدولة الذي جعل الاديبيات الاقتصادية تتخذ مفهوم الاستدامة المالية في اطار التحليل المالي الحديث^(٢).

إنّ العنصر الذي تشير إليه مختلف تعريفات الاستدامة هو عنصر الانصاف او العدالة، وهناك نوعان من الانصاف هما انصاف الاجيال البشرية التي لم تظهر بعد وان هذه المصالح لم تؤخذ بنظر الاعتبار في وضع التحليلات الاقتصادية؛ لأنها لم تراعى قوى السوق، اما فيما يتعلق بالانصاف الثاني فهو يتعلق بمن يعيشون الحاضر والذين لا يجدون فرص متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية وبذلك فإن الاستدامة لا بد من أن تأخذ بنظر الاعتبار هذين النوعين من الانصاف وذلك لتحقيق العدالة بين الاجيال^(٣).

ثانياً: -تعريف الاستدامة المالية: - هناك تعاريف متعددة للاستدامة المالية ولسهولة تعريف الاستدامة المالية لا بد من تجزئتها الى الاستدامة ثم الاستدامة المالية فالاستدامة هي الاستغلال الامثل للموارد

^(١) عدنان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، ط١، مطبعة الساقى للنشر والتوزيع، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٤٥.

^(٢) عمرو هشام محمد و عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، ٢٠١٣، ص١٤٧.

^(٣) عامر طراف، حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص١٠٥.

والانشطة البشرية والثروات بطريقة لا تؤثر على قدرات او طاقة الموارد الطبيعية لتستفيد منها الاجيال القادمة^(١)؛ لأن المستقبل هو كل ما يتربح وجودة بعد الزمن الحاضر^(٢)، وتعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على تحمل الديون عن طريق الوفاء بجميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وامكانية اعادة التوازن بين النفقات والايرادات العامة تدريجياً في المستقبل، مع عدم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية^(٣)، ويمكن تعريف الاستدامة المالية: بأنها المقدار الاقصى من رصيد الدين العام المسموح به في شروط التوازن وخلال مدة زمنية تتجاوز الموازنات الحكومية السنوية^(٤)، في حين عرفها صندوق النقد الدولي: بأنها الوضع الذي يستطيع فيه المقترض من الاستمرار في خدمة ديونه، مع عدم الحاجة إلى تغييرات جوهرية في النفقات والايرادات العامة في المستقبل، وهذا ما يجعل عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة حتى لا يجبرها على ترتيب هيكل وآليات الانفاق وتمويل العجز في المستقبل^(٥)، وتعرف الاستدامة المالية: بأنها القدرة على خدمة الديون العامة في الأجلين المتوسط والطويل وعدم حدوث ازمات مالية ضخمة او ضغوط شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة او توجيه الانفاق العام إلى بعض الانشطة الحكومية^(٦)، وعرفتها المنظمات الدولية: بأنها قدرة الحكومة المحلية على ادارة المخاطر والصدمات المالية المتوقعة خلال مدة التخطيط المالي في المدى الطويل، ودون الحاجة إلى ادخال تعديلات في النفقات والايرادات العامة او تخفيضات كبيرة^(٧)، ويمكن تعريف الاستدامة المالية لمؤسسة التمويل الأصغر: بأنها قدرتها على تغطية جميع نفقاتها بايراداتها، مع توليد هامش للتمويل الخاص بنموها. وبعبارة أخرى فإن قدرة المؤسسة على الاضطلاع بأنشطتها من دون الحاجة إلى اعانات على قروض ميسرة أو هبات^(٨)، وتعرف الاستدامة المالية: بأنها القدرة على تأمين موارد مالية كافية وثابتة، مع توزيعها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب على اوجه الانفاق المطلوبة لتلبية الحاجات العامة في الدولة^(٩)، يمكن القول ان الاستدامة المالية لها مفاهيم واتجاهات مختلفة، وكمبدأ تتمركز حول مفهوم الاستدامة، وتتضمن العناصر الآتية:

- ١- استمرار الحكومة بتنفيذ سياسة الانفاق والايرادات العامة على المدى الطويل .
- ٢- سعي الدولة إلى تحقيق النمو المرغوب فيه.
- ٣- قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها .

^(١) حامد الريفي، اقتصاديات البيئة - مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص٢٥٧ .

^(٢) عماد محمد علي عبداللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩، ٢٠١٢، ص١١ .

^(٣) احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط١، دار الكتب، العراق، ٢٠١٥، ص٣٢٥ .

^(٤) حسام خالد الريفي، مصدر سابق، ص٤١ .

^(٥) الشيخ عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١، ص٣١٣ .

^(٦) كمال أمين الوصال، نادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمنا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٣ .

^(٧) Ec 2011, Council Directive 2011\85\EU of 8th November 2011 on Requirements for Budgetary Frameworks of The Member States Brussels.

^(٨) Ayi Gavriel Ayayi, Maty sene, What Drives Microfinance Institution's Financial Sustainability , Published by Tennessee State University College of Business, The Journal of Developing Areas, Volume 44, Number1, Fall 2010, pp304

^(٩) مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق جامعة منصوره، ٢٠١٥، ص٤٠٨ .

٤- تقليل الانفاق لتجنب الاستدانة بأفراط من الحكومة. وكذلك تعرف الاستدامة المالية: بأنها تمثل تقييم لمدى قدرة الحكومة في الاستمرار بتنفيذ برامج السياسات التي حددتها ماليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق المختلفة دون العجز عن سداد الديون وعدم التعرض لحالات التخلف المالي^(١). ويرى الباحث أن الاستدامة المالية هي استمرار الحكومة بتنفيذ سياسات الانفاق والايادات على المدى الطويل، وعدم اللجوء إلى الدين بإفراط لتحقيق النمو المطلوب.

ثالثاً: العلاقة بين الاستدامة المالية واستدامة الدين:

ان استدامة الدين العام والاستدامة المالية وجهان لعملة واحدة، وان الهدف منهما هو قدرة الدولة على تحمل وتسديد ديونها دون تعثر، وكذلك يهدفان الى استقرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي واستقرار الاقتصاد الكلي وخروجه من اثار الصدمات الخارجية^(٢).

ان استدامة المالية او استدامة السياسة المالية: هي قدرة الدولة على تحقيق ايرادات مستقبلية صافية لها القدرة على تغطية الدين العام لسنوات سابقة، ولضمان الاستدامة المالية واستمرارها لابد من توافر القدرة السياسية والاقتصادية والقانونية للحد من زيادة الانفاق والسماح له بالزيادة بمعدلات بطيئة مع ايجاد مصادر للإيرادات او رفع معدل الإيرادات الحالية^(٣). بمعنى ان الاستدامة المالية مشروطة بعدم تجاوز النفقات للإيرادات في الاجل الطويل مع الاخذ بالاعتبار الزمن والقيمة الزمنية للنقود عند مقارنة فوائض في المستقبل لتسديد الديون القائمة حالياً، اما استدامة الدين العام تهدف الى زيادة قدرة الدولة على تمويل برامج السياسة المالية وبالتالي فإن استدامة الدين يعكس مدى السيولة المالية وقدرة الدولة على التكيف^(٤). وفي تحليل استدامة الدين العام تؤخذ مؤشرات الهشاشة ومنها^(٥):

١- تركيز الصادرات: ويقاس بنسبة مساهمة سلعه واحدة من مجموع قيم الصادرات الكلية، وايضاً تؤخذ نسبة مساهمة ثلاث سلع من مجموع الصادرات الكلية.
٢- تغير قيمة الصادرات: ويقاس بالانحراف المعياري ونسبته الى المتوسط خلال العشر الاعوام الماضية.

٣- نسبة العجز في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي .

٤- تغطية الاحتياطيات الاجنبية للاستيرادات بعدد الاشهر.

٥- نسبة العجز الاساسي في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي.

^(١) نصر عبد الكريم، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-رام الله، ٢٠١٣، ص ٢١ .

^(٢) ميثم العبيبي اسماعيل و احمد حامد جمعة هذال، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكاليف الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العدد ٢٠١٨، ٥٧، ص ١٨٠.

^(٣) حيدر حسين ال طعمة وعامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد ٥، العدد ٢٨، ص ٢٣١.

^(٤) احمد ابريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العدد ٤٦، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

^(٥) ميثم العبيبي اسماعيل و احمد حامد جمعة هذال، مصدر سابق، ص ١٨٠.

ان استدامة الدين العام واستدامة المالية العامة مفهومان متداخلان تحليلهما معقد ينطلق من المسار المتوقع لعبء الدين معبر عنه بنسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الدين للإيرادات العامة، وملاحظة انواعه وكيف يتطور عبء الدين في ظل سيناريو او سيناريوهات بديلة وتحليلات للحساسية لمعرفة واكتشاف اثر الزيادة والانخفاض ذات الطابع الاستثنائي على عبء الدين ومحاولة اكتشاف اثر العلاقة بين حجم الدين وسهولة تدويره، وبذلك تكون استدامة الدين واستدامة المالية ممكنة في حالة ضمان استمرار انخفاض او استقرار نسبة الدين الى الناتج ولكن المشكلة تكمن عندما يواجه الاقتصاد عدم امكانية زيادة الفائض الاساسي لمواجهة نفقات خدمة الدين الخارجي عندئذ يصبح الاقتصاد في خطر الافلاس والحل في اعادة هيكلة المديونية، اما عند زيادة نسبة المديونية الى الناتج وتوجد فرصة لزيادة الفائض الاساسي لحل المشكلة يصبح الدين مستداما ولكن عدم استدامة المالية العامة^(١).

عموماً لا بد من الاشارة إلى ان الاستدامة المالية مرتبطة بمفهومين اساسيين لهما اتجاهات مختلفة في تحليل واستدامة السياسة المالية وهما الضرائب والدين العام، وان هذين المفهومين لهما تأثير قوي على الاستدامة المالية؛ لان الضرائب والدين العام يمثلان ايرادات مهمة لرفد عجز الموازنة الذي يؤثر تأثير مباشر على استدامة المالية في الأجل الطويل^(٢).

رابعاً: قواعد الاستدامة المالية :-

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة تحقيق انسيابية في عمليات الادارة المالية وجعلها اكثر فعالية وشفافية، واتباع افضل الممارسات في عمليات اعداد الموازنة العامة ودورات تنفيذها، وتتمثل هذه القواعد بالاتي :

١- قاعدة توازن الموازنة: شهدت هذه القاعدة تطور في الفكر المالي والاقتصادي، واصبح مفهوم توازن الموازنة لا ينصرف إلى التوازن الحسابي فحسب وانما ينظر إليه بطريقة أعمق من ذلك، وسنوضح هذه القاعدة في الفكر المالي التقليدي والحديث وكما يأتي :

أ- توازن الميزانية في الفكر المالي التقليدي: تتجه هذه القاعدة حسب الفكر التقليدي إلى، تساوي جانبي الميزانية العامة اي تعادل نفقات الحكومة مع ايراداتها العادية، ويُعدّ هذا المبدأ غاية لا يجب تحقيقها في جميع الظروف والاحوال، لأن التوازن يؤخذ كمؤثر على ادارة الاموال العامة بطريقه واضحه، ولا بد من الاشارة إلى أن هذا المبدأ لن يتخذ موقفا مخالفا للعجز في الموازنة العامة بشكل مطلق ولكن اباح للحكومة اللجوء إلى القروض العامة لتغطية نفقاتها الاستثنائية^(٣).

ب- توازن الميزانية في الفكر المالي الحديث والمعاصر: لقد انتقد الفكر الحديث المبادئ التي يستند عليها التحليل التقليدي، وأوضح أن قاعدة توازن الموازنة تفقد الاهمية وتصبح اهداف المجتمع هي العنصر الموجه لتوازن الموازنة سواء بتحقيق فائض أو عجز وفقا لأهداف متوقعة، ويمكن اجمال التحليل الحديث وفقا للآتي^(٤):

(١) ميثم العبيبي اسماعيل و احمد حامد جمعة هذال، مصدر سابق، ص ٣٦٨.
(٢) الورقة المرجعية لجلسة مائدة مستديرة لنقاش موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠١٢، ص ٥.

(٣) حافظ شعيلي عمرو، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ٢٠٠٧، ص ٣٤٦.

(٤) ادم مهدي احمد، مفاهيم المالية العامة، الشركة العالمية للطباعة والنشر دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٣.

اولاً:- تستغني الحكومة عن قاعدة توازن الموازنة في مرحله الكساد، وفي حالة العجز تلجأ الحكومة للاقتراض الخارجي لتغطيته .

ثانياً:- تستنفر الحكومة جميع الادوات والأساليب المالية من ايرادات ودين عام ونفقات إلخ للقيام بالتشغيل الكامل واستقرار الاسعار، الامر الذي يتطلب تغيير برامج و اسلوب الانفاق والدين العام تماشياً مع متطلبات الوضع الاقتصادي لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الامر الذي يحقق استدامة المالية العامة في الدولة.

٢- القاعدة الذهبية: بموجب هذه القاعدة لن يتم اللجوء للاقتراض العام إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، في حين يتم تمويل النفقات الجارية من الايرادات الجارية والايرادات الضريبية^(١)، ومن ثم فإن هناك اعترافاً متزايداً بشرعية تمويل الديون للاستثمار العام، ففي الدستور الالماني يسمح بالعجز حتى مستوى الاستثمارات العامة، واليوم يقترح واضعو السياسات والاقتصاديون استبعاد الاستثمارات العامة من حساب مستويات العجز ذات الصلة باتحاد الاستقرار والنمو في الاتحاد النقدي الاوربي^(٢).

٣- قاعدة ضبط الانفاق: ان هذه القاعدة لا ترتبط مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون لأنها لا تحد من جانب الايرادات كذلك لا تحد او تقيد وظيفة الاستقرار الاقتصادي للسياسة المالية في اوقات الصدمات السلبية ولا تحتاج الى تعديلات على تخفيض التقلبات الدورية، ولكن يمكن ان تقدم الى ضبط اوضاع المالية بما ينسجم مع الاستدامة المالية وخاصة عندما تكون مصحوبة بقواعد الدين أو الموازنة، ويمكنها ان تحد من الانفاق خلال فترة الازدهار الاقتصادي وعادة ما يتم تحديد هذه الحدود من حيث معدلات النمو أو القيمة المطلقة و احياناً اخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي^(٣). وهناك سقفو لأنفاق لا يمكن تجاوزها ومنها^(٤):

أ- السقفو التأشيرية ويعتمد تحديد هذه السقفو على الاولويات الاجتماعية والتي غالباً لا تتجاوز 40% من اجمالي الموازنة والاقتصادية التي تحددها الدولة على اساس سنوي او اطار متوسط المدى.
ب- المحافظة على سقف للأنفاق لا يتجاوز حدود 30-35% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي بعض الدول يرتفع الى 40% من الناتج المحلي مما يعني زيادة النشاط الحكومي في الاقتصاد.
ج- الالتزام بالمعدل المعياري والدولي لعجز الموازنة وهو معدل يتراوح بين (3-4%) من الناتج المحلي الاجمالي .

٤- قاعدة وحدة الموازنة: ويقصد بها اعطاء فكرة واضحة عن الوضع المالي السائد للدولة، وفق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، وبالتالي لا تقوم السلطة التنفيذية بخفاء العجز الحاصل في الموازنة العامة، وحتى تستطيع التخلص من الانتقادات التي توجه إليها فيما لو ظهرت الموازنة العامة مع العجز الحاصل فيها، وكما ان الاحتفاظ بالعجز لن يمكن السلطات من القروض بسهولة، في حين يسمح في

^(١) (أيوب حمد سماقه بي، سردار عثمان باداوه بي، مصدر سابق، ص ٨٠ .

^(٢) Reinhard Neck ,and Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt, The MIT Press Cambridge ,Massachusetts London ,England,2008, p.p4.

^(٣) محمود محمد داغر وشاكر حمود صلال، تأثير قواعد الاستدامة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٨، ٢٠١٧، ص ٨.

^(٤) محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط ١، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠١٢، ص ٥٤٢.

حالة التعدد لجو السلطة التنفيذية إلى القروض لتسديد بعض النفقات المستقلة التي لا تعرض على السلطة التشريعية، وبالرغم من هذه الاسباب هناك دول خرجت من هذه القاعدة وذلك لأسباب منها^(١):-

أ- اتساع وتطور وظائف الدولة وواجباتها التي تتطلب استقلالية مالية وادارية لتنفيذ وتوسيع مشروعاتها في بعض المرافق العامة .

ب- تطور مفهوم النفقة العامة وتعدد اغراضها واهدافها التي ترتبط بطور الدولة .

ج- تنوع المرافق العامة للدولة التي تخضع وترتبط بإجراءات المالية والموازنة ورقابة السلطة البرلمانية لأهمية الخدمات التي تقدمها .

إن مبدأ وحدة الموازنة ليست قاعدة دستورية ولم يكن قاعدة قانونية في فرنسا؛ انه يقضي بان لا يكون للدولة سواء موازنة واحدة تحتوي على وثيقة رسمية وهي الموازنة العامة للدولة^(٢) .

هذه القاعدة تحتم على اثبات مصروفات و إيرادات الدولة في صك واحد فقط، فمهما تعددت مصادر الإيرادات ومهما تباينت واختلفت مصادر النفقات، لن يكون للدولة سواء موازنة واحدة فقط؛ لأن التوحيد يندرج من المعنى الجزئي إلى المعنى الكلي، حيث توحد المصروفات في كتلة واحدة، وتوحد الواردات في كتلة أخرى، أما التوحيد الكلي فيتحقق من خلال توحيد الكتلتين وادراجها في صك واحد وهو ميزانية الدولة العامة، ويرى الباحثون امثال ريكاردو المهتمين بالشأن الاقتصادي ان هدف التوحيد هو الوضوح والتنظيم مع تمكين المعنيين بشؤون الموازنة بنشاط الحكومة وبالتالي الامام بمركز الدولة المالي بصور واضحة وسريعة وجعل الدولة مستدامة من الناحية المالية^(٣) .

٥-قاعدة تايلور: تهتم هذه القاعدة بكيفية تحديد سعر الفائدة في ظل تغير الحالة او النشاط الاقتصادي وبالتالي فإنها تقدم للبنك المركزي آليات محددة لتحديد سعر الفائدة في الاسواق المالية، اذ تمثل هذه القاعدة احد نماذج السياسة النشطة التي توافق بين المنهجين في السياسات الاقتصادية، كما تبين قاعدة تايلور ان البنك المركزي سيتجه الى زيادة سعر الفائدة كلما ارتفع معدل التضخم ومعدل الناتج المحلي الاجمالي عن مستوياتهم المرغوبة^(٤) .

٦-قاعدة استدامة الاستثمار: بموجب هذه القاعدة لا بد من المحافظة على استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى الذي تتوافر فيه شروط الحيطة والحذر في الدورات الاقتصادية، وان هذه النسبة تتحدد وفقا لعدد المتغيرات والمحددات التي تختلف باختلاف الدول التي تعتمد على هذه القاعدة^(٥) .

٧-قواعد الموازنة المرنة: في السنوات الاخيرة أصبح عجز الموازنة العامة ظاهرة معروفة سوء على مستوى الدول المتقدمة ام النامية، فعندما يسود العجز في سنة معينة، فان السلطات الحكومية تعجز عن جباية إيرادات من الضرائب والمصادر الأخرى لتغطية الانفاق، ولغرض تغطيه العجز السنوي تلجا

^(١) اعاد علي حمود، موجز في المالية التشريعية المالي نفقات الدولة ومواردها وموازنتها، بيت الحكمة، جامعة بغداد كلية القانون، ١٩٨٩، ص ١٢٦ .

^(٢) عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، ط١، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٥، ص ٦٣ .

^(٣) فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٣٤ .

^(٤) محمد احمد الافندي، مصدر سابق، ص ٥٣٧-٥٣٨ .

^(٥) أيوب حمد سماقه يى، سردار عثمان باداوه يى، مصدر سابق، ص ٨١ .

الحكومة إلى الاقتراض لكي تواجه نفقاتها المتزايدة⁽¹⁾، وفقا لهذه القاعدة يسمح للحكومة في تحقيق عجز مؤقت في الموازنة ولكن بحدود معينة مع توضيح أسباب العجز والقدر على العودة مرة اخرى إلى الوضع التوازني⁽²⁾، وهذا ما عملت به اتفاقية ماستريخت بين دول الاتحاد الاوربي.

٨-قاعدة العجز الحكومي : إن استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة خلال مدة طويلة يترتب عليه زيادة عبء الدين على الحكومة ؛لأن الدولة تلجأ إلى زيادة الضرائب وذلك لتسديد العجز ،وبطبيعة الحال فإن هذا يؤثر على الاستهلاك والادخار التي تنتقل من جيل إلى اخر إذا ما لم يتم معالجته ،اما في الأجل القصير يؤثر العجز على متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستثمار والتضخم وبالتالي على الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة⁽³⁾.

بموجب هذه القاعدة فإن نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز 3% بحسب معاهدة ماستريخت واتبعت في اغلب دول العالم في تحقيق الاستدامة المالية ،وتعد من اهم القواعد المالية لأنها تهدف الى السيطرة على تراكم الديون وتحقيق الاستدامة المالية⁽⁴⁾.

المطلب الثاني

مؤشرات قياس الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة عليها

اطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً طويل الأجل نتيجة الازمات النقدية التي تصيب وتعرض لها بعض اقتصاديات البلدان النامية ، واصبحت دراسة وتحليل قابلية وعدم قابلية القطاع المالي موضوعاً رئيسياً لأعمال السياسات الاقتصادية ؛لأن توفر المعلومات المتعلقة بالاحتياطات الدولية او الدين العام فضلاً عن تدفق رؤوس الاموال من الخارج يزيد من القدرة على اكتشاف قابلية القطاع المالي للتأثر ،ويتيح الوقت الكافي للمسؤولين عن السياسة المالية في اتخاذ الاجراءات الاصلاحية⁽⁵⁾.

وتعد مؤشرات الدين العام من أول المعلومات المتعلقة بالاستدامة وهي مؤشرات ما بعد الحدوث او التأثير ، وبالعكس هناك مؤشرات تقدم معلومات عن مدى التعديل المالي وهي مؤشرات ما قبل الحدوث ،وسيتيم توضيحها على الوجه الآتي :

اولاً :-مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد التأثير : هذه المؤشرات بدورها تنقسم إلى عدة اقسام وهي كالاتي :

١-مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي : يعد هذا المؤشر من اكثر المؤشرات استعمالاً ؛لأنه يقيس مستوى الدين العام والتغيرات التي تطرأ على الدين العام ،إذ تعدّ العلاقة بين حجم الدين العام

(١) غازي عبد الرزاق النقاش ،المالية العامة وتحليل اسس الاقتصاديات المالية ،ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠١،ص ٢٤٥ .

(٢) محمود حامد سعود ، قضايا اقتصادية معاصرة ،دار حميثرا للنشر والترجمة ،ابوظبي ،٢٠١٧ ،ص٦٣ .

(٣) إيمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،٢٠٠٧ ،ص٢٨١ .

(٤) كريم لطيف كاظم وآخرون ،تحليل الاستدامة المالية في العراق ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ،العدد ٢٢ ،٢٠١٨ ،ص٢٩ .

(٥) صندوق النقد الدولي ،قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي المذكرة الفنية تحت عنوان مؤشرات قابلية للتأثر ،٣٠ ،ابريل سنة ٢٠٠٣ .

والناتج المحلي الاجمالي علاقة عضوية ومهمة؛ لأنه يبين قدرة الدولة على التسديد وتدهور ام تحسن وضع الدولة المالي^(١).

٢- مؤشر القيمة الحالية للدين / ايرادات الميزانية المحلية: يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الدين لأنه يقيس الكلفة الحالية لعوائد واقساط الدين بالنسبة للدولة .

٣- مؤشر رصيد الدين / ايرادات الميزانية المحلية: يقيس هذا المؤشر عدد السنوات اللازمة لتحديد الرصيد الاجمالي للدين العام، فضلاً عن قياس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث يؤدي التناسب بين الدين العام والناتج المحلي إلى نتائج تعكس قوة الدولة عند تحديد طاقتها في تحصيل الدخل الازم .

٤- مؤشر خدمة الدين / ايرادات الميزانية المحلية: هذا المؤشر يعكس طاقة الدولة في تسديد خدمه الدين من خلال مصادرها المحلية^(٢).

٥- مؤشر الفوائد/ الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد على الدين الحكومي في حدود تحصيل الدخل في الدولة .

يحاول الاقتصاديون ايجاد علاقة ما بين معدلات التكلفة الحقيقية للدين أو نسبة الفائدة عليه وبين متغيرات الاقتصاد الكلي لما تسببه هذه النسبة من اضطرابات في التسديد، ومن أهم هذه المؤشرات هي^(٣).

أ- مؤشر الاحتياط الدولي الصافي إلى الدين الخارجي: يقيس هذا المؤشر عدد زيادة الخصوم الخارجية من رصيد العملات، ويستخدم برفقه الدين الخارجي كنسبة مئوية لتراكم الاحتياطيات، التي تعبر عن عدد السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي الحالي بمدة تساوي مدة التراكم .

ب- مؤشر الاستهلاك إلى مدفوعات الدين الخارجي: هذا المؤشر يدل على حجم استهلاك الدين كنسبة من مدفوعات الدين الخارجي، وكذلك يدل على اعادة تمويل الدين بواسطة مصادر جديدة في الدولة.

ج- مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات: يقيس هذا المؤشر حصيلة الدولة من العملات الاجنبية التي تساعد الدولة على السداد والوفاء بالتزاماتها، فكلما زادت حصيلة الصادرات كلما تمكنت الدولة من الالتزام بتسديد دينها بالعملة الاجنبية^(٤).

٤- مؤشر الدين العام إلى الدخل القومي: وفقاً لهذا المؤشر هناك نسبة حددتها المنظمات الدولية تبين حدود مقبولة للدين العام إلى الدخل القومي^(٥)، وان تجاوزها يعني ضرورة العمل على المزيد

^(١) حسام صالح ابو علي، الدين العام -دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص٣٩.

^(٢) الأنتوساي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (٢٠١٠)، مؤشرات الدين العام، مؤتمر الأنتوساي ٢٠، جوهنسيبورغ، ص١٢.

^(٣) المعهد العربي للتخطيط، ادارة الديون الخارجية، اعداد بلقاسم العباس، مجلة جسر التنمية، العدد ٣٠، ٢٠٠٤، ص٧.

^(٤) احمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، مصدر سابق، ص٥٤.

^(٥) عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، ط١، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص١٩٨.

من الانضباط المالي وخير دليل على ذلك ما وضعته معاهدة ماستريخت الموقعة في ٧ شباط ١٩٩٢ الخاصة بالاتحاد الاوربي^(١).

همؤشرات الاقتدار المالي: تستخدم هذه المؤشرات لقياس قدرة المال العام او مالية الدولة على مواجهة الديون في المستقبل، وتعتبر هذه المؤشرات عن مدى قدرة الدولة في مواجه مخاطر تزايد الديون والاحداث الطارئة في المستقبل من خلال موازنتها السنوية، وهي تنقسم إلى عدة مؤشرات كالاتي^(٢):-

❖ **مدى التوافق بين معدل نمو الإيرادات والنفقات:** بما ان الازمة المالية التي تواجهها الدولة تعكس عجز في الموازنة العامة، وبما ان الحكومة تعتمد بشكل أساس على المنح والمساعدات الخارجية في تمويل هذا العجز، فان الوزن النسبي للإيرادات العامة سوف ينمو ويرتفع او يتطور بتطور هذا الدعم الخارجي.

❖ **مدى تناسب الدين العام ومعدل نموه:** ان المساواة والزيادة ما بين سعر الفائدة ومعدل نمو الدين العام يدل على الرشادة في ادارة الدين العام وامكانية كبح حدته، اما اذا خفض سعر الفائدة عن معدل نمو الدين العام فان هذا يدل على الوصول إلى مرحلة الخطر، عموماً يمكن الإفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة ما بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام.

❖ **نصيب الفرد من الدين العام:** ان حساب نصيب الفرد الواحد من الدين العام يعد من اهم المؤشرات التي يتم دراستها وتحليلها من الاقتصاديين والباحثين؛ لأنه يعبر عن علاقة الدين بعدد السكان، فكلما كان نصيب الفرد من الدين أكبر كان الاتجاه العام للدين سلبياً، وبالعكس كلما كان نصيب الفرد من الدين اقل يكون الاتجاه العام للدين ايجابياً^(٣).

ثانياً :- مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث او التأثير:

١- **مؤشر نسبة النفقات الحكومية في الموازنة العامة:** شهدت المدّة الاخيرة تزايداً في حجم النفقات العامة فضلاً عن ارتفاع نسبة نموها إلى الناتج المحلي الاجمالي او القومي نتيجة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة أضاف إلى ذلك أن قانون ادولف واجنر المعروف باسم قانون تزايد نشاط الدولة، وهناك اسباب ظاهرية واخرى حقيقية لظاهرة تزايد النفقات، فالأسباب الظاهرية هي مجرد زيادة رقمية؛ لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بالمجان ولا تحسن في نوعيتها وبالتالي لا تؤدي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية في المجتمع، ويمكن تفسير الزيادة الظاهرية بأنها زيادة رقمية اي زيادة تحصل في المستوى العام في الاسعار (التضخم) وبتغير اساليب اعداد الموازنة، والزيادة في حجم السكان واتساع نشاط الدولة^(٤).

اما الأسباب الحقيقية فهي تشمل الآتي^(٥):

أ- الأسباب المالية: هذه الاسباب تتمثل بسهولة الاقتراض من جانب ووجود فائض في الإيرادات العامة من جانب آخر، حيث يؤدي وجوده في الإيرادات إلى اغراء الدولة بالتوسع في الانفاق عن طريق

(١) كمال امين الوصال، البنية التحتية ولاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضله التمويل، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨، ص٢٤٥.

(٢) محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم والمؤشرات والاثار بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم إلى ندوة (ادارة الدين العام)، ٢١ ديسمبر، ٢٠٠٣، ص٣.

(٣) حسام صالح ابو علي، مصدر سابق، ص٤٧.

(٤) علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٣١.

(٥) مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام - المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٢٢٣.

تنمية خدماتها، إذ إن خطورة هذا الوضع تبرز عند اختفاء هذا الفائض مما يؤدي إلى تدمير من سبق لهم الانتفاع بهذا الانفاق الاضافي .

ب-الاسباب الاقتصادية: إن أحد أهم الأسباب الحقيقية لزيادة نفقات الدولة هو احتواء نشاط الدولة غالبية المجال الاقتصادي، وذلك يرجع إلى انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم المنتجة وصولاً إلى دولة النمو والرفاهية، وكل هذا التدخل يحتاج إلى زيادة النفقات لتثبيت دور الدولة من اجل اشباع الحاجات العامة والسيطرة على النشاط الاقتصادي وتطويره، واصبحت الدولة تدعم الانتاج بهدف ليس لتحقيق الربح ولكن لتحقيق ارباح تناسب استدامة رأس المال ودوران الاصول في العملية الانتاجية . وفي الوقت نفسه لكل فعل رد فعل، فعندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال افتتاح المصانع والمشاريع توفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة وبالتالي يرتفع الدخل القومي وهذا الارتفاع يولد زيادة الاستهلاك وزيادة المعروض من السلع والخدمات في اقتصاد السوق، وتقيد الدولة من الضرائب المباشر وغير المباشرة على التداول والاستهلاك، ان هذا يتمثل في حالة النفقات المنتجة ولكن في بعض الاحيان تنفق الدولة نفقات تحويلية لا تحصل الدولة على مقابل نقدي من خلالها، وقد تكون للدولة نفقات مظهرية بالتالي تؤدي إلى ارتفاع حصيلة الانفاق العام مما يتقل كاهل الدولة⁽¹⁾.

ج-الاسباب الادارية: يترتب على نمو وزيادة وظائف الدولة تضخم حجم الاداء الحكومي، حيث كلما كان الاداء رشيداً كلما كان هذا الازدياد مقبولاً، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى زيادة الانفاق، ولكن إذا كان التنظيم الاداري سيئاً وقاصراً على متطلبات العمل فإنه يمثل عبئاً ثقيلاً على موارد الدولة. ومن الملاحظة في هذا الصدد ان الانفاق على الوظائف العامة من مباني واثاث وسيارات وغيرها غالباً ما يؤدي إلى زيادة الاعباء العامة زيادة غير مقبولة؛ لأنها غير منتجة⁽²⁾.

د-الاسباب الديموغرافية والاجتماعية: أن هذه الاسباب تمثل العديد من العوامل ذات الصلة بالنمو السكاني والتركيبية السكانية، وهي التي يتصل معظمها في الدول النامية حيث ترتفع معدلات النمو السكاني، والهيكل السكاني فيها يتضمن ارتفاع صغار السن الامر الذي يجعل نفقات الدولة مرتفعة في مجال الرعاية الصحية والتعليم والتدريب وهو ما يفرض على الدولة زيادة نفقاتها بمقدار تزايد السكان، ومع زيادة نسبة صغار السن في التركيب السكاني، فضلاً عن التوسع في حجم الانفاق في ظل انتشار مبادئ العدالة الاجتماعية وما يرتبط بها من زيادة الوعي الثقافي واتساع درجة الاطلاع على الخدمات الاجتماعية في البلدان المتقدمة، فإن ذلك فرض على الدولة زيادة نفقاتها لتوفير القدر الضروري من الخدمات الاجتماعية التي تتوسع وتتعدد اشكالها بدرجات متفاوتة⁽³⁾.

٢-مؤشر الفجوة الضريبية: ان هذا المؤشر يستعمل لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي الضرورية لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأجل المتوسط، وبعد مقارنة هذه النسبة بالنسبة الفعلية للضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي يمكن تحديد النسبة التي تنمو وتزيد بها الضرائب لتثبيت نسبة الدين في ظل معدلات الانفاق المخطط. ومن الأمثلة على ذلك اذا بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي 35% لتثبيت نسبة الدين العام، وكانت النسبة الفعلية للضرائب إلى الناتج المحلي

⁽¹⁾ سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، ط، مكتبة زين الحقوقية والادبية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٢ .

⁽²⁾ مجدي شهاب، مصدر سابق، ص٢٢٣ .

⁽³⁾ فليح حسن خلف، المالية العامة، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨، ص١٠١ .

الاجمالي تبلغ 20% وبأخذ الفرق بين النسبتين فان ذلك يعني ان تثبيت نسبة الدين تتطلب زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي 15% وهذه النسبة ضرورية لتثبيت الدين العام^(١).

٣- مؤشر فجوة الإيرادات العامة : لا يوجد هناك اختلاف جوهري ما بين مؤشر فجوة الإيرادات العامة ومؤشر فجوة الضرائب غير أن الاول يشمل مختلف الإيرادات العامة ولا يقتصر على الإيرادات الضريبية فقط، ولذلك فان هذا المؤشر يستخدم لتحديد نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي الضروري لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي .

إن الهدف من استخدام هذا المؤشر في قياس الاستدامة المالية هو ما تعكسه الفجوة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والنسبة الفعلية للإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي على مدى طبيعة التغيرات اللازمة في اصلاح نظام الإيرادات العامة الضرورية واللازمة في تثبيت نسبة الدين العام^(٢).

٤- مؤشر عدم ثبات قيمة العملات : وهو مؤشر اقترحه كل من كالفو وتالفي واسكياردو في عام ٢٠٠٣ ويبنى في كون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر من متغيرات الاقتصاد الكلي، ولذلك فان العنصر الهام في الاستدامة هو تكوين الدين العام بالمقارنة مع تكوين الانتاج الصناعي، إذ إن لهذا المؤشر اهمية كبيرة؛ لأنه يقارن التناسب ما بين الدين الداخلي والدين الخارجي مع التناسب بين الانتاج الصناعي في الاقتصاد^(٣).

٥- مؤشر بويتز : اقترح بويتز عام ١٩٨٥ مؤشر لقياس الفجوة بين الموازنة الاولى المستديمة والرصيد الاولي الفعلي، ووفقاً لذلك تم تحديد شروط الاستدامة وبناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية، وهو اوسع من مفهوم نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تدل القيمة الموجبة للمؤشر ان الموازنة الاولى منخفضة جداً ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة للناتج المحلي، يُعدّ هذا المؤشر السياسة الضريبية مستدامة اذا أدت إلى الحفاظ على تثبيت الملكية الصافية للحكومة، ولكن تطبيق هذا المؤشر محدود نتيجة مشاكل القياس والمنهج، حيث يترتب على القياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية عددا من العناصر يصعب احصائها عملياً، أضف إلى ذلك ينبغي أن لا تتضمن الأصول رأس المال الحقيقي والأصول المالية فحسب بل القيمة الحالية للضرائب المستقبلية والأراضي والمعادن التي يصعب احصاؤها، اما الخصوم فينبغي ان لا تتضمن الدين العام المباشر فقط ولكن القيمة الحالية للمصروفات المستقبلية والقيمة المعدلة حسب المخاطر وغيرها من الامتيازات ذات التصريف الآلي^(٤).

^(١) كمال أمين الوصال ، نادر فرجاني ،الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج ،مصدر سابق ص٨٣.

^(٢) كمال أمين الوصال ، نادر فرجاني ،الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج ،مصدر سابق ص٨٣.

³ Calvo,G.A.,A.IzquierdoandE.Talvi,2003:Sudden Stops ,the Real Exchange Rate ,and Fiscal Sustainability, Argentina's Lessoned, (NBER)Working Paper, No9828, Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research.)

⁴) Schadler S. (ED) IMF Conditionality, Experience under Stand by and Extended Arrangements, Part 11, Background Papers ,Vo1.2, International Monetary Fund, 1995,pp7.

٦- مؤشر الوضع المالي المستديم: يقدم كروسي وجوان رامون مؤشراً للاستدامة المالية يوضح التحليل المتعلق بالمؤشرات التقليدية للاستدامة المالية وهو مؤشر الوضع المالي المستدام الذي يوضح رد فعل الهيئة المالية امام تقلبات الظروف التي تحدد استدامة مالية طويلة المدى^(١).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية :-

١- معدل النمو الاقتصادي:

اهتم الاقتصاديون بعد الثورة الصناعية- بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، وقد ركزت دراساتهم على كمية وعوامل الانتاج، لذلك درسه الاقتصاد الرأسمالي النمو ليس على مستوى الفرد فقط وانما على مستوى المجتمع، ومعالجة الزيادة في الانتاج والدخل القومي، وبالتالي تم حساب معدلات النمو وفق الانتاج الكلي أو الاجمالي في المجتمع، وكذلك حساب الميزان التجاري وما يحققه هذا الميزان من عجز وفائض في الدخل الاجمالي^(٢).

ويعد النمو كما أشار إليه بيترسون أنه توسيع قدرة الدولة في انتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع، ويعكس ذلك قدرة الحكومة على زيادة ورفع المستوى المعيشي للسكان، في حين اتخذ سيمون كوزننتس اتجاهاً مختلفاً في مفهوم النمو الاقتصادي اذ اكد على نمو انتاجية العامل بشكل مستمر خلال فترات من الزمن اي من خلال الزيادة المستدامة في متوسط انتاج الفرد، وعليه فان عملية النمو مصحوبة بتغيرات بنيوية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولذلك اكد سيمون على راس المال البشري في تحليل النمو الاقتصادي طويل الأجل، والذي عدّ احد المتغيرات التي تفسر امكانية استمرار النمو الاقتصادي^(٣).

ووفقاً لذلك لا بد من الاشارة إلى أن هناك انواعاً مختلفة للنمو الاقتصادي تختلف باختلاف الالية التي يعمل بها النظام الاقتصادي وهي كما يأتي^(٤):

أ-النمو التلقائي أو الذاتي: إن هذا النوع من النمو يوجد في اقتصاد السوق (الدول الرأسمالية المتقدمة) وهو ناتج من تفاعل القوى التلقائية التي تمتلكها الدولة، الذي يتميز بأنه بطيء وتدرجي على الرغم من مروره بتقلبات اقتصادية عنيفة وقصيرة الأجل .

ب-النمو العابر: ان هذا النوع يحدث استجابة لعوامل طارئة وغالباً ما تكون خارجية وتزول ويزال معها النمو الذي احداثته وهو ما يتميز بانه لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وهذا ما تعرف به الدول النامية النفطية نتيجة لتطورات مفاجئة تحدث في اقتصادها مثل ارتفاع اسعار الطاقة والنفط التي تحقق طفرة وقفزة في النمو الاقتصادي .

^١) Croce, E. and V.H Juan Ramon, Assessing Fiscal Sustainability, Across-Country Comparison, 2003, IMF Working Paper 03/145, Washington, D.C. International Money Fund.

^٢ محمد بن يحيى آل مفرح، الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح اسس نظرية وخطوات تطبيقية، منتدى الأوقاف المستدامة في دول منظمة التعاون الاسلامي، ٢٠١٦، ص٨.

^٣ زهراء حسن عباس التميمي، رجاء عبدالله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص١٧.

^٤ عبد العزيز عبد الله ال فارس القطيفي، النمو الاقتصادي نظريات النمو الديناميك والمنهج الرياضي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٩، ص١٧١.

ج-النمو الموجه او المخطط: يرتبط هذا النمو بقدرة المخططين وفعالية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير بعملية التخطيط لمختلف المستويات، وهو ما تخضع جميع عوامله لتخطيط شامل وتوجيه للموارد من قبل السلطة الاقتصادية مركزية، والذي يتطلب تغييراً مبدئياً في المؤسسات والبنية القانونية لتكوين سلطة اقتصادية مركزية لها اهميتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الاقتصادية وفق مصلحة السكان وفي ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية، وتفسر هذه العلاقة عن طريق قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل القومي وزيادة الحصيلة الضريبية التي تؤدي إلى تقليل العجز في الموازنة العامة ورفع مستويات الاستهلاك والادخار مما يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي الذي غالباً ما يمول عن طريق الاقتراض⁽¹⁾.

٢-سعر الفائدة: هناك ثلاثة مدارس فكرية متضاربة فيما يتعلق بمعدلات الفائدة في التمويل، حيث تؤكد المدرسة الأولى التي اقترتها بشكل خاص المنظمات غير الحكومية الغربية وشركائها في الدول النامية، ان الفقراء لا يستطيعون دفع اسعار فائدة بأسعار السوق وبالتالي يجب اقراض الاموال بأسعار فائدة منخفضة جداً اي بين 1 و3% بغض النظر عن التضخم، اما المدرسة الثانية المدعومة من قبل الجمعيات المتبادلة واتحادات الادخار والائتمان تدعم اسعار الفائدة اقل بقليل من البنوك التجارية؛ لأن هذه لا تدفع المؤسسات المالية سوى القليل او لا شيء من الاموال التي يتم جمعها او تستفيد من خطوات الائتمان المدعومة او المساعدات الدولية⁽²⁾، في حين تتبنى المدرسة الثالثة المنظمات التي ترغب في ادارة القروض الصغيرة من خلال تغطية المعدلات الفعالة لتحقيق الاستدامة المالية وضمان استمرارية اعمالها، إذ إن هدفهم الأساس هو القضاء على استبعاد البنك للفقراء حتى لو كان عليهم تحمل اسعار فائدة مرتفعة، وبناءً على ذلك يشير مردوخ (Morduch) إلى ان معدل الفائدة المرتفع ينتج عن حقيقة ان الطلب على الائتمان ليس مرناً⁽³⁾.

يمارس سعر الفائدة تأثيره بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاستدامة المالية، إذ هناك علاقة عكسية بين كلاً من سعر الفائدة والاستدامة المالية؛ لأن ارتفاع اسعار الفائدة يعني ارتفاع تكاليف الديون الذي يحد من قدرة الدولة على اصدار الديون سوى كانت داخلية ام خارجية وهذا ما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية⁽⁴⁾، وتصبح الاستدامة المالية حساسة جداً للتغيرات في سعر الفائدة هذا يعني ارتفاع سعر الفائدة بشكل دائم، ان مدفوعات الفائدة على المخزون العام للثروة تزداد، وينطبق الأمر نفسه على مخزون متراكم من مدخرات التقاعد في صناديق التقاعد الخاصة، وبما ان مدفوعات الرواتب التقاعدية تخضع للضريبة فان ما يقارب نصف الثروة المتراكمة في الصناديق هي ضريبة مؤجلة، لذلك يتم زيادة الايرادات العامة المستقبلية ومستوى الدخل العام المستقبلي في حالة ارتفاع معدل الفائدة، أضف إلى ذلك فهناك اثار غير مباشرة لزيادة معدل الفائدة على النشاط الاقتصادي فهو يقلل من نسبة رأس المال والعمالة فضلاً عن معدل الاجور مما يقلل هذا من الايرادات العامة والنفقات العامة، فاذا تم رفع سعر الفائدة بمقدار 1.0 نقطه

¹) Ayumu Yamauchi, Fiscal Sustainability Case of Eritrea, IMF, Working Paper, WP, 10417, 2004.

²) Ayi Gavriel Ayayi, Maty sene, PP305.

³) Morduch J., The Microfinance Schism, World Development, 2000, Vol.38, pp623.

⁴) Scot .T. Fullwier, Interstates and Fiscal Sustainability, IMF, Working Paper No 5352116, pp11.

مئوية فان الزيادة الضرورية في معدل الضريبة الاساسية تضمن تخفيض الاستدامة المالية إلى 5.0 نقاط مئوية وهو انخفاض قدرة 3.7 نقطة مئوية⁽¹⁾.

وبالمثل فإن الاستدامة المالية حساسة جداً للتغيرات في معدل نمو الانتاجية حيث تنخفض هذه الحساسية بحقيقة ان النفقات العامة مفهومة إلى معدل الاجر ومن ثم فإن الزيادة في الانتاجية تؤدي إلى زيادة النفقات والايرادات وبالتالي هناك اثار التغيير في نمو الانتاجية تبرز فيما يأتي⁽²⁾.

أ-يؤدي النمو الأعلى للإنتاجية إلى خفض معدل الفائدة الحقيقي المضاعف وفي حالة تساوي الامور الآخر ،تزداد مشكلة الاستدامة المالية من حيث القيمة الحالية عندما يزداد معدل نمو الانتاجية.

ب-بما ان معدلات الشيخوخة تسبب انخفاضاً مستقبلياً في القوى العاملة بالتالي انخفاض في الايرادات الضريبية المستقبلية وزيادة في عدد المتقاعدين بالتالي زيادة حجم النفقات العامة وبالفعل فان حساسية الاستدامة المالية فيما يتعلق بالنمو بل واكثر من ذلك فيما يتعلق بسعر الفائدة، وتشير الزيادة في نمو الانتاجية بنسبة 0.5% إلى أن الزيادة الضرورية في معدل الضريبة الاساسية للحصول على الاستدامة المالية تصبح 12.8%.

٣- الدين العام وخدمة الدين: تعمل عبء الديون كضمان دستوري للحفاظ على الانضباط المالي واستدامة المالية العامة ،حيث تم خلال دورة الاعمال تقديم المستوى الوطني لكبح الديون في سويسرا عام ٢٠٠٣ وتم ترسيخ حجر الاساس لكبح الديون في المادة ١٢٦ من الدستور السويسري ،فالمبدأ هو ان يحتفظ الاتحاد السويسري بإيراداته ونفقاته في رصيد ،ولتحقيق هذا الهدف تم تنفيذ القاعدة الآتية (يعتمد الحد الأقصى لأجمالي النفقات التي سيتم اعتمادها في الميزانية العامة على الدخل المتوقع مع مراعاة الوضع الاقتصادي) ففي المدى المتوسط اي خلال الدورة الاقتصادية تتم موازنة الميزانية من خلال عبء الديون ،ويجب ادارة الفوائض خلال الانتعاش لتعويض العجز خلال فترات الركود اللاحقة ،ولا يجب ان تكون هناك حاجة لاقتراض جديد⁽³⁾ .لذا تضمنت معاهدة ماستريخت لسنة ١٩٩٢ معيارين يهدفان إلى الحد من الانفاق المفرط والابقاء على الدين العام عند حدود تعتبر مقبولة ،حيث نصت المعاهدة على معايير التمويل الحكومي وعلى قواعد تتعلق بالعجز والديون الحكومية المسموح بها وهي كما يأتي⁽⁴⁾:-

أ-الدين الحكومي: ينبغي ان لا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي ٦٠%.

ب-العجز الحكومي السنوي: ينبغي أن لا يتجاوز نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي 3% وفقاً لمعاهدة الاستقرار ،حيث سيتم منح التجاوزات المؤقتة والاستثنائية في الحالات الاستثنائية ،فعلى المدى المتوسط يجب ان تكون الموازنة متوازنة ويتم قبول عجز قدرة 1% من الناتج الاجمالي ،اما في حالة انخفاض نسبة الدين وارتفاع معدل نمو الناتج المحتمل يمكن الاحتفاظ بقدر 3% خلال مدة الركود العادي.

¹) Reinhard Neck, and Jan-Egbert Sturm, pp183

²) Andersen T.M, Jensen S.E.H, and Pedersen L.H, Sustainability of Public Debt, The MIT Press Cambridge ,Massachusetts London ,England,2008,pp245.

³) Alesina, A., and Tabellini, G., "A Positive Theory of Fiscal Deficits and Government Debt.", *Review of Economic Studies*, (1990), PP 403.

⁴) Wagener, H.-J., Eger, T. and Fritz, H., *Europäische Integration Recht und ökonomie, Geschichte und Politik*, Auflage. Munchen, Deutschland: Verlag Franz Vahlen, 2009, p p 675.

ان مثل هذا القواعد هي نوع ثاني من الروابط الاجتماعية التي تهدف إلى توفير الاستدامة المالية، ومن وجهة النظر الاقتصادية والسياسية تبدو الاسباب واضحة إذ إن اي هيئة أو مؤسسة خاضعة لسيطرة سياسية مخولة بوضع قواعد ومن السهولة ان نرى ان التناقض الزمني هو جوهر الفشل في تطبيق الاستدامة المالية، ووفقاً لمعاهدة ماستريخت اذا انتهكت الدولة معيار العجز دون الامتثال خلال عام، فيجب عليها ايداع وديعه ثابتة تبلغ 0.2% من اجمالي الناتج⁽¹⁾.

وبالنظر إلى الضعف الظاهري في معاهدة ماستريخت بوصفها مرساة جماعية للحفاظ على الاستقرار المالي قدم الاتحاد الاوربي ما يعرف بالأنفاق المالي الاوربي في مارس 2012، وتتضمن المعاهدة الجديدة عدة عناصر هي⁽²⁾.

- يتم النص على قاعدة مالية جديدة تتعلق بالعجز الهيكلي السنوي "يجب ان لا يتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي" ويتم ادخال الموازنة المتوازنة إذ تحتوي على الية تصحيح اوتوماتيكية يتم تشغيلها في حالة الانحراف وهذا ما يعني ان شكل من اشكال عبء الدين يجب ان يتم تنفيذه على المستوى الوطني وفقاً للدستور، والأهم من ذلك تخضع قاعدة الموازنة المتوازنة للاختصاص القضائي ولمحكمة العدل .

-وضع آليه للإبلاغ من جانب الدول الاعضاء عن خططها لإصدار الديون، وعلى الرغم من ان هذه الآلية لم تُرق إلى مستوى الكفاءات المالية لكنها تهدف إلى ضمان الشفافية وتسمح للجنة باتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب .

٤- **نموذج الفجوتين**: شهد الفكر الاقتصادي قبل نهاية النصف الأول من القرن العشرين ظهور نموذج للتنمية الاقتصادية أطلق عليه نموذج الفجوتين، وهذا النموذج هو ما يعكس العلاقة بين الفجوتين، الأولى فجوة الموارد المحلية (أي الفجوة بين الادخار والاستثمار)، والثانية فجوة التجارة الخارجية (أي الفجوة بين الصادرات والواردات) عن طريق الترابط بين حجم المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وحجم التدفقات الرأسمالية الخارجية للبلد.

يقدم نموذج الفجوتين دليلاً نظرياً على العلاقة بين الاختلالين الداخلي والخارجي وتمثل اقتصادات الدول النامية الحيز الأمثل الذي ينطبق عليه تحليل نموذج الفجوتين ففي هذه الاقتصادات تتزامن فجوة الموارد المحلية مع فجوة التجارة الخارجية⁽³⁾، وان المعادلة الآتية توضح الحاجة إلى التمويل الخارجي من جانب و الترابط بين الفجوتين من جانب آخر إذ إن:

الحاجة إلى التمويل الخارجي = فجوة الموارد المحلية – فجوة التجارة الخارجية .

ان الواقع الاجتماعي والاقتصادي الساري في الدول النامية يتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي و تدني حجم التنمية وهو ما يعني انخفاض حصيلة العملات الاجنبية وقصور المدخرات المحلية، وبالتالي اعتماد اغلب هذه الدول على المديونية الخارجية للحفاظ على دعم المدخرات المحلية وزيادة قدرتها على الاستيراد لزيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك لا يعود سبب تراجع

¹) Tilman Slembeck, Armin Jans, Thomas Leu, (2014) "A politico-economic perspective on financial sustainability", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, Vol. 26 Issue: 1, pp.148.

²)Tilman Slembeck, Armin Jans, Thomas Leu, pp152 .

³) محمد إبراهيم السقا، استدامة الدين العام، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٩٠٦، ٢٠١٢. على الموقع الالكتروني التالي. ([http // www.aleqt.com 2012/9/7 Article-690356.html](http://www.aleqt.com 2012/9/7 Article-690356.html))

مستوى التنمية والنمو إلى نقص المدخرات فحسب، بل إلى ضعف وفشل السياسات المتبعة في هذا المجال والاعتماد الكامل على المساعدات لسد الفجوة بين الموارد الداخلية والموارد التي تحتاجها برامج التنمية^(١). يوضح نموذج الفجوتين وجود العلاقة السلبية بين حجم المدخرات المحلية التي تعد مصدراً رئيساً للاستثمارات المطلوبة وبين حجم التمويل الخارجي، فكلما كان حجم التمويل المحلي مرتفعاً، كلما كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي منخفضة، وبالعكس كلما كان حجم التمويل المحلي منخفضاً أصبحت الحاجة إلى التمويل الخارجي متزايدة، وهو ما يؤدي إلى اتساع نطاق الاختلالات في الاقتصاد وبالتالي اتساع مستوى الفجوتين وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الاستدامة المالية المطلوبة في تلك الدول والعكس هو الصحيح^(٢).

رابعاً:- العلاقة بين اختلال سعر الصرف والاستدامة :

ان اختلال سعر الصرف يصف الوضعية التي يكون فيها في دولة ما بعيداً عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي فإن اسعار الصرف اكثر او اقل قيمة عندما تكون مرتفعة او منخفضة عن مستواها التوازني وبالتالي فإن هذا الاختلال سوف يؤثر على الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي من خلال القنوات الآتية^(٣):-

- ١- التأثير سلباً على التنافسية من خلال رفع اسعار الصادرات مما يؤدي بالتالي الى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد المحلية.
- ٢- التخصيص السيء للموارد من خلال احداث فجوة بين الاسعار المحلية وكذلك ما بين الاسعار المحلية الدولية وبالتالي يؤدي الى انخفاض الاستثمار وزيادة خسائر الانتاج من خلال انخفاض الفعالية.
- ٣- التأثير سلباً على الاسواق المالية من خلال رفع المخاطر في هذه الاسواق وتشجيع المضاربة على العملة مما يؤدي الى رفع خطر الازمة المالية .
- ٤- يساعد رفع سعر الصرف على العملة الاجنبية اي تخفيض قيمة العملة المحلية على تعزيز الاحتياطات الدولية.

(١) سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٦٩٣-٦٩٤.

(٢) عبد الحسين العنبيكي، الفجوات الثلاث متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٢-٢٥.

(٣) بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢٨.

الفصل الثاني

(تحليل الاستدامة المالية العوامل المؤثرة عليها في العراق)

المبحث الاول : تحليل الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة

المبحث الثاني : تحليل العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

مهما كان مستوى تطور الدول النامية فأنها تحتاج في نهاية المطاف في سبيل تنميتها الاقتصادية إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ولكن تحقيق هذا الهدف يصطدم في جملة من المشاكل والمعوقات، وتتمحور هذه المعوقات في انخفاض وقلة الادخار المحلي وعدم كفايتها في دعم تنميتها، لذلك لجأت اغلب هذه الدول إلى الديون لرفد الموارد المحلية ودعمها بالعملة الاجنبية لاستيراد السلع والخدمات اللازمة لتنميتها.

لذلك فان الديون ليست بديلة عن الادخار المحلي وإنما مكمل له، ولكن بشرط ان تستخدم في سبيل تمويل مشاريع منتجة، ومن المفروض ان تقوم بدورها المتمثل في زيادة الصادرات والحد من الاستيرادات وبالتالي تحقيق عجز في ميزانها التجاري، ومن ذلك يتبين ان طلب الديون في حد ذاته ليس عيبا اذا كان طلبها لغرض انتاجي وليس استهلاكي، وبذلك تناول هذا الفصل تحليل الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة عليها، اذ اشتمل المبحث الاول على تحليل الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة، فتناول المطلب الاول منه طبيعة الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة في البلدان النفطية، اما المطلب الثاني فقد تناول تحليل الاستدامة المالية في العراق.

أما المبحث الثاني فأقتصر على تحليل العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية في العراق ومدة انطلق المطلب الاول على تحليل الموقف المالي في العراق، اما المطلب الثاني فأقتصر على تحليل العوامل المؤثرة على العوائد المالية في العراق الدراسة لتحليل المتغيرات الاقتصادية والمالية في العراق.

المبحث الاول : تحليل الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة

المطلب الاول :- طبيعة الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة في البلدان النفطية

اولاً :- الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة العامة:

يرتبط مفهوم الاستدامة المالية بالقيود الزمني للموازنة وهو ما يعني ان اي عجز في الموازنة في المستقبل ينبغي تغطيته بإيرادات مستقبلية، وتتحقق الاستدامة المالية عندما تلبية قيود القيمة الحالية للموازنة وهذا يعني ان السياسة المالية ممكن ان تسمح بالتغير في الاجل القصير في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ولكن لا بد من ان تعود في الاجل الطويل الى مستواها الاصلي، وايضاً تتحقق الاستدامة المالية عندما تتمكن الحكومة من توليد فائض اساسي يمكنها من التخلص من الديون المتراكمة لسنوات سابقة^(١).

ويمكن للاستدامة المالية التي تلبي قيد القيمة الحالية للموازنة الثابت والمستقر ان تكتب بالصيغة الاتية^٢:

$$G - T + iBt-1 + iEBt-1 = \Delta M + \Delta B + E\Delta A(t - 1) \dots \dots \dots (١)$$

توضح المعادلة أعلاه إن الدين العام يزداد ما دام هناك عجز في الموازنة العامة ويلاحظ من المعادلة أن الطرف الايسر من المعادلة يمثل العجز الاجمالي للموازنة العامة :
حيث ان :

$$G = \text{الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري)}$$

$$T = \text{الايرادات العامة وتشكل الضرائب المصدر الاساس لها.}$$

$$(G - T) = \text{يمثل عجز الموازنة المعتاد (الاساسي)}$$

$$(iBt-1 + iEBt-1) = \text{العجز الثانوي الذي يمثل مدفوعات خدمة الدين في المدة السابقة.}$$

نلاحظ ان الطرف الايسر من المعادلة من المعادلة (١) يمثل العجز الاساسي (D) مضافاً اليه

العجز الثانوي

$$\text{اذن العجز الاجمالي (D) = العجز الاساسي ((G - T)) + العجز الثانوي (iBt-1 + iEBt-1)}$$

أما الطرف الايمن من المعادلة (١) يمثل مصادر تمويل العجز الاجمالي في الموازنة العامة وهي:

وإن (ΔM) يمثل الاقتراض من البنك المركزي أي التغير في المعروض النقدي (التمويل بإصدار النقود)

، (ΔB) يمثل الاقتراض الداخلي المحلي إي التغير بالسندات او اذونات الخزنة ، (ΔA) يمثل الاقتراض

الخارجي من خلال اقتناء الاجانب للسندات الحكومية ، (E) يمثل سعر الصرف.

^(١) حيدر حسين آل طعمة وهاشم مرزوك الشمري، مصدر سابق، ص ٣٨٩.

^(٢) شيماء فاضل محمد وآخرون، قياس اثر الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مصدر سابق، ص ١٠٤.

من ذلك نلاحظ^(١):

١- ان عجز الموازنة لا يتضمن اي نفقات او اعتمادات خارج الموازنة ومن ثم فإنه يمثل مقياساً للعجز التقليدي ولا يعكس العجز الدورة السياسية لأنه يتضمن فقط الانفاق الجاري ولا يتضمن الانفاق السياسي.
٢- ان العجز حساس لتقلبات الاسعار من خلال تأثير التضخم على سعر الفائدة الاسمي، فاذا تم حساب العجز دون ادخال اثر التضخم فإن ذلك يعطي مقياساً للعجز اقل من حجمة الحقيقي وفي هذه الحالة فإن تغيرات العجز التقليدية بدون اثر التضخم لا تقدم مقياس وافي وكافي للجهود المالية وقراراتها .
ولشرح العلاقة بين عجز الموازنة الممول بالدين العام والضرائب المستقبلية وفقاً لفكرة التكافؤ الريكاردي نفترض غياب التمويل النقدي ($\Delta M = 0$) عندئذ يمكن صياغة قيد الموازنة بالصورة الاتية:

$$D = G_t - T_t = \Delta M \dots \dots \dots (2)$$

ففي المستقبل تقوم الحكومة بزيادة الضرائب (T_2) للأغراض الاتية^(٢):

١- تسديد الدين العام المتراكم في الفترة الاولى مع الفوائد المستحقة.
٢- تمويل الانفاق الحكومي للفترة الثانية.
ووفقاً لتحليل الكلاسيك الحديث تقوم الحكومة بتمويل الرصيد القائم للدين وفوائده $\{B(1+r_t)\}$ وكذلك الانفاق الحكومي (G_t) من خلال اصدار سندات الدين او زيادة الضرائب (T_t) وبالرجوع الى معادلة قيد الموازنة (١) وبعد تعديلها تصبح بالشكل الاتي:

$$B_{t+1} = B_t (1+r_t) + G_t - T_t \dots \dots \dots (3)$$

(B_{t+1}) = الدين العام في الفترة الاولى او الرصيد القائم في الفترة $(t+1)$.
وعبر الزمن يصبح الرصيد القائم للدين معادلاً للصفر اي ان:

$$\lim_{t \rightarrow \infty} \sum_1^{\infty} \left(\frac{1}{1-r(1+r)^t} \right) B_t + 1 = 0 \rightarrow B \dots \dots (4)$$

وعند ادماج هذا الشرط في المعادلة (٣) يمكننا صياغة معادلة قيد الموازنة عبر الزمن بشكل الاتي:

$$B_{t+1} = \sum_1^{\infty} \left(\frac{1}{1-r(1+r)^t} \right) T_1 - \sum_1^{\infty} \left(\frac{1}{1-r(1+r)^t} \right) G_1 \dots \dots \dots (5)$$

وتعني المعادلة (٥) ان الرصيد القائم للدين في الفترة $(t+1)$ يعادل القيمة الحالية لفائض الموازنة المستقبلية وهنا يكون الشرط الضروري للاستدامة المالية متحقق^(٣).

ثانياً: طبيعة الاستدامة المالية في البلدان النفطية :

لقد فرضت الاسواق النفطية الدولية ضغوط مالية طالت معظم البلدان النفطية وعلى الرغم من تباين التأثير الاقتصادي والمالي الا إن الواقع النفطي يلزم جميع البلدان المصدرة للنفط الخام الخطوات التي تهدف الى

(١) محمد احمد الأفندي، مصدر سابق، ص ٣٠١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٣) نفس مصدر سابق، ص ٣١٢.

تحقيق الاستدامة المالية وفك الارتباط بين عناصر الموازنات العامة وتقلبات اسعار النفط بالأسواق الدولية^(١).

وفي هذا السياق تستخدم فرضية الدخل الدائم للاقتصادي الامريكي فريدمان لتحديد سعر مالي للنفط في المدى الطويل ،حيث يرى فريدمان إن الفرد لا يعتمد على حجم دخلة الحالي في تحديد رغباته وإنما على تقدير دخلة المتوقع في المستقبل اي الدخل الدائم ،وهذا ينطبق على الحكومات بمعنى ان الدخل الدائم للبلدان النفطية يتحدد من خلال معدل خصم (فائدة) لتقدير القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة لعوائد تصدير النفط المتوافقة مع افق النضوب ونمط الانتاج .

واستنادا الى منهج الرفاهية تشير فرضية الدخل الدائم الى إن تقلبات الاستهلاك تمهد بمرور الوقت ،ولضمان الانفاق في مسار قابل للاستمرار ينبغي ان لا تتجاوز النفقات القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة اي بمعنى الحصول على قروض عندما يتجاوز الدخل الدائم الإيرادات الفعلية او الادخار وتراكم الاصول عندما تتجاوز الإيرادات الفعلية الدخل الدائم.

وتساعد فرضية الدخل الدائم في البلدان النفطية على تقييم استدامة المالية العامة طويلة الاجل لان هذه الفرضية تحدد مستوى الرصيد المالي الاولي الغير مرتبط بالموارد من حيث اجمالي الناتج المحلي غير النفطي وبما يتسق مع دخل سنوي من الثروة المالية المتراكمة والمتوقعة من صادرات البلدان النفطية المستقبلية ،كما تساعد فرضية الدخل الدائم في تقييم مسار السياسة المالية باتجاه توزيع وتحقيق العدالة بين الاجيال، اذ تقدم الفرضية معايير ارشادية للأنفاق في المدى المتوسط والطويل بناءً على صافي القيمة الحالية لثروة المورد وكلاهما يتميز بالاستقرار وتحقيق العدالة بين الاجيال ،ويستخدم هذا النموذج في اغلب البلدان التي تمتلك احتياطات نفطية تغطي افاق زمنية طويلة.

ومع ذلك تتميز فرضية الدخل الدائم بحساسيتها المفرطة للفرضيات كما تحيط بالمؤشرات درجة عدم اليقين المعلمي (معدل العائد على الاصول المالية ،والزيادة السكانية في المستقبل، ونمو الناتج المحلي ،والمسار المستقبلي لأسعار الموارد غير المتجددة ،وحجم الاحتياطات النفطية)ومن ثم لا بد من اختبار ثبات التوصيات باستخدام تحليل الحساسية ولا تستبعد الصيغة المعيارية ودور الاستثمار في تنويع النشاط الاقتصادي.

وبصورة عامة تشير الفرضية الى إن السياسات المالية العامة متوسطة الاجل في البلدان النفطية إذا ما تم بالصيغة المبنية في السيناريو الاساسي سوف تكون متنسقة مع استدامة المالية العامة في الاجل الطويل ،ومن جهة اخرى ينبغي على السياسة المالية إن تكون متنسقة مع هدف تحقيق الاستدامة في الاجل المتوسط والطويل ،وتضع في حساباتها تحقيق العدالة بين الاجيال والحاجة الى تحقيق التنمية الاقتصادية^(٢).

ثالثاً :- خصائص الدين العام في الاقتصاد النفطي:

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها الديون في البلدان النفطية من اهمها ما يأتي^(٣):

^(١) احمد عمر الراوي ،السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١١ ،العدد ٢٧ ،٢٠١٩ ،ص٤.

^(٢) حيدر حسين آل طعمة وعامر عمران المعموري ،مصدر سابق ،ص٢٣٢-٢٣٤.

^(٣) محمد احمد الافندي مصدر سابق ،ص٣٠٨.

- ١- تخلف او غياب الاسواق المالية المتطورة في مختلف هذا البلدان.
 - ٢- سالبية سعر الفائدة نظراً لان معدلات التضخم مرتفعة في اغلب هذه البلدان.
 - ٣- تدني مستوى الدخل الفردية في بعض البلدان النفطية.
 - ٤- لا تتوفر للأفراد فوائض مالية او سيولة كافية لشراء السندات ،ولذلك تلجأ حكومات هذه الدول الى اصدار اذون الخزانة وتلزم البنك المركزي بشرائها الامر الذي يؤدي الى قيام البنك المركزي بإصدار نقود بكميات مساوية لقيمة السندات او اذون الخزانة مما يسبب زيادة عرض النقود.
 - ٥- ان ادارة الدين العام تحاول ادامة الوصول الى الاسواق المالية لتمويل العجز في الموازنة العامة وتدوير الدين العام وتخفيض تكاليفه ومن اجل ذلك تتخذ مختلف التدابير لتقليل المخاطر التي يخلفها الدين وتطوير الاسواق المالية.
 - ٦- ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية واطئة او ادنى بفارق كبير مما هو عليه في البلدان المتقدمة لكنها تصنف بجداره ائتمانية اوطاً ،ان هذا التباين يفسر بالحد المالي الذي يعرف على أنه اقصى دين ترغب الحكومة بخدمته ومن اهم العوامل المؤثرة عليه القدرة على تحصيل الايرادات التي هي الاخرى مرتبطة بالمعدل الاقصى للضريبة التي تستطيع الحكومة فرضها وتحقيقها والذي يعتمد على فاعلية المؤسسات والادارة السياسية^(١).
- إما في العراق فقد درس صندوق النقد الدولي حالة المديونية العراقية واعد برنامجاً لتحليل درجة تحمل الاقتصاد العراقي لديونه (اي مدى قدرة الاقتصاد العراقي على استدامة الدين العام) وبموجب هذا البرنامج اقترح اعفاء ديون العراق بنسبة ما يقارب 95% ونجم عن ذلك استنتاج مشروع ؛لان الاستجابة لهذا الاقتراح لم يخلق ضرراً بمصالح الدائنين ويقدر مصلحة العراق بالشكل المناسب وبحدود كبيرة ،الا ان الاتفاق الذي تزعمه نادي باريس في تشرين الثاني من عام 2004 ينص على تخفيض الديون العراقية بنسبة 80% في ثلاث مراحل مهمة وهي^(٢):
- المرحلة الأولى : وهي المرحلة التي يتم فيها اطفاء ما نسبته 30% من الديون العراقية ،وقد حدد في تاريخ 21/11/2004 وحتى 1/1/2005 موعد للتطبيق.
 - المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي ارتبطت بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي ، والتي يتم فيها اطفاء او تخفيض نسبة 30% من الديون العراقية ايضاً.
 - المرحلة الثالثة : وهي مرحلة تقييم السياسات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي ليتم من خلالها شطب النسبة المتبقية 20% في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من ذلك التقييم ،واعتبر سنة 2008 موعد التطبيق واصبح العراق مكبلاً بديون بعد هذا التخفيض لدول نادي باريس حيث بلغت مجموع هذه الديون لدول نادي باريس **9,935,378,945.69** مليون دولار موزعه على الدول الاعضاء في نادي باريس ،وقد تم اطفاء نسبه تراوحت بين 80-100% لمجموع الدول خارج نادي باريس في تلك المفاوضات وكالاتي:
- ١- تم اطفاء ما نسبة 100% لكل من مالطا وقبرص والسلفاك .

(١) احمد ابراهيم علي ،سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ،مصدر سابق ،ص٢٠٣.

(٢) سامي عبيد محمد التميمي ،مديونية العراق الخارجية (الاسباب-الاثار-المعالجات)،المجلة الاقتصادية الخليجية، العدد ١٤، ٢٠٠٧، ص١٢٥-١٢٦.

٢- تم اطفاء ما نسبة 80% لكل من الصين وجنوب افريقيا وماليزيا ورومانيا وهنغاريا واندونيسيا والجيڪ.
 ٣- تم اطفاء ما نسبة 89.75% لكل من صربيا وبلغاريا، والجدول ادناه يبين الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الحكومة العراقية مع دول خارج نادي باريس وديونها بالدولار الامريكي.
 اما فيما يتعلق بديون الدول الخليجية التي كانت معظمها منح وقروض بدون فوائد الا أنها طالبت بتسديدها باستثناء دولة الامارات العربية التي تخلت عن ديونها بنسبه 100%.
 اما ديون الدائنون التجاريون فهي تنقسم إلى الاتي^(١) :

١- ديون الدائنون الكبار ممن يزيد دينه عن 35 مليون دولار تم الاتفاق على شطب 80% من خلال اصدار سندات بما يعادل 20% من الديون .

٢- ديون الدائنون الصغار ممن يقل عن 35 مليون دولار، تم الاتفاق بتخفيض ما نسبه 89.75% وتم شراء الدين بقيمة 10.25 سنت | دولار.

٣- ديون الدائنون الكبار اليابانيون (سوميتوموماروبيني) الذين فضلوا ان يتم التعامل معها وفقا لاتفاقية نادي باريس بدلا من استلام سندات القرض.

كانت محصلة التخفيض للديون العراقية 15.8 مليار دولار من مجموع 19.2 مليار دولار، اي ما تبقى من ديون هو 3.37 مليار دولار وذلك بعد اجراء المفاوضات مع الجهات الدائنة التي طالبت بتسديد ديونها، وبذلك اصبح الدين على نمة الحكومة العراقية التي لا بد من الايفاء به.

بعد اجراء المفاوضات في المحافل الدولية بشأن الديون العراقية وتسويتها والتي تكبدها دون الاستفادة منها في بناء وتنمية الاقتصاد العراقي التزم العراق كدولة مدينه بتسديد مديونته للجهات الدائنة ضمن نادي باريس والتي تبلغ نحو 9,935,378,945.69 مليون دولار، وان الحكومة العراقية مستمرة في تسديد ومتابعة تسويه ديونه من قبل وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية والمستشارين الاجانب.

اما مديونية العراق الجديدة ما بعد ٢٠٠٣ فقد حصل العراق على عدد من القروض الناشئة من القروض النقدية وقروض دعم المشاريع للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨، وهي كما يلي^(٢) :

١- **القروض النقدية** : وهي القروض التي حصلت عليها الحكومة العراقية على شكل اموال نقدية وبالعملات المختلفة، وهي تتكون من خمسة فروع وكما يلي:

أ-قروض البنك الدولي : قدم البنك الدولي قروض إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣ لدعم الحكومة العراقية في مواجهة عجز الموازنة، حيث قدم البنك قروض بقيمة 2893 مليون دولار موزعه على عدة سنوات.

ب-قروض صندوق النقد الدولي : قدم صندوق النقد الدولي مجموعة من القروض للعراق بقيمة 5185 مليون دولار وبمده تسديد 1.9 سنة، كما يلاحظ ان صندوق النقد الدولي قدم قرض بقيمة 858 مليون دولار في عام ٢٠١٧ لدعم الموازنة العامة.

ج-قروض JICA : حصل العراق على قرض بقيمة 25 مليون /ين اي ما يعادل 233 مليون دولار من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وبمدة سماح ٥ سنوات ومدة تسديد ١٠ سنوات لدعم الموازنة

(١) احمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث .

الاتحادية نتيجة ارتفاع العجز بسبب الازمة التي تعرض لها العراق وهبوط اسعار النفط في الاسواق الدولية.

ح- **القرض الفرنسي:** حصل العراق على القرض الفرنسي في عام ٢٠١٧ بقيمة 281 مليون/ بين وهو ما يعادل 452 مليون دولار وبمدة سماح خمس سنوات ولمدة تسديد ١٢ سنة وذلك لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

خ- **سندات اليورو:** حصل العراق على سندات باليورو بقيمة ٢مليار /يورو .

٢- **قروض المشاريع:** حصل العراق على مجموعة من القروض الدولية لتطوير البنية التحتية ودعم المشاريع العامة للنهوض بالاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لمختلف الانشطة الاقتصادية منها او الاجتماعية، ومن هذه القروض ما يلي:

أ- **قروض البنك الدولي (IDA):** وهي مجموع القروض التي حصل عليها العراق بقيمة 805 مليون دولار لدعم مشاريع مهمه سوء على المستوى الاجتماعي او الاقتصادي.

ب- **قروض مشاريع البنك الدولي (IBRD):** وقع العراق على قرض بقيمة 705 مليون دولار مع البنك الدولي لإنجاز مشاريع مهمة.

ج- **القرض الايطالي شريحة (١) وشريحة (٢):** قدمت الحكومة الايطالية قروض بقيمة 140 مليون يورو خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى الحكومة العراقية وبمده تسديد تراوحت ما بين ٨-١ سنة، وبمدة سماح تراوحت ما بين ٨-٥ سنوات، كمساعدة لوزارة الموارد المائية.

ح- **قرض امفس (IFMIS):*** حصلت وزارة التخطيط ووزارة المالية العراقية على قرض من امفس بقيمة 41500 مليون دولار بتاريخ ٢٠١٦\١٢\٢٠ وبمدة تسديد خمس سنوات، ومدة سماح خمس سنوات ايضاً، وذلك من اجل تحديث ادارة المعلومات المالية .

خ- **قروض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA):** قدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي قروض بقيمة 491015 مليون /بين اي ما يعادل 4,486,517 مليون دولار وبمدة تسديد ٣٠ سنة ومدة سماح ١٠ سنة، وبمرحلتين لتطوير مشاريع البنية التحتية في العراق واصلاح ادارة الاستثمارات العامة وادارة الدين العام.

د- **القرض الامريكي العسكري:** قدمت الولايات المتحدة قرض عسكري قيمته 2,652,83 مليار /دولار للحكومة العراقية؛ وذلك لاستتباب وحفظ الامن الداخلي لسيادة العراق في محاربة داعش.

ويمكن احتساب اجمالي المديونية العراقية للدول بعد عام ٢٠٠٣ بمبلغ 8,300,904,120 مليار دولار، حيث تكبدت الحكومة العراقية بمجموعة مختلفة من الديون، أذ بلغت مديونية العراق للمؤسسات النقدية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلاً عن قروض الوكالة اليابانية الدولية والقرض الفرنسي نحو 6,873 مليار دولار، أضف إلى ذلك ديون لمجموعة من المؤسسات الدولية لدعم المشاريع، والتي قدرت بمبلغ 1,427,904,120 مليار دولار، ومن الجدير بالذكر ان جميع القروض التي منحت للعراق قدمت

* **امفس (IFMIS):** وهي شركة ايرلندية لتحديث نظم الادارة المالية وتهدف إلى تحقيق انسيابية و تحديث في عمليات الادارة المالية في العراق، وجعلها ذات فعالية وشفافية أكثر، واتباع الممارسات الافضل في عمليات اعداد الموازنة العامة ودورات تنفيذها .

وفقاً لعملة البلد المقرض ،والجدول رقم (١) يوضح اجمالي حجم القروض التي حصل عليها العراق لغاية عام ٢٠١٨ .

الجدول (١) يبين ديون العراق الحديثة ما بعد ٢٠٠٣ (القروض النقدية وقروض لدعم المشاريع (مليون دولار)

نوع الدين	المبلغ الاجمالي للدين مليون دولار	-	نوع القرض
قرض البنك الدولي	2,821		القروض النقدية
صندوق النقد الدولي RFI&SBA	3,367		
قرض JICA	233		
اجمالي القروض النقدية	6,873	مليار دولار	
قرض البنك الدولي IDA	508		دعم المشاريع
قرض البنك الدولي IBRD	705		
القرض الايطالي شريحة ٢٠١	167,980,608		
قرض امفس IFMIS	41,500		
قرض الوكالة اليابانية (JICA)	4,486,517		
	936,995	الف دولار	
اجمالي ديون المشاريع	1,427,904,120	مليار دولار	
اجمالي الديون	8,300,904,120	مليار دولار	

المصدر: البنك المركزي العراقي ،دائرة الابحاث والاحصاء.

من الجدول اعلاه يلاحظ ان القروض التي حصل عليها العراق لدعم المشاريع اخذت الحيز الأكبر عن باقي الديون ،اذ بلغت قيمتها **1,427,904,120** مليار دولار وذلك من اجل اعادة بناء ما دمرته حرب داعش ،اما الديون النقدية فقد اخذت الجزء القليل بالنسبة لقروض المشاريع والتي بلغت قيمتها **6,873** مليار دولار.

المطلب الثاني تحليل الاستدامة المالية في العراق

لم يكن العراق البلد الوحيد الذي يعاني من الديون في الوقت الحالي فقد عرفت الحكومة العراقية الديون منذ المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية ولكن بصورة محدودة بالمقارنة مع الدول الاخرى والوقت الحالي ،اذ اصدرت الحكومة العراقية اربع قروض داخلية كان مقدارها اربعة مليون دينار في الاربعينات وكان الهدف منها لتخفيض حدة الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية ،ثم تلى ذلك سندات بقيمة اربعة مليون دينار في عام 1958 بهدف انشاء مصافي النفط ،و سندات بقيمة مليوني دينار

في عام 1956 ثم اصدرت في نفس السنة سندات بقيمة مليون واستخدمت جميعها في تحسين الخدمات والمنافع العامة^(١).

اما الشكل الثاني من الديون الداخلية فهو حوالات الخزينة والتي تصدر في العادة لتمويل عجز موسمي في الموازنة العامة فقد لجأت الحكومة العراقية إلى هذه الاداة لأول مرة منذ عام ١٩٤٧ بمبلغ نصف مليون دينار^(٢).

وعلى الرغم من ان العراق البلد المنتج والمصدر للنفط ويحصل على الجزء الاعظم من التمويل اللازم للموازنة العامة وللتنمية إلا انه لجأ إلى الديون الخارجية قبل تأميم النفط في 1 حزيران 1972، اذ حصل على اول قرض له في عام 1950 بقيمة 12.9 مليون دولار من البنك الدولي للأشياء والتعمير لتمويل مشروع الثرثار، وسدد هذا القرض في موعد استحقاقه في عام ١٩٥٥ نتيجة لتحسن وضع احتياطاته من العملات الاجنبية، هذا وقد بلغ اجمالي الرصيد المتراكم للقروض التي منحها البنك الدولي للعراق لغاية عام 1972 مبلغ 76.2 مليون دولار، ثم حصل على ثلاث قروض من بنك التصدير والاستيراد الامريكي بقيمة 4.806 مليون دولار خلال المدة 1963-1972، ثم اقترض العراق 90 مليون دولار من مجموعه من الدول كالاتحاد السوفيتي وهنغاريا واسبانيا وفرنسا والمانيا وبولونيا، ثم عقد مع هذه الدول بالإضافة إلى انكلترا وسلوفاكيا اتفاقيات تضمنت حصوله على مجموعه من القروض بقيمة 64 مليون دولار، ثم حصل على قرض من دولة الكويت بقيمة 30 مليون دينار وبدون فائدة في عام 1963^(٣).

كما ان معاناة الاقتصاد العراقي زادت بعد دخوله الحرب مع ايران فخلال السنوات الأولى من الحرب تم الاستحواذ على الاحتياطي الاجنبي واتجه الفائض بشكل حاد إلى الانخفاض فخلال السنوات الأولى من الحرب اتجه إلى الانخفاض من 35.5 مليار دولار في عام 1980 إلى 15.8 مليار دولار وذلك في عام 1981 ثم وصل إلى ادنى مستوى في عام ١٩٨٢ حيث بلغ 1.2 مليار دولار، اما خلال السنوات 1981-1988 انفقت الحكومة العراقية 166 مليار دولار في حين لا تتجاوز ايرادات صادراته 77.6 مليار دولار، وهذا ما يدل على اتجاه العراق نحو المديونية والتي وصلت إلى 80 مليار دولار نهاية الحرب الايرانية^(٤). ان الحرب العراقية الايرانية حولت العراق من دولة دائنة تستحوذ على اكثر من 35 مليار دولار من الاحتياطي الاجنبي إلى دولة مدينة عليها ديون تتجاوز قيمة 80 مليار دولار بعد نهاية الحرب، فقد اتبع العراق خلال سنوات الأولى من الحرب سياسة جشعة على الرغم من الحفاظ على الانفاق في القطاع العام وشروعه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم تمويل ذلك عن طريق المساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي التي قدرت بـ ٥ مليار دولار فضلا عن ما يمتلكه من احتياطات اجنبية ضخمة في ذلك الوقت^(٥).

(١) عبد الجواد نايف، مصدر سابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) عماد محمد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٣) عبد الجواد نايف، مصدر سابق، ص ١٢٦-١٣٠.

(٤) صباح نعوش، ديون العراق لن تحل، ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٤.

(٥) أحمد معن الطبقجلي، ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٧.

ان هذا المطلب يتناول تحليل أهم مؤشرات الاستدامة المالية كمؤشر الدين العام الداخلي كنسب من الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بهدف تحليل النسبة التي تحقق الاستدامة المالية في العراق .

اولاً:- مؤشر نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي بالنسبة للنشاط الاقتصادي ومدى قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها لخدمة مديونيتها، ونظراً إلى ذلك سوف يتم توضيح هذا المؤشر من خلال تحديد هذه النسبة في حدود الأمان اذا لم تتجاوز ٦٠% كحد اعلى و٢٠-٣٠% كحد ادنى في العديد من الاهداف الائتمانية، في حين يستخدم ٧٠% كعامل ينذر بوجود مخاطر^(١).

شهد الدين العام الداخلي في العراق ارتفاعاً كبيراً ومطلقاً خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) اذ ارتفع الدين الحكومي الداخلي من 32,737 مليون دينار عام ١٩٩٠، واستمر الدين بهذا الاتجاه المتزايد ليبلغ 137,596 مليون دينار ١٩٩٣، ثم وصل نحو 323,242 مليون دينار في عام ١٩٩٤، ولم يقف عند هذا الحد بل واصل الزيادة ليبلغ نحو 926,988 مليون دينار في عام ١٩٩٥، وبعد تطبيق مذكرة التفاهم في ١٩٩٦ وصدرت سندات قرض الحكومة العراقية رقم ٥٨ في سنة ١٩٩٠ فقد خول وزير المالية "اصدار سندات اسمية او لحاملها باسم سندات الحكومة العراقية " بموجب مادته الأولى والتي تم تعديلها وفق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٦^(٢)، ارتفع الدين العام الداخلي إلى 1,207,646 مليون دينار، ثم واصل الارتفاع ليبلغ نحو 6,593,960 مليون دينار ٢٠٠٥، ثم انخفض إلى 5,645,390 مليون دينار في عام ٢٠٠٦، واستمر بالانخفاض لغايه ٢٠٠٨ ليبلغ 4,455,569 مليون دينار، نتيجة لأزمة ٢٠٠٧ العالمية التي سببت ارتفاع في اسعار النفط ومن ثم عوائده مما أدى إلى تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة، ثم بلغ ارتفاعه إلى 9,180,806 مليون دينار في عام ٢٠١٠، ثم عاد إلى الانخفاض ليبلغ 4,255,549 مليون دينار في عام ٢٠١٣.

ان الدين العام الداخلي تزايد الاعتماد عليه بشكل مستمر خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) لأنه وسيله اسهل واسرع من الضرائب واصلاحها، ولكن ينبغي ان ينظر اليه بحذر شديد؛ لأنه يعكس اسس ومبادئ الاستدامة المالية التي تهدف إلى تحقيق تنمية الموارد للأجيال الحاضرة من دون التأثير على موارد الاجيال المستقبلية .

أما بخصوص عدم الاعتماد على الضرائب؛ لأن هياكلها تتسم بالآتي^(٣):

أ-إنها غير مرنة: أي إنها لا تستجيب لتغيير هيكل النشاط الاقتصادي ومتطلبات النمو الاقتصادي.

ب-صعوبة ادارة الضرائب والامتثال لأحكامها؛ لأنها متعددة ومعقدة .

ج-إنها غير فعالة.

ح- إنها غير منصفة؛ لأنها تعامل الافراد الذين تتشابه ظروفهم بشكل متفاوت .

^(١) سمير ابو مدله ومازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية، مجله الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ١، فلسطين، ٢٠١٣، ص ٢٨٣.

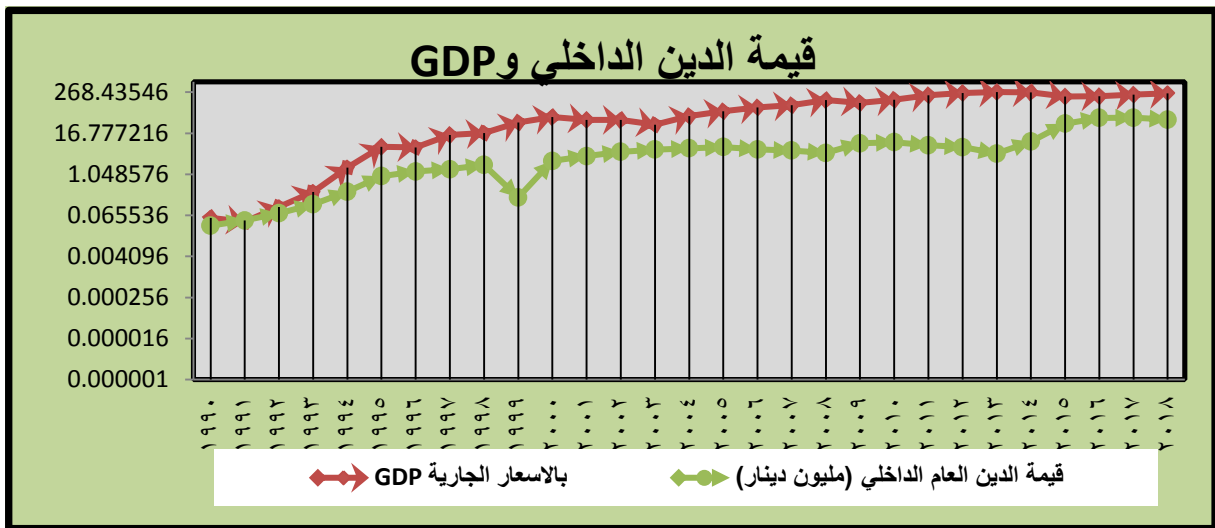
^(٢) عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثرة في السياسة النقدية (العراق حاله دراسية)، مصدر سابق، ص ٢٢.

^(٣) أحمد عبد الرحيم رزق، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، ط١، مكتبة القدس، مصر ٢٠٠٩، ص ٢٩٣.

خ-إنها غير عادلة؛ لأن الإدارة الضريبية واجراءات تنفيذها تتم على شكل انتقائي وعلى محاباة ذي القدرة دون الخضوع للنظام .

ويوضح الشكل (١) حجم الدين الداخلي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) وكان معدل نمو الدين الداخلي مرتفعاً، غير أن هذا الارتفاع لم يَدُم طويلاً بل تحول إلى نمو بطيء إلا أن هذا النمو بدأ في عام ٢٠١٥ ينمو بمعدل يثير قلق الحكومة العراقية الذي يتجاوز الامكانيات المتاحة في ظل الظروف السائدة في تلك السنة، لان العراق تعرض إلى أزمة مالية بسبب انخفاض اسعار النفط ومن ثم عوائده من جهة، وإلى حرب داعش وتدمير البنية التحتية التي تحتاج إلى مبالغ هائلة لأعاده ترميم ما دمرته هذه الحرب وعودة سكانها النازحين إلى مناطق سكنهم بعد الهجرة التي دامت لمدة طويلة من جهة اخرى^(١).

الشكل (١) حجم الدين الداخلي وGDP خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) مليون دينار



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) .

ويمكن تحديد اسباب تزايد حجم الدين الداخلي في العراق بما يأتي^(٢):-
 أ-زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، مما اجبر الحكومة على تغطية هذا العجز بالاقتراض.
 ب-صعوبة زيادة الضرائب على الممولين في ظروف الركود التي مر بها الاقتصاد خلال هذه المدة، وبالتالي يتم اللجوء للاقتراض كبديل عن الضرائب في تمويل العجز .
 ج-استخدام جزء من الدين الداخلي لتمويل الانفاق الجاري وليس الانفاق الاستثماري الذي سوف يدر عوائد مالية في المستقبل لتغطية جزء من الدين او فوائده .
 ح-تزايد اصدار اذون الخزانة بأسعار فائدة مرتفعة لتمويل عجز الموازنة المالية للدولة من جهة ، ومن جهة اخرى لجذب المدخرات الزائدة لامتناس فائض السيولة النقدية .

(١) احمد عمر الراوي ، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي ،مصدر سابق ، ص١٢٩ .

(٢) أحمد عبد الرحيم رزديق ،مصدر سابق ، ص٢٩٣ .

خ-ارتفاع اصدار سندات حكومية بالعملة الاجنبية لصالح بنوك القطاع العام لرفع رؤوس اموالها. ه-ان زيادة حجم الانفاق الجاري من جهة وانخفاض الايرادات الضريبية من جهة أخرى ،جميعها عوامل هيكلية لضعف الموازنة وليست عوامل دورية تؤدي إلى اجراء تعديل مالي للحد من ارتفاع الدين وتعزيز الاستدامة المالية^(١).

الجدول (٢) يوضح نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى GDP في العراق للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) (مليون دينار)

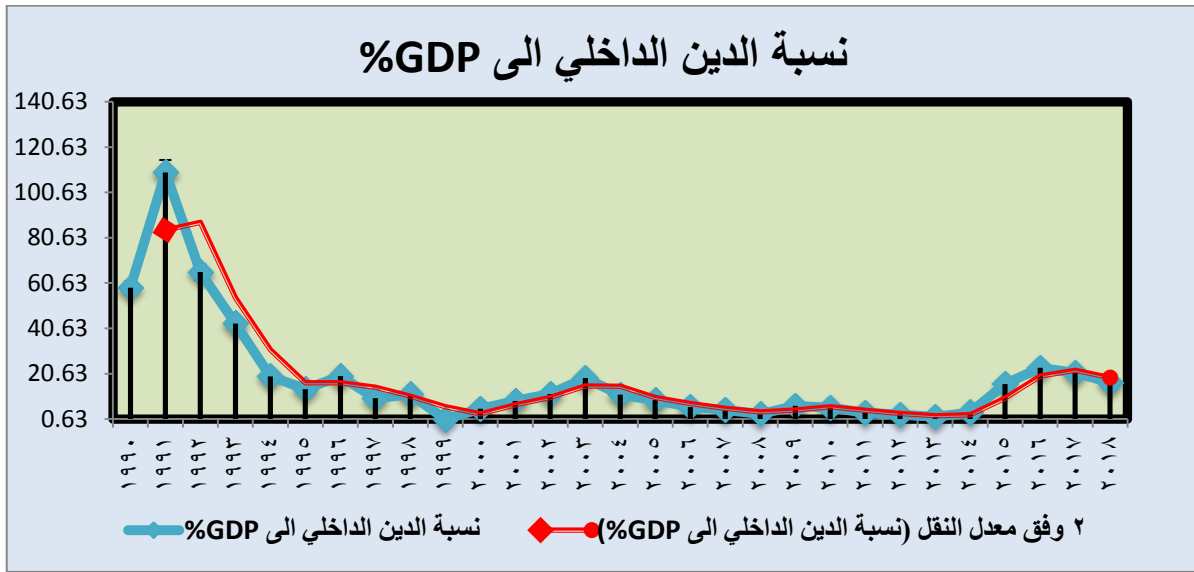
السنة	GDP بالأشعار الجارية	قيمة الدين العام الداخلي (مليون دينار)	نسبة الدين الداخلي إلى %GDP
1990	55,926.5	32,737	58.54
1991	42,451.6	46,473	109.47
1992	115,108.4	75,318	65.43
1993	321,646.9	137,596	42.78
1994	1,658,325.8	323,242	19.49
1995	6,695,482.9	926,988	13.84
1996	6,500,924.6	1,270,646	19.55
1997	15,093,144.0	1,479,306	9.80
1998	17,125,847.5	1,965,807	11.48
1999	34,464,012.6	2,205,019	0.64
2000	50,213,699.9	2,585,887	5.15
2001	41,314,568.5	3,552,885	8.60
2002	41,022,927.4	4,798,584	11.70
2003	29,585,788.6	5,543,684	18.74
2004	53,235,359	6,061,688	11.39
2005	73,533,599	6,593,960	8.97
2006	95,587,955	5,645,390	5.91
2007	111,455,813	5,194,705	4.66
2008	157,026,062	4,455,569	2.84
2009	130,643,200	8,434,049	6.46
2010	162,064,566	9,180,806	5.66
2011	217,327,107	7,446,859	3.43
2012	254,225,491	6,547,519	2.58
2013	273,587,529	4,255,549	1.56
2014	266,332,655	9,520,019	3.57
2015	194,680,972	32,142,805	16.09
2016	196,924,142	47,362,251	23.23
2017	225,722,367	47,678,796	21.10
2018	251,064,480	41,822,918	16.66

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة.

¹) Lic Alfa p., AL- shawarby, and Iqbal ,F., Fiscal and public Debt Substantiality in Egypt, ECES, Working paper, No.97, May 2004, pp.22-29.

كما يلاحظ من الشكل (٢) ان نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي شهدت تطورات واضحة خلال السنوات الأولى ابتداء من عام ١٩٩٠ التي بلغت نحو 58.54%، ثم ارتفعت تلك النسبة بشكل كبير في عام ١٩٩١ إذ بلغت 109.47%، ثم اخذت بالانخفاض بشكل تدريجي لتبلغ نحو 42.78% في عام ١٩٩٣، وستمترت بالانخفاض لغاية ١٩٩٩ لتبلغ نحو 0.64% وان هذه النسبة تعدت حدود الأمان، وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة بتسديد ما بذمتها من ديون نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي تعرض لها العراق من حصار وحروب وتوقف الصادرات النفطية^(١).

الشكل (٢) يوضح نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

ثم سرعان ما انخفضت إلى نحو 13.84% في عام ١٩٩٥، وستمترت بالانخفاض لغاية ١٩٩٩ لتبلغ نحو 0.64% ثم ارتفعت لتصل إلى 8.60% في عام ٢٠٠١ ووصلت الارتفاع لغاية ٢٠٠٣ لتصل إلى 18.74% من الناتج المحلي الاجمالي.

وبعد عام ٢٠٠٣ تدنّت هذه النسبة حتى وصلت إلى 11.39% في عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت هذه النسبة بشكل كبير نحو 2.84% في عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ادنى مستوى لها في ٢٠١٣ نحو 1.56% وذلك لتحسن عوائد النفط بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية، والازمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم في ٢٠٠٨ والتي ادت إلى ارتفاع اسعار النفط إلى اعلى مستوى لها وهو ما يدل على ارتفاع مصادر معدلات النمو الاقتصادي في العراق بشكل كبير خلال تلك المدة من انتاج وصادرات، فضلاً عن الاستقرار الامني والسياسي ولكن هذا لا يعني تحسن مستوى الدين بل ان تلك النسبة تجاوزت حدود الدين الامنة والمعترف بها دولياً^(٢).

^(١) نسرين حسن جوي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٨، مجلد ٢٣، بغداد ٢٠١٧، ص ٢٦٤.

^(٢) عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثرة في السياسة النقدية (العراق حاله دراسية)، مصدر سابق، ص ١٩.

بينما سجلت هذه النسبة ارتفاعاً بدءاً من عام ٢٠١٤ بنسبة 3.42% إلى عام ٢٠١٦ بنسبة 23.23% وذلك بسبب تقلص حجم الناتج المحلي الاجمالي من 266,332,655 مليون دينار إلى نحو 196,924,142 مليون دينار نتيجة انخفاض اسعار النفط إلى 45,5 دولار للبرميل بالإضافة إلى سيطرة داعش على المدن^(١)، ثم عادت إلى الانخفاض خلال السنتين الاخيرة من 21.10% إلى 16.66% .

ثانياً :- مؤشر نسبه الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي :

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المتغيرات الاقتصادية في مختلف الدول ومنها العراق ،ويعد من اهم المؤشرات لقياس حجم المديونية ،حيث تؤدي الديون الخارجية دوراً كبيراً في تخفيض حجم الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما يتم استقطاعه لتسديد الالتزامات الخارجية بعد الافراط في استخدام الاموال المقترضة وفي الاستدانة ،وبمعنى ادق ان الديون الخارجية تؤثر بشكل سلبي على الدولة من خلال ما يتم استقطاعه من الناتج المحلي للبلد لتغطية الاعباء السنوية مما تشكل ضغطاً على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية ويزداد الامر تعقيداً عندما يزداد النمو للمبالغ المقترضة على النمو في الناتج المحلي الاجمالي^(٢) ، فمن الناحية المنطقية عندما يزداد الناتج المحلي الاجمالي بأسرع من الدين فهذا يساعد في تخفيض العبء نسبياً ،كما ان للتضخم دور في حركة واتجاه نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي لأنه متضمن في سعر الفائدة النقدي ونمو الناتج بالقيمة الجارية ،فعندما يزداد التضخم بمعدلات أكبر من سعر الفائدة حتى في ظل بقاء معدل نمو الناتج دون زيادة فهو يؤدي إلى انخفاض نسبه الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي^(٣) .

وتستخلص هذه النسبة من خلال قسمة حجم الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي ،وهو ما يوضح العبء الحالي للديون الخارجية على الاقتصاد الوطني وبالتالي مقدار الناتج المطلوب توليده لتسديد وخدمة الدين العام الخارجي لما يشكله من مخاطر على الاقتصاد الذي ترتفع به هذه النسبة ويوضح الجدول (٣) ذلك .

تبين المعطيات الاحصائية في الجدول (٣) ان الناتج المحلي الاجمالي والدين العام الخارجي في العراق شهد حالة متذبذبة صعوداً وهبوطاً من التغير ،إذ الناتج المحلي الاجمالي انتقل من ادنى مستوياته (42,451.6) مليون دينار عام ١٩٩١ الى أعلى مستوياته (273,587,529) مليون دينار عام ٢٠١٣ وهو يعبر عن حقيقة ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع مستويات الاسعار في الاقتصاد العراقي وخاصة خلال فترة فرض العقوبات الدولية على العراق خلال عقد التسعينات القرن الماضي ،وشهدت المدة الاولى للدراسة (١٩٩٠-١٩٩٣) ادنى معدل نمو وذلك بسبب حرب الخليج على العراق الا انه اخذ بالتصاعد ليصل عام ١٩٩٣ الى (321,646.9) مليون دينار .

(١) أحمد معن الطبقلي ،مصدر سابق ، ص ٨.

(٢) أياد كاظم حسون ،مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) ،رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٧ ،ص ٧٣.

(٣) أحمد ابراهيم علي ،الاقتصاد النقدي واقع ونظريات وسياسات ،مصدر سابق ،ص ٣٢٩-٣٣٠.

الجدول (٣) يوضح نسبة الدين الخارجي إلى GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) (مليون دينار)

نسبة الدين الخارجي إلى %GDP	قيمة الدين الخارجي (مليون دينار) وفقاً لسعر الصرف الموازي	نسبة الدين الخارجي إلى %GDP	قيمة الدين الخارجي (مليون دينار) وفقاً لسعر الصرف الاسمي	GDP بالأسعار الجارية	السنة
162.45	90,852	12.62	7,059	55,926.5	1990
991.72	421,000	30.82	13,085	42,451.6	1991
832.50	958,272	12.32	14,182	115,108.4	1992
1137.91	3,660,040	4.78	15,372	321,646.9	1993
1480.61	24,553,380	1.00	16,662	1,658,325.8	1994
1452.81	97,272,792	0.27	18,060	6,695,482.9	1995
1133.53	73,690,110	0.30	19,575	6,500,924.6	1996
665.35	100,422,228	0.14	21,218	15,093,144.0	1997
699.95	119,871,900	0.13	22,998	17,125,847.5	1998
459.12	158,231,308	0.07	24,938	34,464,012.6	1999
334.13	167,780,690	0.05	27,019	50,213,699.9	2000
439.95	181,761,954	0.07	29,285	41,314,568.5	2001
487.22	199,872,324	0.08	31,743	41,022,927.4	2002
724.39	214,317,136	686.98	203,247,036	29,585,788.6	2003
327.53	174,360,000	327.53	174,360,000	53,235,359	2004
154.31	113,472,064	154.00	113,240,803	73,533,599	2005
115.26	110,172,175	114.63	109,574,631	95,587,955	2006
84.12	93,758,000	83.32	92,870,000	111,455,813	2007
49.00	76,947,489	48.60	76,307,859	157,026,062	2008
58.17	75,989,598	57.67	75,346,708	130,643,200	2009
41.73	67,632,836	41.17	66,720,420	162,064,566	2010
33.72	73,275,332	32.98	71,682,390	217,327,107	2011
27.99	71,151,498	26.47	67,285,196	254,225,491	2012
26.44	72,341,808	25.03	68,466,354	273,587,529	2013
26.14	69,619,258	25.11	66,866,602	266,332,655	2014
36.92	71,875,833	35.00	68,129,298	194,680,972	2015
39.37	77,525,168	36.02	70,924,728	196,924,142	2016
36.59	82,601,538	34.44	77,742,624	225,722,367	2017
40.29	103474683	41.21	101,163,834	251064479.9	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

-IMF, Country Report No 05/294, Iraq :2005 Article IV Consultation –Staff Report ;Staff Supplement, Public Information Notice On The Executive Board Discussion And Statement By The Executive Director For Iraq International Monetary Fund Washington, d.c:51.

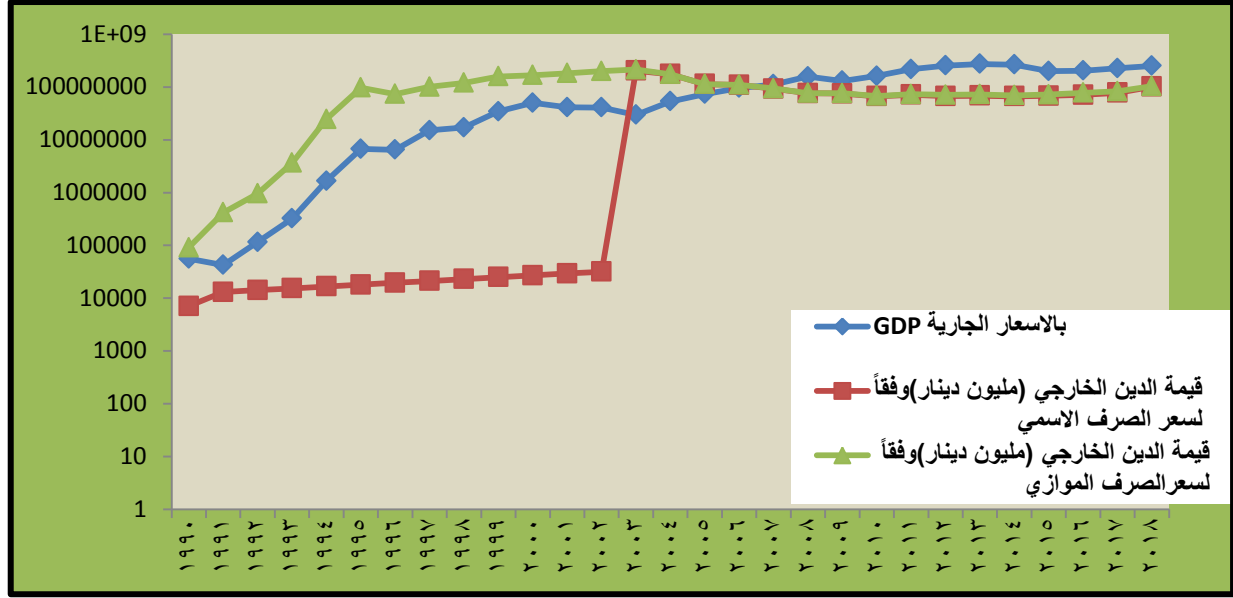
وهذا يعود الى قيام الحكومة باستخدام الخزين المتوفر لدى القطاع العام واستخدامه في تطوير الانتاج واعادة البنية التحتية المدمرة وايضا استخدام سياسة النقود الرخيصة لتمويل الانفاق، الا انه خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) شهدت انخفاض في هذا الخزين مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (6,500,924.6) مليون دينار عام ١٩٩٦، ومن ثم ارتفع في عام ١٩٩٩ الى (34,464,012.6) مليون دينار بسبب تطبيق مذكرة التفاهم التي ادت الى تدفق النفط العراقي الى الاسواق الدولية فضلا عن ازمة ١٩٩٧، وواصل الارتفاع وصولا الى اقصاه خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) اذ بلغ (41,314,568.5) مليون دينار عام ٢٠٠١، الا انه انخفض بعد ذلك عام ٢٠٠٣ الى (29,585,788.6) مليون دينار نتيجة الحرب والعمليات العسكرية على العراق وما نتجه عنها من دمار وتخريب في البنى التحتية، اما في عام ٢٠٠٤ شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ملحوظا اذ بلغ (53,235,359) مليون دينار وذلك يعود الى اعتماد ايرادات البلد على القطاع النفطي، واستمر بالارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط وكميته المنتجة فقد بلغ (273,587,529) مليون دينار في عام ٢٠١٣^(١)، ثم انخفض خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) فقد وصل في عام ٢٠١٦ الى (196,924,142) مليون دينار نتيجة انخفاض اسعار النفط من جهة وسيطرة داعش على مناطق شاسعه من الاراضي العراقية، ثم عاود الارتفاع ليلبغ (251064479.9) مليون دينار في عام ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع اسعار النفط وكميته، وبذلك نلاحظ هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي وتراجع القطاعات الاخرى كما نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يتوسط منحى دين الخارجي وهو اقل من حجم الدين الخارجي بالاسعار الموازية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٤) واكبر من الدين الخارجي بسعر الصرف الاسمي خلال المدة نفسها نتيجة انقطاع العراق عن العالم الخارجي بسبب الحضر الدولي وهذا ما يوحي على عدم تحقيق الاستدامة المالية في العراق، ثم تحول الناتج المحلي الاجمالي بعد عام ٢٠٠٤ الى اعلى من المنحنيين وبالتالي يمكن تحقيق فرص الاستدامة المالية بعد تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي وكما في الشكل الاتي:-

اما الرصيد القائم للدين الخارجي ارتفع عام ١٩٩١ بمقدار 6026 مليون دينار عن مستواه في عام ١٩٩٠ ليصل إلى 13,085 مليون دينار مقارنة مع 7,059 مليون دينار وبنسبة 12.62% لعام ١٩٩٠ وفقا لسعر الصرف الاسمي، أما رصيد الدين الخارجي القائم وفق سعر الصرف الموازي في عام ١٩٩١ ارتفع إلى 330148 مليون دينار عن مستواه في عام ١٩٩٠ ليصل إلى 421,000 مليون دينار، جاء هذا الارتفاع مع فرض العقوبات الاقتصادية الذي فرض على العراق ليتوقف تصديره من النفط الخام الذي يشكل العصب الاساس للناتج المحلي الاجمالي، وبعد هذا العام بدا الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم بشكل جامح وانخفاض قيمة الدينار العراقي بالإضافة إلى تزايد فرض العقوبات الاقتصادية التي ادت إلى انقطاع العراق عن العالم الخارجي بسببها والذي احدث ازمة مالية واقتصادية، واصبحت الموازنة العراقية تعاني من عجز مزمن مما ادى إلى تغطيته عن طريق الاقتراض من مؤسسات مالية خاصة وبعض الدول

(١) مهدي عزيز محمد الشلال، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد، ٢٠١٤، ص ٩٥.

العربية ومنها قرض بمبلغ ٩٤ مليون دولار من ليبيا وقرض 100 مليون دولار من الجزائر ^(١). وكما في الشكل (٣) الاتي :

الشكل (٣) يوضح حجم GDP والدين العام الخارجي وفقاً لسعر الصرف الاسمي والموازي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

ولم تقف عند هذا الحد بل اخذت مديونية العراق الخارجية تنمو بمعدلات عالية لتبلغ 24,553,380 مليون دينار في عام ١٩٩٤ ، أما حجم المديونية الخارجية وفق سعر الصرف الاسمي بلغ 16,662 مليون دينار ، ومن ثم اخذت الحكومة العراقية بدفع تعويضات الغزو والالتزام بشروط العقوبات التي فرضت عليه واصدر مجلس الامن الدولي قرار النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ مما أدى إلى تحسن اداء الأنشطة الاقتصادية مما أنعكس بشكل ايجابي في قيم ناتجها ومن بعد هذا العام ارتفع معدل نمو المديونية الخارجية نتيجة انخفاض سعر النفط العراقي بسبب العقوبات وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي واصبحت اسعار النفط منخفضة ولم تستطع الحكومة العراقية تصدير النفط الا عن طريق الولايات المتحدة لتأمين مقومات الغذاء ^(٢).

ثم اخذت تلك المديونية وفقاً لسعر الصرف الموازي حذوه النمو والارتفاع بمعدلات عالية جداً لتبلغ 119,871,900 مليون دينار في عام ١٩٩٨ بسبب ازمه النفط ، اما وفق سعر الصرف الاسمي فبلغت (22998) مليون دينار ثم اصبح حجم المديونية الخارجية وفق سعر الصرف الموازي يقدر بنحو 158,231,308 مليون دينار في عام ١٩٩٩ نتيجة لفرض المزيد من العقوبات بسبب طعن الحكومة العراقية على قرارات مجلس الامن الدولي ، ومن بعد هذه العام اتخذ مجلس الامن قراره بتخفيض العقوبات

^(١) حميد فرج الاعظمي ، استراتيجية مواجهه العقوبات الاقتصادية النموذج العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٨٧ .

^(٢) احمد عمر الراوي ، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

الاقتصادية ورفع الحصار جزئياً عن العراق؛ لذلك ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% تقريباً ليبلغ (50,213,699.9) مليون دينار، أما حجم الديون الخارجية وفق سعر الصرف الموازي فبلغت 167,780,690 مليون دينار في حين بلغ حجم الدين الخارجي وفق سعر الصرف الاسمي 27,019 مليون دينار وذلك في عام ٢٠٠٠، وبعد ما تهيئة الولايات المتحدة لاحتلال العراق وشعور الحكومة العراقية بالاحتلال ازداد الانفاق العسكري الذي أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 199,872,324 مليون دينار في عام ٢٠٠٢ اما حجم الدين وفق سعر الصرف الاسمي فقد بلغ 31743 مليون دينار.

وشهد عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الدين الخارجي لتصل إلى أعلى مستوى لها لتبلغ 214,317,136 مليون دينار وفق سعر الصرف الموازي اما وفق سعر الصرف الاسمي بلغ 203247036 مليون دينار، ويعدّ هذا العام بالنسبة للعراق نقطة تحول مهمة؛ لأنه كان منقطعاً عن العالم الخارجي ولم يحصل على اي قروض او مساعدة خارجية ولم يُقْم بخدمة ديونه ولم يحظ بأي جدولة لديونه، بسبب العقوبات الاقتصادية لذلك تراكمت الفوائد المترتبة عليه، فيما شهدت المدّة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) انخفاضاً متسارع في الدين الخارجي فأنخفض من (174,360,000) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ إلى (66,720,420) مليون دينار في عام ٢٠١٠ في حين أنخفض الدين الخارجي وفق سعر الصرف الموازي ولنفس المدّة من 174,360,000 إلى 67,632,836 مليون دينار، ثم ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي في عام ٢٠١١ عن مستواه في عام ٢٠١٠ ليصل إلى 71,682,390 مليون دينار وفقاً لسعر الصرف الاسمي، أما رصيد الدين الخارجي القائم وفق سعر الصرف الموازي في ٢٠١١ ارتفع إلى 73,275,332 مليون دينار، كان الوضع الاقتصادي في العراق خلال المدّة (٢٠١٠-٢٠١٤) يتسم بالقدرة المالية بسبب تزايد العوائد النفطية الناجمة من ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية، ولكن لسوء الادارة المالية والاقتصادية والسياسية وتفتشي الفساد في مختلف مفاصل الدولة قد ضيع الفرصة في حل مشكلة الدين وفرصة الإفادة من الموارد النفطية في تعزيز الاقتصاد القومي وتنشيط قطاعاته مع عدم اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية تؤدي إلى انخفاض عوائده إلى مستويات متدنية^(١)، في حين شهد العراق في اواخر عام ٢٠١٤ ازمة مالية واقتصادية لم يمر بها منذ تسعينيات بعدما فرض الحصر الاقتصادي عليه بقرار (٦٦١) لمجلس الامن الدولي بسبب سوء الوضع الامني من جهة وتزايد حجم الانفاق لمواجهة الارهاب من جهة اخرى فضلاً عن انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية بالإضافة إلى سوء ادارة المال العام واتساع دائرة الفساد في مختلف المؤسسات^(٢)، مما انعكس ذلك سلباً على تمويل الانفاق المتزايد الامر الذي أدى إلى بقاء مشكلة المديونية مقلقة لا سيما بعد دخول العراق وبالتالي ادت هذه المرحلة إلى اللجوء للاقتراض بسبب تزايد الانفاق الذي كان يتسم بعدم المرونة، نتيجة تراجع اسعار النفط إلى 60 دولار ثم استمر بالهبوط إلى ما دون 30 دولار، ويعود هذا الهبوط إلى أسباب عدة في مقدمتها زيادة إنتاج النفط المحلي للدول المستهلكة لاسيما زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات

^(١) أحمد ابراهيم علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، دراسة مقدمة للحلقة النقاشية التي نظمها بيت الحكمة حول انخفاض اسعار النفط بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٦.

^(٢) مركز البيان للدراسات والتخطيط، وقائع مؤتمر البيان السنوي للتخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق، بغداد، ٢٠١٧، ص ٤٣.

المتحدة وإن ما شجع على زيادة ذلك الإنتاج هو الأسعار المرتفعة للنفط التي جعلت تكاليف انتاج النفط الصخري مجدي اقتصادياً، كما قد تكون هناك اسباب سياسية وراء هذا الهبوط تتمثل كعقوبات اقتصادية ضد كل من ايران وروسيا فضلاً عن وجود جهات ارهابية تصدر النفط بأسعار منخفضة جداً^(١).

ولكن لم يقف عند هذا الحد بل واستمرت المديونية العراقية في الارتفاع في عام ٢٠١٦ لتبلغ 70,924,728 مليون دينار وفق سعر الصرف الاسمي في حين بلغ 77,525,168 مليون دينار وفق سعر الصرف الموازي، يعزى هذا الارتفاع بشكل اساس إلى الزيادة الحاصلة في القروض الجديدة فيما سجل رصيد قروض اعادة الجدولة انخفاضاً مع ثبات الدين غير المعالج والدين التجاري للدائنين الكبار.

أن ارتفاع حجم الديون الخارجية خلال السنوات الاخير(٢٠١٥-٢٠١٨) دليل على اعطائنا مؤشر عن الوضع المالي و الاقتصادي غير المتوازن في العراق نتيجة لأسباب عدة أبرزها زيادة حجم النفقات الجارية والعسكرية فضلاً عن سهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية^(٢)، وللحفاظ على استقلالية الحكومة وتنفيذ البرامج التي وضعتها في الموازنة عبر الخطط التي ترسمها لسنة تلو الأخرى، ينبغي وضع سقف للمديونية لا يمكن تجاوزه وسيمنع القانون تعاقد الديون عند ارتفاعها للحد الأقصى، إذ إن سقف المديونية يشير إلى الحجم الذي تحدده السلطة التشريعية بقانون كان يكون اسمه "قانون ادارة المالية العامة او قانون المسؤولية المالية" يحدد على اساس حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويشبه قانون الاتحاد الاوربي (اتفاقية ماستريخت) الذي تم بموجبة الاتفاق على تحديد نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مستدامة اي النسبة التي تستطيع الحكومة أن تستمر في خدمة ديونها وعدم التعثر مالياً، وهناك بعض النماذج الدولية التي شرعت مثل هذه القوانين منها^(٣):

-الجمهورية السلوفاكية: يصدر وزير المالية رسالة مفتوحة عندما تصل المديونية (٥٠-٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، انه انذار للحكومة بعدم تجاوز الحد الأقصى لضمان الاستدامة المالية.

-بولندا: يفرض قانون المالية العامة قيوداً على الانفاق العام عندما تتجاوز المديونية ٤٣% من الناتج المحلي الاجمالي.

-المجر: نص الدستور على رفض البرلمان مشروع الموازنة العامة عند تجاوز المديونية ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي .

-البرازيل: شرعت قانون المسؤولية المالية الذي يفرض بوجود خطر عندما تصل المديونية ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

أما في عام ٢٠١٧ ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 77,742,624 مليون دينار وفق سعر الصرف الاسمي في حين بلغ الدين الخارجي وفق سعر الصرف الموازي 82,601,538 مليون دينار نتيجة زيادة العوائد النفطية مع الحفاظ على ثبات سعر صرف الدين العراقي مقابل العملات الأجنبية، فضلاً عن ما حققه البنك المركزي من دور مهم في برنامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٥

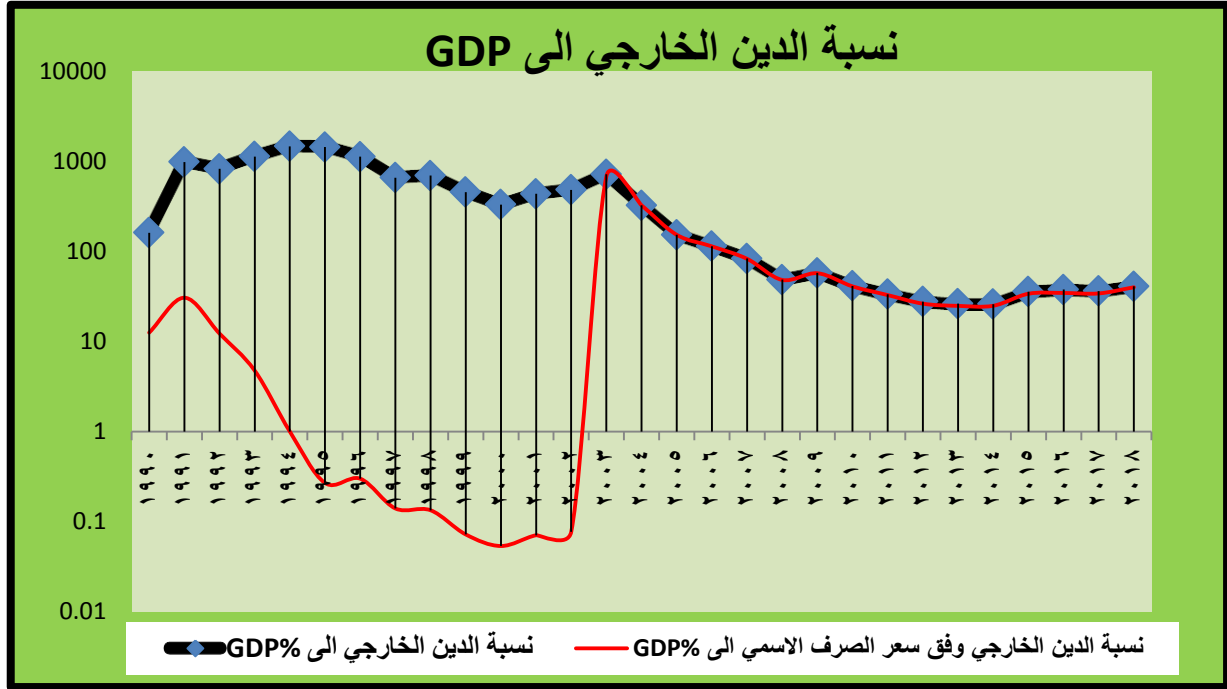
^(١) أحمد بريهي علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، مصدر سابق، ص٨.

^(٢) نور شدهان عدي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية -قسم السياسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٦، ص٤.

^(٣) أحمد حامد جمعة هذال، سقف الدين ضرورة تشريعية، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني التالي،

الذي حصل بموجبه على قروض ميسرة لدعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة واستقرار القطاع المصرفي^(١)، ثم واصل الارتفاع في عام ٢٠١٨ وفق سعر الصرف الموازي ليبلغ نحو (103474683) مليون دينار واما الاسمي فبلغ (101,163,834) مليون دينار.

اما نسبة الدين العام الخارجي وفق سعر الصرف الاسمي والموازي تتبعها من خلال الشكل الاتي :-
الشكل (٤) يوضح نسبة الدين العام الخارجي وفقا لسعر الصرف الاسمي والموازي الى GDP للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

يبين الشكل البياني (٤) نسبة الدين العام الخارجي وفقاً لسعر الصرف الموازي والاسمي الى الناتج المحلي الاجمالي اذ يلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال السنوات الاولى من الدراسة إذ ارتفعت من 12.62% في عام ١٩٩٠ الى 30.82% في عام ١٩٩٢ وفق سعر الصرف الرسمي اما وفق سعر الصرف الموازي فقد ارتفعت من 162.45 الى 991.72% على التوالي، واستمرت بالارتفاع لتبلغ 1480.61% وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وذلك في عام ١٩٩٤ نتيجة حرب الخليج الثانية وما تلاها من عقوبات اقتصادية على العراق، ثم اخذت بالانخفاض لتبلغ ادنى مستوى لها في عام ٢٠٠٠ إذ بلغت 334.13%، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ 724.39% في عام ٢٠٠٣، ثم انخفضت الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة لتبلغ 26.14% في عام ٢٠١٤، ثم اخذت بالتذبذب لتبلغ 36.59% في عام ٢٠١٨، إما وفق سعر الصرف الاسمي فقد انخفضت الى ادنى مستوى لها في عام ٢٠٠٢ لتبلغ 0.08%، ثم اخذت بالانخفاض من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت من 686.98% الى 48.60%، وذلك نتيجة الازمة المالية العالمية

^(١) سمير النصيري، البنك المركزي العراق في مواجهة تحديات الازمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥-٢٠١٧)، ط١، رابطته المعارف العراقية، بغداد، ٢٠١٧، ص١١٤.

في عام ٢٠٠٨، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٩ الى 57.67%، ثم عاودت الانخفاض لتبلغ ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وذلك في عام ٢٠١٣ لتبلغ 25.03%، ثم اخذت بالتذبذب لتستقر عند 34.44% في عام ٢٠١٨، ويلاحظ من الشكل البياتي ان هذه النسبة تتعدى حدود الامان خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) وفقا سعر الصرف الاسمي والموازي باستثناء عام ٢٠٠٨ اذ بلغت 48% وفق سعر الصرف الموازي، إما خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٨) فكانت هذه النسبة ضمن حدود الامان سواء وفق سعر الصرف الموازي ام الاسمي وذلك نتيجة الخطوات التي اتخذتها الحكومة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الازمة المالية في عام ٢٠١٤ التي فرضت ضغوطاً باتجاه المضي قدما في اصلاح الادارة المالية العامة بهدف تعزيز الاستدامة المالية.

اما اسباب تفاقم نمو الدين العام الخارجي في العراق:

هناك مجموعة من الاسباب التي تقف خلف نمو حجم الدين الخارجي في العراق سوف يتم شرحها على النحو الاتي^(١):

١- مديونية حرب الخليج الثانية وان العراق غير ملزم جميعها كونها ديون بغية او كريمة، فضلاً عن العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في حرب الخليج الاولى والثانية مما ادى الى تجميد الارصدة العراقية في الخارج وبالتالي أثر سلباً على هيكل الاقتصاد العراقي واصبح غير قادر على تسديد وخدمه ديونه.

٢- الهبوط المفاجئ في اسعار النفط في الاسواق الدولية والذي انعكس على انخفاض الايرادات النفطية وكما هو معلوم ان الايرادات النفطية تشكل اكثر من 99% من اجمالي الايرادات العامة، وان الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من خروج الاقتصاد العراقي من الاعتماد المطلق على النفط في تمويل عجز الموازنة العامة.

٣- عدم استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في العراق مما ادى الى زيادة تكاليف التسليح.

٤- هدر المال العام بسبب الفساد المالي والاداري المستشري في جميع مؤسسات الدولة وان هذا الفساد يحقق اهداف سياسية، إذ يحتل العراق في مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية المرتبة ١٦١ من اصل ١٦٨ لذا يعد من كثر دول العالم فساداً.

٥- عدم توجيه القروض الجديدة في المشاريع الانتاجية ذات العوائد المالية، اذ يتم انفاق اغلب هذه القروض في الانفاق الجاري الذي يشكل 80% من الموازنة العامة.

٦- تراجع حجم الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي مما ادى الى ارتفاع حجم المديونية في السنوات الاخيرة.

٧- سوء ادارة الدين الخارجي ومن اسبابها ما يأتي:

أ- عدم وجود احصاءات شاملة ودقيقة للدين الخارجي، فضلاً عن غياب التنسيق بين الجهات المسؤولة على ادارة الدين.

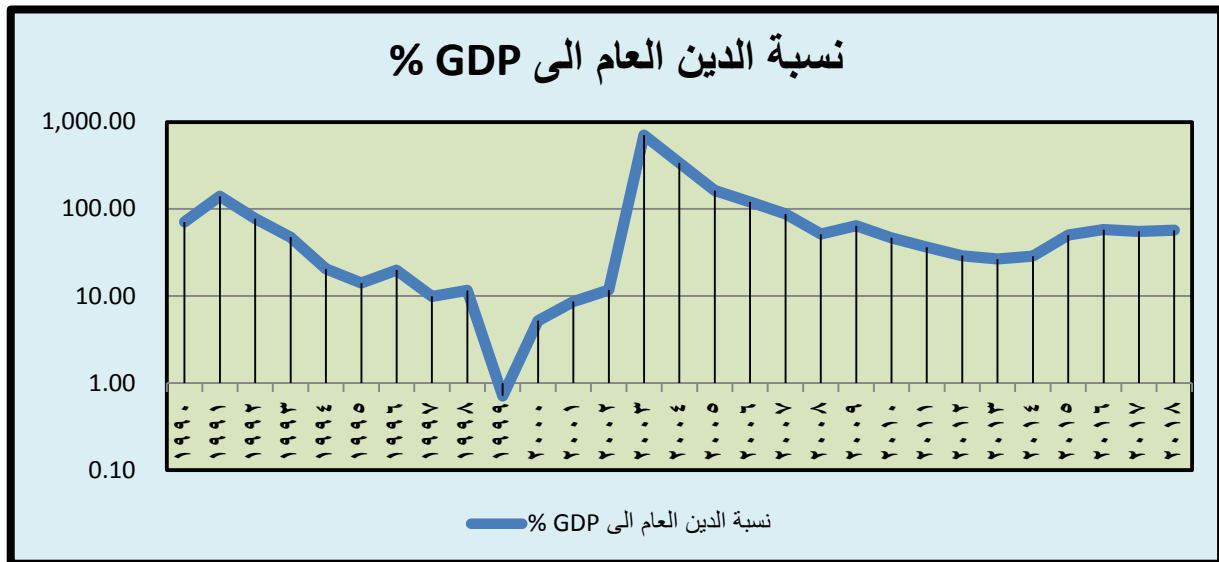
(١) غفران حاتم علوان وريام علي طالب، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، العدد ٢٥، المجلد ١١٣، ٢٠١٩، ص ٤٠٣.

ب- عدم وجود معايير وضوابط متبعة في ادارة الدين الخارجي، فضلاً عن عدم المتابعة والرقابة عن تطور حجم الدين الخارجي.
ج- التوسع الكبير بالتعاقد في القروض الخارجية من قبل القطاع العام وغالباً ما كانت اغلب هذه القروض تفوق الاحتياجات الفعلية للبلد.

ثالثاً : -مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي :

إن هذا المؤشر يمكن قياسه من خلال مقارنة معدل نمو الدين العام مع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لان ارتفاع معدل نمو الدين العام عن معدل النمو الاقتصادي يوحي بعدم القدرة على تحمل تكاليف الدين العام وسترتفع نسبة الدين الى الناتج والعكس صحيح ،ان العبرة من ذلك هو توفير معيار ملائم لبيان القدرة على خدمة الدين دون ان يؤثر على معدل النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، فالمقياس المستخدم في اغلب المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف في تحليل الدين العام والقدرة على النمو الاقتصادي والاستدامة المالية هو إن تكون النسبة المعيارية لعبء الدين الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي آمنة اي اقل من 100% ،بينما نسبة الدين العام الى الصادرات 150% ،في حين تكون هذه النسبة في حدود الامان بالنسبة للدين العام الى الايرادات العامة عند 250% ،ولابد من توفر هذه النسب لأنها تعبر عن السقوف العليا للسلامة المالية والاقتصادية^(١).

الشكل (٥) يوضح نسبة الدين العام الى GDP للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤).

^(١) ميثم العيبي إسماعيل واحمد حامد جمعة هذال ،تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ،مصدر سابق ، ص٣٧٣.

يوضح الشكل (٥) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا مؤشر يعكس نسبة الموارد المتاحة لخدمة الدين من خلال نقل الموارد من انتاج السلع المحلية الى انتاج الصادرات ،وهي نسبة متذبذبة خلال السنوات الاولى من الدراسة ،اذا ارتفعت من 71.16% في عام ١٩٩٠ الى 140.30% عام ١٩٩١ ، ثم انخفضت الى 77.75% في عام ١٩٩٢ ، ثم استمرت بالانخفاض الى ادنى نقطه لها خلال مدة الدراسة لتبلغ 0.71% في عام ١٩٩٩ ، وذلك يعود الى جملة من الاسباب لعل في مقدمتها العقوبات الاقتصادية نتيجة حرب الخليج الثانية وانخفاض الانتاج فضلا عن انخفاض اسعار النفط التي تشكل الجزء الاعظم من الناتج

اما بعد عام ١٩٩٩ بدأت هذه النسبة بالارتفاع لتبلغ اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة عام ٢٠٠٣ إذ بلغت 705.71% وذلك يعود الى دخول العراق مرحلة جديدة بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية وانتعاش سوق النفط العراقي بعد رفع العقوبات التي فرضت عليه في عقد التسعينات ، ثم دخلت هذه النسبة في مرحلة جديدة من الهيمنة النفطية فقد انخفضت من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) إذ انخفضت من 338.91% الى 87.99% وهي نسبة خارج حدود الامان في ظل ريعية الاقتصاد العراقي وارتفاع اسعار وكمية انتاج النفط ، ثم انخفضت هذه النسبة الى 51.43% في عام ٢٠٠٨ وذلك يعود الى تراجع حجم الناتج المحلي بسبب الازمة العالمية التي اودت بانخفاض اسعار النفط من جهة وارتفاع حجم الدين العام في العراق من جهة اخرى ، ثم اخذت هذه النسبة بالارتفاع لتبلغ 64.13% عام ٢٠٠٩ ، ثم انخفضت خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) إذ انخفضت من 46.83% الى 26.58% على التوالي وذلك يعود الى تحسن عوائد النفط بعد الازمة العالمية في عام ٢٠٠٨ فضلا عن زيادة الاعتماد على الدين الداخلي وتراجع حجم الدين الخارجي وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للأوضاع العراقية ، ثم بعد ذلك واجه العراق ازمة مالية واقتصادية نتيجة حرب داعش من جهة وتراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية من جهة اخر إذ اخذت هذه النسبة بالارتفاع لغاية عام ٢٠١٦ فقد ارتفعت من 28.67% الى 58.02% على التوالي وهي نسبة مقبولة من ناحية الامان لأنها لم تتجاوز حدود الامان الدولية ، ثم ارتفعت مره اخر لتستقر عند 56.95% عام ٢٠١٨. والجدول التالي يوضح هذه النسبة ومعدل نمو للدين العام والناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ من البيانات والمعطيات الاحصائية ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة وخارج حدود الامان خلال السنوات الاولى من الدراسة وهذا يوحي بان معدل نمو الدين العام اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكن سرعان ما انخفض نمو الدين العام عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة العقوبات الدولية فضلا عن ازمة انخفاض اسعار النفط في عام ١٩٩٧ ، كذلك يلاحظ ارتفاع هذه النسبة خارج حدود الامان خلال السنوات الاولى من رفع العقوبات الاقتصادية والعقوبات الدولية نتيجة عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي مما احرز انخفاض معدل الانتاج والاعتماد على الصادرات النفطية وهيمنتها على الناتج المحلي الاجمالي ، ويلاحظ ايضا انخفاض هذه النسبة في اغلب السنوات التي تلت الازمة العالمية باستثناء عام ٢٠٠٩ وذلك لتحقيق فوائض مالية نتيجة تحسن اسعار وكمية انتاج النفط خاصة بعد عام ٢٠١٦ .

الجدول (٤) يوضح نسبة الدين العام الى GDP بالاسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) مليون دينار

نسبة الدين العام الى % GDP	حجم الدين العام	بالاسعار الجارية GDP	السنة
71.16	39,796.20	55926.5	1990
140.30	59,557.68	42451.6	1991
77.75	89,500.43	115108.4	1992
47.56	152,968.17	321646.9	1993
20.50	339,903.99	1658325.8	1994
14.11	945,047.97	6695482.9	1995
19.85	1,290,221.12	6500924.6	1996
9.94	1,500,523.69	15093144	1997
11.61	1,988,804.65	17125847.5	1998
0.71	245,457.28	34464012.6	1999
5.20	2,612,905.78	50213699.9	2000
8.67	3,582,170.44	41314568.5	2001
11.77	4,830,326.63	41022927.4	2002
705.71	208,790,720	29585788.6	2003
338.91	180,421,688	53235358.7	2004
162.97	119,834,763	73533598.6	2005
120.54	115,220,021	95587954.8	2006
87.99	98,064,705	111455813.4	2007
51.43	80,763,428	157026061.6	2008
64.13	83,780,757	130643200.4	2009
46.83	75,901,226	162064565.5	2010
36.41	79,129,249	217327107.4	2011
29.04	73,832,715	254225490.7	2012
26.58	72,721,903	273587529.2	2013
28.67	76,386,621	266420384.5	2014
50.21	100,272,103	199715699.9	2015
58.02	118,286,979	203869832.2	2016
55.50	125,421,420	225995179.1	2017
56.95	142,986,752	251064479.9	2018

المصدر البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ونشرات مختلفة لسنوات متعددة

المبحث الثاني: تحليل العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية في العراق

المطلب الاول :-تحليل الموقف المالي في العراق

اولاً:-تحليل مؤشرات المالية العامة في العراق : تعاني الموازنة العامة في العراق من خلل هيكلي مزمن يتمثل في جوانب الموازنة العامة للدولة (النفقات والايرادات) نتيجة تراكم الانفاق الجاري وتزايد سنة تلو الأخرى نتيجة للقرارات الخاطئة الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة ،اذ ارتفع حجم الانفاق العام من 14,179 مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى 17,497 مليون دينار عام ١٩٩١ وكان ذلك بسبب غزو الكويت وزيادة الانفاق العسكري فضلا عن الاضطراب الداخلي في عام ١٩٩١ ،ثم ارتفع الانفاق العام إلى 32,883 مليون دينار في عام ١٩٩٢ وكان ذلك نتيجة التضخم الذي يعدّ أحد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة ،أضف إلى ذلك اعادة بناء ما دمرته الحرب والتزام الحكومة بتوفير بعض مقومات الحياة الرئيسة للمواطنين^(١).

لم يتوقف حجم الانفاق عند الحد الذي بلغه في عام ١٩٩٢ بل واصل الارتفاع خلال المدة ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٥ وهذا الزيادة ترجع إلى التضخم في تلك المدّة ،حيث التجأت الدولة إلى الاصدار النقدي الجديد بعد تعذر المصادر الأخرى عن تغطية تلك الزيادة كمصدر رئيس لتمويل الزيادة في النفقات العامة .

كما استمر حجم النفقات العامة بالارتفاع من 1,498,700 مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى 3,226,927 عام ٢٠٠٢ ولكن هذا الارتفاع تراجع إلى 1,982,548 مليون دينار في عام ٢٠٠٣ وكان ذلك التراجع بسبب توقف المشاريع واغلب الخطط التنموية في تلك المدة نتيجة غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

عاد حجم الانفاق العام مرة أخرى إلى الارتفاع في عام ٢٠٠٤ ليبلغ 32,117,491 مليون دينار وذلك بسبب زيادة حجم الانفاق العسكري نتيجة تدهور الوضع الامني فضلاً عن تعديل رواتب والمخصصات الوظيفية وتمثل ذلك في زيادة التوظيف في القطاعين المدني والامني والتوسع في تأسيس المؤسسات والوزارات ،في حين تراجعت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الاجمالي من 25.3% عام ١٩٩٠ إلى نحو 2.98% عام ٢٠٠٠ وهي ادنى نسبة تتحقق خلال المدّة ١٩٩٠-٢٠١٨ ،ثم تراجع حجم الانفاق العام إلى 52567025 مليون دينار عام ٢٠٠٩ ،وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي انتهجتها السلطة المالية بسبب الازمة المالية في تلك المدّة ،ثم اخذ بالزيادة ليبلغ ذروته 119127555 مليون دينار في عام ٢٠١٣ ، ثم عاود حجم الانفاق العام إلى الانخفاض مره اخر من 115,937,762 مليون دينار عام ٢٠١٤ إلى نحو 73,571,003 مليون دينار في عام ٢٠١٦ وذلك لانخفاض حجم الانفاق الجاري والاستثماري فضلاً عن توقف اغلب اجهزة الدولة في المحافظات التي استولى عليها تنظيم داعش ولكن عاد حجم الانفاق إلى الزيادة مرة اخرى في عام ٢٠١٧ ليبلغ نحو 75,490,115 مليون دينار ،في حين انخفضت نسبة النفقات إلى

^(١) (مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي ،الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي ،ط١، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٨ ،ص١٢٤-١٢٥ .

الناتج المحلي الاجمالي من 43.54% عام 2013 إلى 33.44% في عام 2017، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو 32.21% في عام 2018 .

الجدول (5) يوضح تطور مؤشرات المالية العامة الى GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1990-2018) مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الى GDP%	النفقات العامة	نسبة النفقات الى GDP%	الفاض او العجز	نسبة العجز او الفائض الى GDP%
1990	55926.5	8491	15.18	14179	25.35	-5688	-10.17
1991	42451.6	4228	9.96	17497	41.22	-13269	-31.26
1992	115108.4	5047	4.38	32883	28.57	-27836	-24.18
1993	321646.9	8997	2.80	68954	21.44	-59957	-18.64
1994	1658325.8	25659	1.55	199442	12.03	-173783	-10.48
1995	6695482.9	106986	1.60	690784	10.32	-583798	-8.72
1996	6500924.6	178013	2.74	542542	8.35	-364529	-5.61
1997	15093144	410537	2.72	605802	4.01	-195265	-1.29
1998	17125847.5	520430	3.04	920501	5.37	-400071	-2.34
1999	34464012.6	719065	2.09	1033552	3.00	-314487	-0.91
2000	50213699.9	1133034	2.26	1498700	2.98	-365666	-0.73
2001	41314568.5	1289246	3.12	2079727	5.03	-790481	-1.91
2002	41022927.4	1854585	4.52	3226927	7.87	-1372342	-3.35
2003	29585788.6	2146346	7.25	1982548	6.70	163798	0.55
2004	53235358.7	32982739	61.96	32117491	60.33	865248	1.63
2005	73533598.6	40502890	55.08	26375175	35.87	14127715	19.21
2006	95587954.8	49055545	51.32	38806679	40.60	10248866	10.72
2007	111455813.4	54599451	48.99	39031232	35.02	15568219	13.97
2008	157026061.6	80252182	51.11	59403375	37.83	20848807	13.28
2009	130643200.4	55209353	42.26	52567025	40.24	2642328	2.02
2010	162064565.5	70178223	43.30	70134201	43.28	44022	0.03
2011	217327107.4	108807390	50.07	78757668	36.24	30049722	13.83
2012	254225490.7	119817222	47.13	105139572	41.36	14677650	5.77
2013	273587529.2	113840076	41.61	119127555	43.54	-5287479	-1.93
2014	266420384.5	105364301	39.55	115937762	43.52	-10573461	-3.97
2015	199715699.9	72546345	36.32	82813611	41.47	-10267266	-5.14
2016	203869832.2	53413446	26.20	73571003	36.09	-20157557	-9.89
2017	225995179.1	77335955	34.22	75490115	33.40	1845840	0.82
2018	251064479.9	106569834	42.45	80873189	32.21	25696645	10.24

المصدر: التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة.

ومن خلال بيانات الجدول يلاحظ ارتفاع عجز الموازنة من 5,688 مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى 13,269 مليون دينار عام ١٩٩١، ثم ارتفع إلى نحو 27,836 مليون دينار في عام ١٩٩٢، ثم ارتفع العجز إلى أعلى مستوى له عام ١٩٩٥ وبنسبة (-8.72)% من الناتج المحلي الاجمالي وكان ذلك الارتفاع بسبب تزايد حجم الانفاق لإعادة بناء ما دمرته الحرب، حيث لجأت الحكومة إلى الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة بعد عجز الموارد النفطية ومحدودية الاقتراض عن طريق سندات الخزينة، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد الامر الذي جعل التضخم الجامح يزدهر والذي بلغ ذروته عام ١٩٩٥ حيث ارتفعت الاسعار 700 مرة عما كانت عليه خلال الثمانينات، وتفاقم الوضع الاقتصادي وتجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي 3000 دينار للدولار الواحد. ان وصول الوضع الاقتصادي إلى هذا المستوى المتدني بمثابة انذار وحصول انفجار كبير في الاوضاع الاقتصادية مما اجبر الحكومة العراقية على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعد اعلان الحكومة الموافقة على قرار النفط مقابل الغذاء انخفض سعر الصرف إلى اقل من 500 دينار للدولار الواحد، ومع هذا القبول اصبحت هناك قناعة لدى الحكومة بان الحصار سيستمر لفترة طويلة ولا بد من اتخاذ اجراءات للحيلولة دون عودة الوضع الاقتصادي إلى الحالة التي وصل اليها في عام ١٩٩٥ وبذلك اتجهت الحكومة على تخفيض الانفاق وعدم منح اي زيادة في الرواتب والاجور وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والاعفاءات والتوقف عن اصدار اوراق نقدية اضافية واعادة النظر في الدعم وايقاف المساعدات، وعلى الرغم من هذه الاجراءات المتمثلة بأحداث توازن الموازنة الحكومية والحد من معدلات التضخم والتوقف عن الاصدار النقدي الجديد إلا أن الاقتصاد العراقي بات في مرحلة ركود حاد بسبب المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والاجراءات الأخرى التي اتخذت لسحب لامتصاص السيولة من السوق وزيادة إيرادات الدولة^(١).

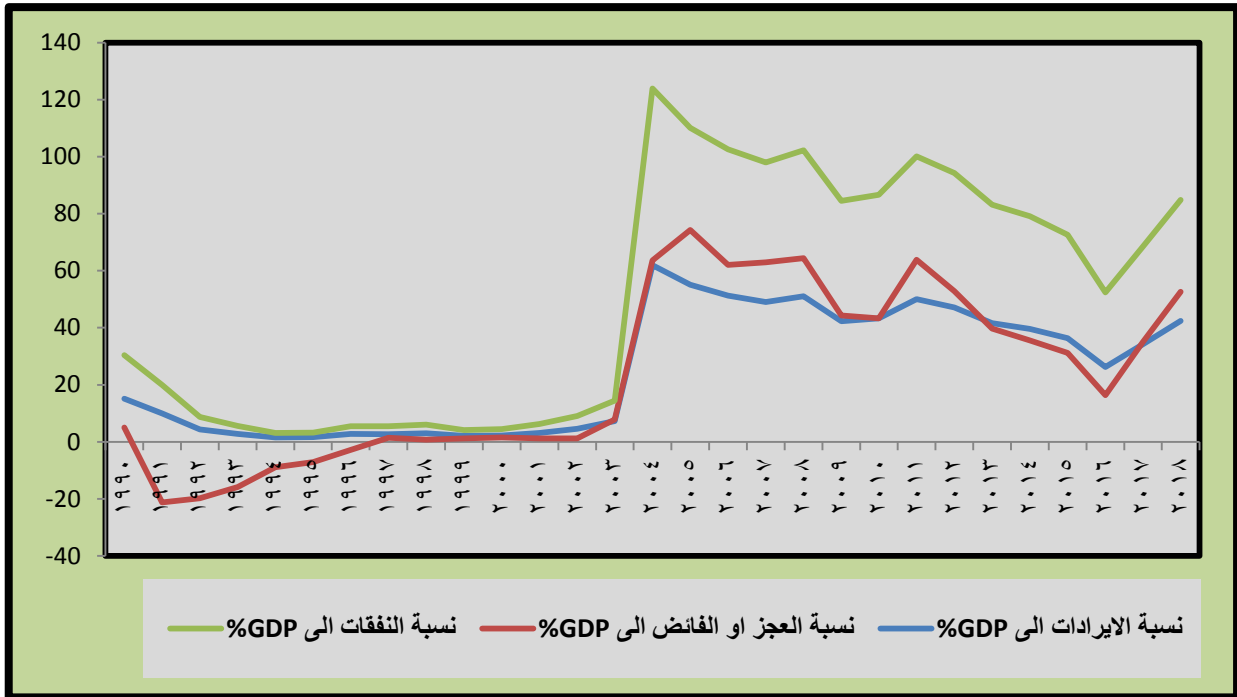
وبعد عام ٢٠٠٣ وبعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروض على العراق خلال التسعينات القرن الماضي ارتفعت عوائد العراق النفطية مما ادى إلى ارتفاع حجم الإيرادات وقد كان حجم الإيرادات يفوق حجم النفقات مما ادى إلى تحقيق فوائض في موازنة العامة وبلغت قيمته 163,798 مليون دينار في عام ٢٠٠٣ وبنسبة (0.55)% من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت الإيرادات متحققة من مصدر واحد في ظل تراجع الإيرادات الأخرى، وأستمر تحقيق الفائض في الموازنة المالية حتى عام ٢٠٠٥ لتبلغ نحو 14,127,715 مليون دينار وبنسبة (19.21)% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وانخفاض حجم الانفاق العام، كما تحقق أعلى فائض في عام ٢٠٠٨ وبقيمة 20,848,807 مليون دينار وبنسبة (13.28)% من الناتج المحلي الاجمالي واستمر هذا الفائض لغاية ٢٠١٢ حيث بلغ نحو 14,677,650 مليون دينار وبنسبة (5.77)% من الناتج المحلي الاجمالي، ثم تراجع الفائض إلى العجز خلال ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦ حيث بلغ 5,287,479 مليون دينار عام ٢٠١٣ ثم 20,157,557 مليون دينار في عام ٢٠١٦ وبنسبة (-1.93) (-9.89)% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وذلك يعزى إلى زيادة الانفاق العسكري وتراجع اسعار النفط فضلا عن تحرير المناطق من سيطرة داعش، ثم تلى ذلك ارتفاع حجم الفائض في الموازنة العامة في عام ٢٠١٧ ليبلغ نحو 1,845,840

(١) لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،، العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢١٦.

مليون دينار وبنسبة (0.82)% من الناتج المحلي الاجمالي وأستمر بالارتفاع ليبلغ نحو 25696645 مليون دينار في عام ٢٠١٨ وبنسبة (10.24)% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك يرجع إلى زيادة العوائد النفطية^(١).

أما الإيرادات العامة فقد ارتفعت من 8,491 مليون دينار في عام ١٩٩٠ إلى 106,986 مليون دينار في عام ١٩٩٥ وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 15.18% إلى 1.60% على التوالي، ثم أخذت الإيرادات العامة بالارتفاع لتبلغ 80,252,182 مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبنسبة 51.11% من الناتج المحلي الاجمالي، وبعد تلك السنة انخفضت الإيرادات إلى 55,209,353 مليون دينار وبنسبة 42.26% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية عام ٢٠٠٨ ولكن بمعدل أقل من معدلات الانخفاض السابقة، ثم عادت إلى الزيادة مرة أخرى لتبلغ قيمتها 113,840,076 مليون دينار وبنسبة 41.61% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٣، وانخفضت الإيرادات خلال المدة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦ لتبلغ 105,364,301 مليون دينار إلى 53,413,446 على التوالي ويرجع ذلك إلى تراجع الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق؛ نتيجة الازمة الامنية التي تعرض لها العراق خلال هذه المدة ثم حققت الإيرادات العامة ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ بقيمة 77,335,955 و106,569,834 مليون دينار على التوالي وذلك يعزى إلى تراجع الانفاق العام لاسيما الاستثماري فضلا عن النفقات الاجتماعية والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل (٦) يوضح نسبة مؤشرات المالية العامة الى GDP



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥).

^(١) مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

واخيراً يتضح من ذلك ان الموازنة المالية في العراق كانت وما تزال مرتبطة بشكل رئيس بالإيرادات النفطية او اسعار النفط التي تتحدد على ضوء العوامل الخارجية والداخلية المتمثلة بأسعار النفط العالمية و كمية الانتاج الداخلية، لذلك فان تغير هذه العوامل ينعكس بصورة مباشرة على الموازنة العامة للدولة، كما ان حالات الفائض التي تحققت بعد عام ٢٠٠٣ ولمدة ١١ سنة لم تُشير إلى تحسن الوضع والاحوال بل تنظيم الموازنة الحكومية التقديري يتم بعجز وعند الشروع في تشغيل وتنفيذ بنود النفقات تبرز مشاكل وصعوبات تعيق عملية التنفيذ مما يجعل انجاز معظم المشاريع الاستثمارية معطل، ومن ذلك يتضح ان اغلب المبالغ المخصصة إلى هذه المشاريع لا تنفق وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض نتيجة تأخر التنفيذ في الانفاق الاستثماري، في حين هيمن العجز في الموازنة ١٧ سنة خلال مدة الدراسة، وبما ان الاستدامة المالية تتطلب تحقيق فوائض مالية متراكمة خلال فترة زمنية طويلة تضمن من خلاله تسديد اعباء الدين العام المستحق سنوياً، إلا أن تحقيق العجز المستدام وعدم تطبيق قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية وعدم وجود المرونة في الموازنة العامة، كما يلاحظ هيمنة نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي على نسبة الإيرادات والعجز او الفائض في الموازنة العامة على الرغم من تحقيق فوائض مالية في الموازنة فقد كانت هذه النسبة مرتفعة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) ومنخفضة خلال السنوات قبل ٢٠٠٣، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العجز او الفائض من الناتج المحلي الاجمالي خلال اغلب فترة الدراسة، كما يلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) وذلك نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على العراق قبل ٢٠٠٣ اما بعد عام ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وهذه جميعها عوامل وشروط عدم تحقيق الاستدامة المالية في العراق نتيجة هيمنة القطاع النفطي على اغلب مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً :- مؤشر الاقتدار المالي والعلاقة بين الدين العام والموازنة العامة:

أن أحد مؤشرات الاقتدار المالي هو نسبة الدين العام إلى الإيرادات إذ تستخدم هذه النسبة في توضيح مدى قدرة الحكومة في خدمة الدين العام لذلك فإن انخفاضها يعني مؤشر إيجابي على قدرة الدولة المالية في خدمة ديونها خلال مدة قصيرة والعكس صحيح في حالة زيادة هذه النسبة^(١). إذ يلاحظ ارتفاع هذه النسبة وبمعدلات عالية خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ إذ ارتفعت من 468.69% إلى 883.34% على التوالي وذلك نتيجة حرب الخليج الثانية وما تلتها من اضطرابات في الوضع الاقتصادي، أما خلال المدة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ فقد شهدت هذه المدة انخفاض في هذه النسبة نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم المعروفة بالنفط مقابل الغذاء فضلاً عن أزمة ١٩٩٧ إذ انخفضت من 724.79% إلى 260.45% على التوالي.

(١) شيماء فاضل محمد وآخرون، قياس أثر الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مصدر سابق، ص ١١٤.

الجدول (٦) يبين مؤشر الاقتدار المالي وعلاقة الدين العام بالموازنة العامة في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) مليون دينار

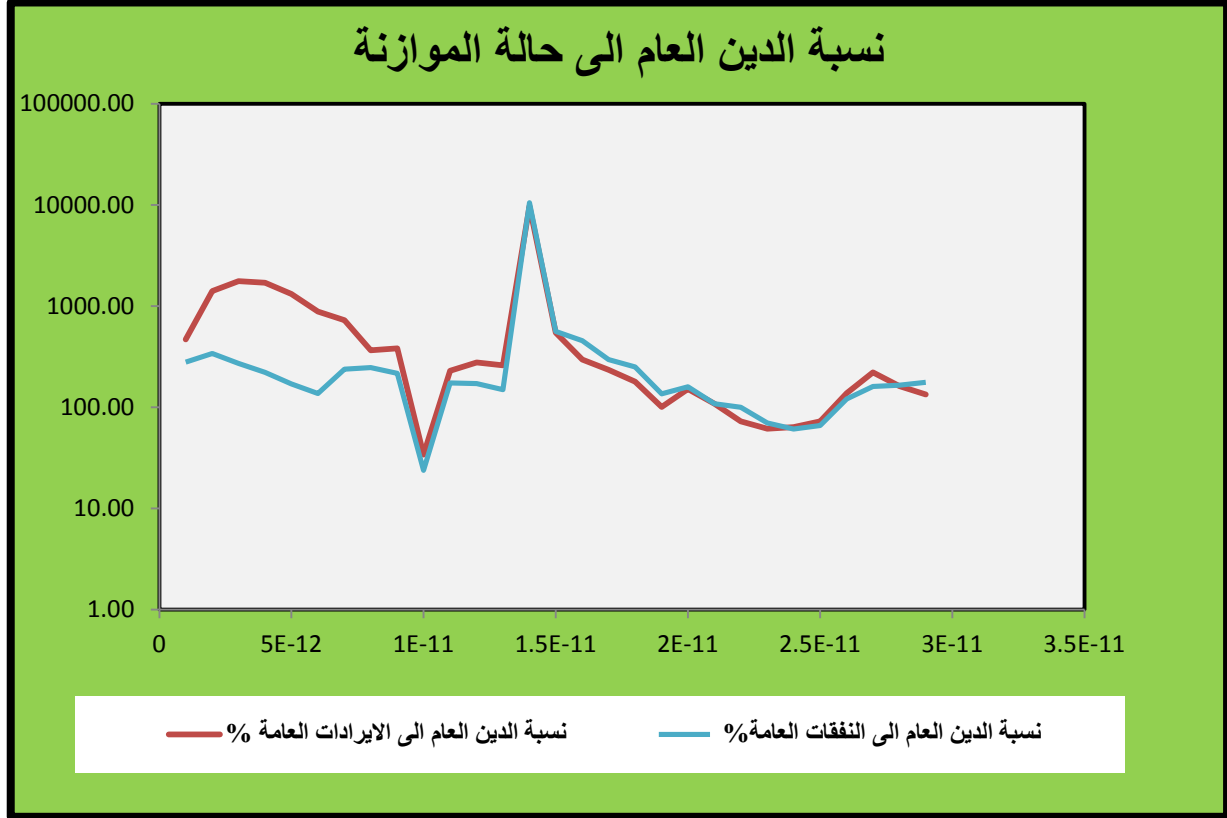
السنة	حجم الدين العام	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفاض او العجز	نسبة الدين العام الى الفائض او الفائض %	نسبة الدين العام الى الايرادات العامة %	نسبة الدين العام الى النفقات العامة %
1990	39796.20	8491	14179	-5688	-699.65	468.69	280.67
1991	59557.68	4228	17497	-13269	-448.85	1408.65	340.39
1992	89500.43	5047	32883	-27836	-321.53	1773.34	272.18
1993	152968.17	8997	68954	-59957	-255.13	1700.21	221.84
1994	339903.99	25659	199442	-173783	-195.59	1324.70	170.43
1995	945047.97	106986	690784	-583798	-161.88	883.34	136.81
1996	1290221.12	178013	542542	-364529	-353.94	724.79	237.81
1997	1500523.69	410537	605802	-195265	-768.46	365.50	247.69
1998	1988804.65	520430	920501	-400071	-497.11	382.15	216.06
1999	245457.28	719065	1033552	-314487	-78.05	34.14	23.75
2000	2612905.78	1133034	1498700	-365666	-714.56	230.61	174.34
2001	3582170.44	1289246	2079727	-790481	-453.16	277.85	172.24
2002	4830326.63	1854585	3226927	-1372342	-351.98	260.45	149.69
2003	208790720	2146346	1982548	163798	127468.42	9727.73	10531.43
2004	180421688	32982739	32117491	865248	20852.02	547.02	561.76
2005	119834763	40502890	26375175	14127715	848.22	295.87	454.35
2006	115220021	49055545	38806679	10248866	1124.22	234.88	296.91
2007	98064705	54599451	39031232	15568219	629.90	179.61	251.25
2008	80763428	80252182	59403375	20848807	387.38	100.64	135.96
2009	83780757	55209353	52567025	2642328	3170.72	151.75	159.38
2010	75901226	70178223	70134201	44022	172416.58	108.15	108.22
2011	79129249	108807390	78757668	30049722	263.33	72.72	100.47
2012	73832715	119817222	105139572	14677650	503.03	61.62	70.22
2013	72721903	113840076	119127555	-5287479	-1375.36	63.88	61.05
2014	76386621	105364301	115937762	-10573461	-722.44	72.50	65.89
2015	100272103	72546345	82813611	-10267266	-976.62	138.22	121.08
2016	118286979	53413446	73571003	-20157557	-586.81	221.46	160.78
2017	125421420	77335955	75490115	1845840	6794.82	162.18	166.14
2018	142986752	106569834	80873189	25696645	556.44	134.17	176.80

المصدر: التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض نسبة الدين العام إلى الايرادات خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، إذ انخفضت النسبة من 547.02% إلى 72.50% وأن سبب هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع عوائد النفط بعد رفع العقوبات الاقتصادية والاعتماد عليه في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن استخدامها في تسديد الديون التي

تكبدها العراق من عقد التسعينات، ولكن هذه النسبة عاودت الارتفاع من جديد خلال السنوات اللاحقة ولكن بمعدل أقل من السنوات السابقة لتصل في نهاية ٢٠١٧ إلى 162.18%، ثم واصلت الارتفاع لتبلغ 134.17% عام ٢٠١٨، هذا مؤشر سلبي على قدرة الدولة في خدمة ديونها.

الشكل (٧) يوضح نسبة الدين العام الى حالة الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦).

أما نسبة الدين العام إلى النفقات هي الأخرى لم تختلف عن نسبة الدين العام إلى الإيرادات، إذ كانت هذه النسبة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) إذ انخفضت من 280.67% إلى أدنى نقطة لها 23.75% عام ١٩٩٩ نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق من عقوبات دولية وازمات مالية، ثم انخفضت من 561.76% في عام ٢٠٠٤ إلى 65.89% في عام ٢٠١٤، ولكن هذه النسبة عاودت الارتفاع مرة آخر لتبلغ 166.14% في نهاية عام ٢٠١٧ لترتفع إلى 176.80% عام ٢٠١٨. في حين كانت نسبة الدين إلى عجز الموازنة وفائضها مرتفع بصورة غير معتادة وتشكل معوقات أمام تحقيق الاستدامة المالية

أما العلاقة بين الموازنة العامة والدين العام فإن الدين العام يرتبط بعلاقة قوية (موجبة) مع حالة الموازنة وخاصة في حالة العجز، إذ إنه يمثل مجموع العجزات المالية المتراكمة، والذي غالباً ما يمول من الموارد المالية المتاحة في البلد، فعندما لم تغطي حصيلة الإيرادات العامة (الضرائب) النفقات العامة فإن ذلك يؤدي إلى ظهور العجز في الموازنة العامة، كما أن الدين العام يمثل المبالغ المتراكمة التي اقترضتها الحكومة

لتمويل عجز سنوات سابقة^(١)، وبما ان الدين العام مرتبط ارتباطاً وثيقاً وكليا بالموقف المالي فإن العلاقة بينهما تكون عكسية في حالة الفائض في الموازنة فكلما ارتفع الفائض في الموازنة انخفض حجم او خدمة الدين العام، وطردية في حالة العجز في الموازنة فكلما زاد عجز الموازنة ادى الى زيادة حجم الدين العام لتمويل ذلك العجز^(٢).

من خلال بيانات الجدول (٦) وخلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) شهدت الموازنة العامة عجزاً ويعود ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية مرّ بها العراق خلال تلك المدة كالعقوبات والعقوبات الاقتصادية الذي سبب الدمار في البنى التحتية والمنشآت الخدمية والصناعية وأصبح العراق تحت تأثير العقوبات الاقتصادية والعجز في المواد التمويلية مما جعل الحكومة تمول العجز بالإصدار النقدي الجديد الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بحدود الثلثين نتيجة انخفاض انتاج النفط بنسبة (85%) عما كان عليه قبل الحرب وبذلك تعرض الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام في تصدير النفط والتعطيل شبه الكلي في المؤسسات الانتاجية والاستثمارية فضلاً عن استنفاد احتياطي العملات الاجنبية^(٣).

ولكن خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٢ حققت الموازنة العامة فائضاً بسبب رفع العقوبات الدولي عن العراق وزيادة عوائد النفط، وفي المقابل نلاحظ انخفاض حجم الدين العام خلال تلك المدة من 208790720 مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى 72721903 مليون دينار في عام ٢٠١٣ ولكن سرعان ما ازداد من 76386621 مليون دينار عام ٢٠١٤ إلى 125421420 مليون دينار عام ٢٠١٧ نتيجة زيادة العجز من 10573461- مليون دينار في عام ٢٠١٤ إلى 20157557- مليون دينار في نهاية ٢٠١٦، ثم بلغ الفائض 1845840 مليون دينار في عام ٢٠١٧ ثم ارتفع الى 25696645 مليون دينار عام ٢٠١٨.

وعليه يتطلب تحقيق الاستدامة المالية ان يزيد معدل الفائض الاولي والمستقبلي عن معدل العجز الاولي والمستقبلي بما يكفل الفارق بين حجم الدين العام في أول المدة وحجم الدين في آخر المدة، ولكي يتحقق هذا فإنه ينبغي على الحكومة ألا تقوم بتسديد الدين من خلال الاستدانة وبالتالي فإن شرط الاستدامة يتحقق تبعاً لقيود الموازنة الزماني عندما تحقق الحكومة في المستقبل فائض قادر على تسديد مدفوعات الدين العام^(٤).

^(١) بول آسامويلسون وآخرون، ترجمة هشام عبدالله، الاقتصاد ترجمة الطبعة الخامسة عشر، ط١، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٦٦١.

^(٢) ميثم العبيبي إسماعيل واحمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مصدر سابق، ص ٣٧١.

^(٣) محمد سلمان محمد البروراري وآخرون، محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠١٤، مجلة كلية الادارة والاقتصاد صلاح الدين - اربيل، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٢٠٣.

^(٤) عمرو محمد محمود سليمان، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

المطلب الثاني تحليل العوامل المؤثرة على العوائد المالية في العراق

اولاً: -تأثير اسعار النفط في الاداء المالي :

تشكل تقلبات اسعار النفط أحد اهم العوامل المؤثرة على الاوضاع المالية في الاسواق الدولية وتمثل تحدياً يواجه معظم الدول النفطية وذلك لارتباط خطط التنمية بتدفقات اليرداد النفطي، إذ ان تقلبات اسعار النفط الخام تحكمها عوامل خارجية تثير العجزات المالية المتركمة لمستويات مقلقة مما يترتب عليه زيادة حجم المديونية لتغطية هذه العجزات سواء كان عن طريق الدين الداخلي ام الخارجي^(١).

وبالنظر إلى ضعف امكانيات العراق الذاتية في انتاج النفط فقد اضطر إلى الاعتماد على الشركات بشكل كامل وتم منح هذه الشركات حقوق شاملة في تحديد مستويات الانتاج والاسعار والتصدير، في حين انحصر دور الحكومة العراقية على تقاضي ضريبة على الوحدة المنتجة والمصدرة، الامر الذي أدى إلى فقدان الحكومة العراقية التحكم بمسارات القطاع القائد في اقتصادها، وعلى ضوء ذلك تم تنويع السلوك العام بالسلوك الريعي^(٢).

فيما يختلف توزيع الربح النفطي بين الدول المصدرة للنفط والمستهلكة له تبعاً لاختلاف اسعار النفط الخام، اذ كلما ارتفع سعر برميل النفط الخام ارتفع نصيب الدول المصدرة من ذلك الربح، والعكس هو صحيح، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٠ كان برميل المنتجات المكررة يباع إلى المستهلك النهائي في الدول التي كونت المجموعة الاوربية (EC) بسعر 11.42 دولار، وباستقطاع التكاليف الكلية بما فيها ارباح الشركات الوسيطة يصبح الربح الصافي 7.06 دولار، اذ يوزع هذا الربح بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ومن ذلك الربح لم تحصل الدول المنتجة للنفط على اكثر من 1.42 دولار اي ما يعادل 23%، بينما تحصل الدول المستهلكة من الضرائب التي تفرضها على المنتجات النفطية والتي تمثل نسبة من صافي الربح النفطي على 4.56 دولار وهو ما يعادل 77%، ولكن بعد هذه المدّة ارتفع الربح النفطي الذي تحصل عليه الدول المنتجة بالمقارنة مع الدول المستهلكة نتيجة تأميم النفط وغيرها من العوامل، فيما يعدّ سعر النفط ومن ثم عوائده، من اهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الدول المنتجة للنفط، فحصيللة الصادرات النفطية قد تبلغ بل تتجاوز 80% من اجمالي حصيلة الصادرات والموازنات المالية في اغلب الدول المنتجة ومنها العراق، كما تعدّ العامود الفقري للجسد الاقتصاد وللنتاج القومي الاجمالي وللنشاط الاقتصادي في تلك الدول بصورة عامة^(٣).

(١) احمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مصدر سابق، ص٤.

(٢) عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٣٦.

(٣) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١١٣.

الجدول (٧) يوضح تأثير اسعار النفط في الاداء المالي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) مليون دينار

السنة	اسعار النفط	الايرادات العامة	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	الفاض او العجز
1990	22.26	8491	4110	48.40	-5688
1991	18.62	4228	1965	46.48	-13269
1992	18.44	5047	2191	43.41	-27836
1993	16.33	8997	2869	31.89	-59957
1994	15.53	25659	4981	19.41	-173783
1995	16.86	106986	27195	25.42	-583798
1996	20.29	178013	57705	32.42	-364529
1997	18.68	410537	199890	48.69	-195265
1998	12.28	520430	169023	32.48	-400071
1999	17.48	719065	234649	32.63	-314487
2000	27.6	1133034	458157	40.44	-365666
2001	23.12	1289246	580160.7	45.00	-790481
2002	24.36	1854585	1020022	55.00	-1372342
2003	28.1	2146346	1841458	85.80	163798
2004	36.05	32982739	32627203	98.92	865248
2005	50.64	40502890	39480069	97.47	14127715
2006	61.08	49055545	46534310	94.86	10248866
2007	69.08	54599451	51701300	94.69	15568219
2008	94.4	80252182	75358291	93.90	20848807
2009	61.06	55209353	48871708	88.52	2642328
2010	77.45	70178223	66819670	95.21	44022
2011	103	108807390	98090214	90.15	30049722
2012	107	119817222	116597076	97.31	14677650
2013	103	113840076	110677542	97.22	-5287479
2014	94.9	105364301	97072410	92.13	-10573461
2015	44.7	72546345	51312621	70.73	-10267266
2016	36	53413446	44267060	82.88	-20157557
2017	49.3	77335955	65155570	84.25	1845840
2018	65.6	106569834	95619121	89.72	25696645

المصدر البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة

-وزارة المالية،دارة الموازنة العامة،التقارير السنوية للوزارة .

تبين المعطيات الاحصائية في الجدول (٧) ان اسعار النفط شهدت تطورات خلال السنوات الاولى من الدراسة إذ انخفضت من (22.26) دولار عام ١٩٩٠ الى (16.86) دولار عام ١٩٩٥ ويعود ذلك الى اسباب متعددة لعل في مقدمتها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق مما ادى الى انقطاع العراق عن العالم الخارجي مما اسفر عن تراجع كمية الانتاج المصدرة الى الخارج،وفي هذه الفترة تحرك مجلس

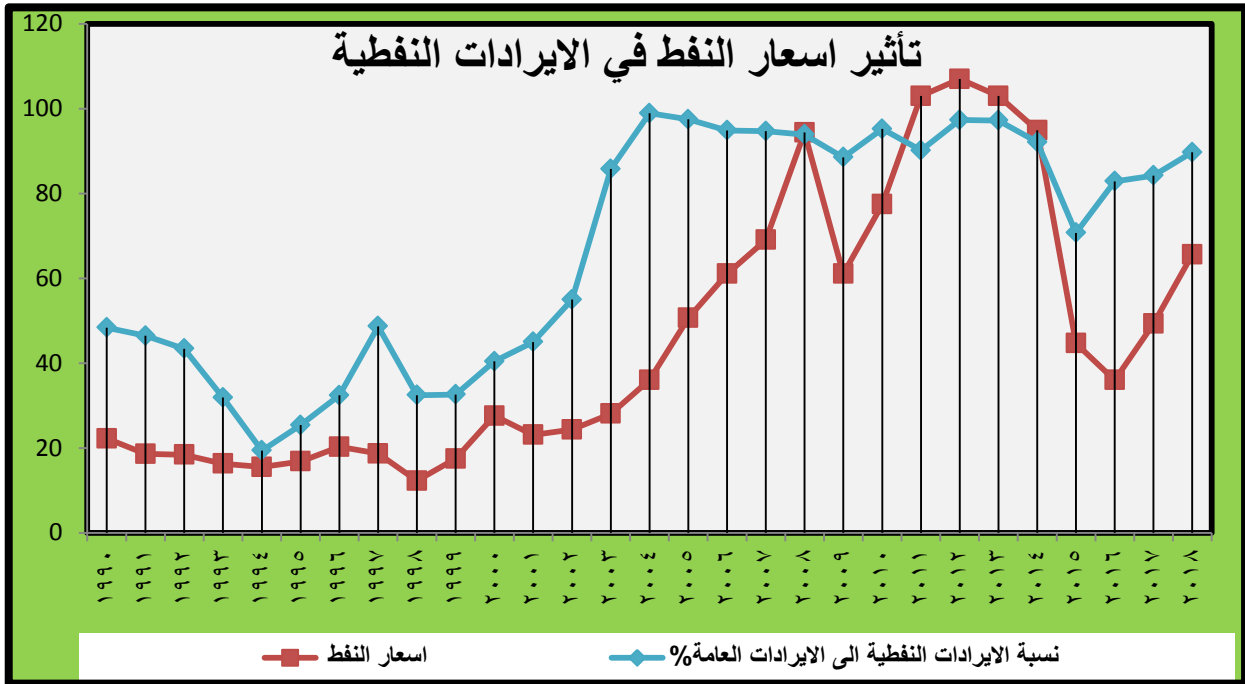
الامن الدولي بعد قيام العراق بغزو الكويت مديناً لهذا الغزو ومعتبراً اياه خرقاً لميثاق الامم المتحدة وعدواناً مسلحاً على دولة عضو في الامم المتحدة، وبذلك اتخذ المجلس بحق العراق اكثر من 30 قراراً، 12 منها قبل حرب عام 1990، و20 قرار بعد انتهاء الحرب في عام 1991، فالقرار 661 الصادر في عام 1990 ينص على اعلان المقاطعة الشاملة في المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية والعسكرية، وأستثنى من ذلك في الفقرة الثامنة منه بعض المواد ذات الطابع الانساني، كما نص على تشكيل لجنة مهمتها تنفيذ العقوبات والاشراف عليها في العراق، ثم جاء القرار 670 ليشمل كل وسائل النقل بما في ذلك الحظر الجوي ومنع الدول من الطيران من وإلى العراق، وبعد ذلك صوت المجلس على القرار 687 لعام 1991 من قبل 12 دولة، حيث اكد على التزام العراق بدفع تعويضات الحرب، واتخذ المجلس قرار 706 الذي نشاه بموجبه آلية لبيع النفط العراقي عن طريق الولايات المتحدة دون التدخل من قبل الحكومة العراقية وبذلك وضعت العائدات النفطية في صندوق خاص بأشرف الولايات المتحدة، حيث لا تتجاوز المبيعات 1.6 مليار دولار، وقسمت العائدات النفطية بنسبة 65% للسكان المدنيين، و30% للتعويضات، و5% لنفقات الولايات المتحدة، تم جاء بعد ذلك القرار 986 المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء وذلك في عام 1996، حيث تضمن بيع ما قيمته 2 مليار دولار لمشتريات السلع الضرورية، وبذلك ارتفعت اسعار النفط بعد هذا القرار الى 20.29 دولار، ثم عاودت اسعار النفط الى الانخفاض لتصل الى ادنى نقطة لها خلال مدة الدراسة إذ بلغت نحو 12.28 دينار عام 1998 نتيجة الازمة العالمية للنفط 1997 إذ انخفضت في هذه العام اسعار النفط في السوق العالمية، ثم اخذت اسعار النفط بالارتفاع لتبلغ 27.6 دولار عام 2000، ثم انخفضت الى 23.12 دولار بعدما اعترضت الولايات المتحدة وبريطانيا على الرفع النهائي للعقوبات على العراق بعد محاولة مجلس الامن تخفيضها عن طريق النفط مقابل الغذاء، واقترحت هذه الدول مشروع عقوبات عرف بالعقوبات الذكية في مجلس الامن لإعادة هيكلة العقوبات الاقتصادية وذلك في 22/5/2001 ولكن هذا المشروع انتقد من دول مجلس الامن وتم تبني القرار 1409 الصادر في سنة 2002 والذي تضمن تمديد العمل بقرار النفط مقابل الغذاء⁽¹⁾، ونتيجة ذلك ارتفع سعر النفط العراقي الى 24.36 دولار عام 2002.

اما بعد 2003 اخذت اسعار النفط العراقي بالارتفاع نتيجة رفع الحظر الدولي عن العراق إذ ارتفعت اسعار النفط من 28.1 دولار عام 2003 الى 94.4 دولار عام 2008، ثم انخفضت الى 61.06 دولار عام 2009، ثم ارتفعت الى اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة الازمة العالمية 2008 مما تمخض عنها ارتفاع اسعار النفط لتبلغ 107 دولار عام 2012، ثم انخفضت 36 دولار عام 2016 وذلك نتيجة الازمة العالمية في عام 2014 نتيجة سيطرة داعش على اغلب المدن العراقية وتصدير كميات كبيرة من النفط بالإضافة الى الازمة بين ايران والولايات المتحدة التي تمخض عنها انخفاض اسعار النفط فضلاً عن انتاج النفط الاحفوري، ثم ارتفعت لتستقر عند 65.6 دينار عام 2018، ثم انخفضت الى معدلات فترة التسعينات في الوقت الحالي.

(1) منال علي عاقل، الارهاب الاقتصادي الدولي دراسة تحليلية لأثاره على التنمية الاقتصادية في سورية، بحث اعد لنيل درجة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2014، ص 117-120.

اما بالنسبة الى تأثير اسعار النفط في الاداء المالي فنلاحظ ان حصيلة الايرادات النفطية تراجعت الى 1965 مليون دينار في عام 1991 وكان ذلك نتيجة العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية وعمليات الدمار في المنشآت النفطية، اما نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة فقد بلغت 46.5% وكانت النسبة منخفضة نتيجة تراجع الايرادات العامة في عام 1991 ونتيجة ذلك ارتفع عجز الموازنة الى- 13269 مليون دينار، ثم ادى استئناف تصدير النفط بموجب مذكرة التفاهم الى ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية في عامين (1996 و1997) فقد عادت الايرادات النفطية الارتفاع من (577.05 الى 1998.90) مليون دينار وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة من 32.4% الى 48.6% على التوالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى انخفاض عجز الموازنة من - 364529 الى 195265 مليون دينار على التوالي، ثم احرزت ازمة اسعار النفط في عام 1998 الى انخفاض الايرادات النفطية الى 169023 مليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية مما ادى الى تراجع نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة الى 32.6% مما ترتب على ذلك ارتفاع حجم العجز في الموازنة الاتحادية الى 400071 مليون دينار لنفس السنة والشكل الآتي يوضح تأثير اسعار النفط في الايرادات النفطية.

الشكل (٨) يوضح تأثير اسعار النفط في الايرادات النفطية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) (٢)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

من خلال هذا التحليل يتضح من الشكل بان ضخامة الايرادات النفطية ونسبة مساهمتها في الايرادات العامة هي وراء حالة استقرار حالة الموازنة العامة، وان هذا الوضع ينبى بوجود اختلال في هيكل الايرادات العامة وامكانية حدوث ازمة او العجز مع اي ظرف طارئ وهو ما يعكسه الوضع في عقد التسعينات

ولغاية ٢٠٠٢ نتيجة تقليص الإيرادات النفطية بسبب العقوبات الدولية ومنع تصدير النفط العراقي، فضلاً عن توسع السياسة المالية في الاصدار النقدي لتمويل نفقاتها.

اما بعد عام ٢٠٠٣ وبعد رفع الحظر والعقوبات الدولية عن العراق، اذ يلاحظ من الشكل البياني ارتفاع اسعار النفط ومن ثم الإيرادات النفطية ونسبه مساهمها في الإيرادات العامة فقد ارتفعت الى 1841458 مليون دينار وارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى 85.80% ونتيجة لذلك حققت الموازنة فائض بلغ 163798 مليون دينار نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية واسعار النفط، ثم استمرت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بالارتفاع لتصل الى 98.92% عام ٢٠٠٤، ثم سجلت الإيرادات النفطية اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨ اذ بلغت 75358291 مليون دينار ولكن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بلغت 93.90% وبلغ الفائض في الموازنة العامة 20848807 مليون دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط، اما في عام ٢٠٠٩ فقد حققت الإيرادات النفطية انخفاضا بلغ 48871708 مليون دينار بسبب انخفاض الاسعار النفطية كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة الى 88.52% نتيجة لانخفاض اسعار النفط بفعل الازمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في تلك السنة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلدان النفطية، اما في عام ٢٠١١ فقد شهدت الاسعار النفطية تزايدا محسوس اذ بلغت 103 دولار لكن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت 90.15%، ثم استمرت اسعار النفط بالارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة لتبلغ 107 دولار عام ٢٠١٢ اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة نحو 97.31%، ثم استمرت اسعار النفط بالانخفاض لتبلغ 103 دولار عام ٢٠١٣ وكانت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة مرتفعة اذ بلغت 97.22%، ثم انخفضت اسعار النفط الى 44.7 دولار عام ٢٠١٥ نتيجة الازمة العالمية لعام ٢٠١٤ اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة نحو 70.73%، ثم اشتدت الازمة المالية العالمية لتسبب انهيار في اسعار النفط لتبلغ نحو 36 دولار عام ٢٠١٦ ولكن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت 84.25% نتيجة لزيادة كمية انتاج النفط لتعويض انخفاض اسعار النفط، ثم اخذت اسعار النفط تتعافى نتيجة السياسات التي اتخذتها منظمة اوبك فضلا عن تعافي الطلب العالمي للنفط اذ بلغت اسعار النفط في عام ٢٠١٨ نحو 65.6 دولار وكانت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية 89.72% مما ادى الى تحقيق فوائض مالية فقد بلغ 25696645 مليون دينار، اما في الوقت الحالي فان اسعار النفط بلغت مستويات متدنية للغاية نتيجة لعوامل خارجية وسياسية.

ان ما استنتجته دراسات سابقة ان ارتفاع سعر النفط بنسبة 10% تؤدي الى تحسن سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد المصدر للنفط بمقدار 5% ولكن سعر الصرف الحقيقي في العراق اعلى استجابة لزيادة سعر النفط من هذه النسبة، ويعود ذلك الى التضخم العارم الذي شهده العراق خلال السنوات الدراسة، اذ ان التضخم الذي شهده العراق خلال فترة الحصار انتهى بخفض كبير في سعر الصرف الحقيقي لان سعر

الصرف الاسمي كان يتراجع بأسرع من التضخم والمعروف ان العلاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم وسعر النفط، لذلك واجه العراق ضغوط انخفاض الدولار وصعود اسعار النفط^(١).

ثانياً: -نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي : توضح هذه النسبة مدى قرب البلد المدين من الافلاس*^(٢) لان قيمة الصادرات تعكس مدى قدرة البلد على توفير العملات الاجنبية لخدمة ديونه، ويعدّ البنك الدولي البلد في حالة حرجة اذا يتجاوز حجم مديونيته إلى الصادرات نسبة 200%. ويمكن ان يعد مؤشر استدامة، لان ارتفاع هذا المؤشر يوحي على ان الديون اصبحت أكبر من موارد البلد الرئيسية من العملات الأجنبية، كما يوحي على ان البلد قد يواجه مشاكل في خدمة ديونه تجاه الدائنين^(٣). وترى النظرية التقليدية الحديثة للتجارة ان الصادرات السلعية غير النفطية تحفز النمو الاقتصادي من خلال التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية التي تحسن بدورها الانتاج وكفاءته، ويمكن للنمو الاقتصادي القائم على الصادرات النفطية ان يوسع القاعدة الانتاجية والصناعية اذا تم ادراك خطورة استمرار اعتماد الاقتصاد على المورد الريعي المتذبذب من النفط خصوصاً وانه مورد ناضب وغير متجدد وحق مكتسب لا بد من ان تستفيد منه جميع الاجيال^(٤).

تظهر بيانات الجدول (١٨) أن الصادرات السلعية تزايدت بشكل ملحوظ خلال التسعينات القرن الماضي إذ ازدادت من 8.0808 مليون دينار عام ١٩٩١ وبنسبة 0.019035% الى 11.1888 مليون دينار عام ١٩٩٢ وبنسبة 0.00972% وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة العقوبات الدولية بسبب حرب الخليج الثانية، ثم انخفضت الى 9.9456 مليون دينار عام ١٩٩٣ وبنسبة 0.003092% واخذت بالتذبذب لتستقر عند عام ١٩٩٦ إذ بلغت 15.8508 مليون دينار وبنسبة 0.000244%، وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي بموجبها سمح للعراق تصدير النفط بكميات محدود وتحت اشراف المجتمع الدولي اخذت الصادرات غير النفطية بالارتفاع لسد فجوة الصادرات النفطية إذ ارتفعت من 100.0776 مليون دينار عام ١٩٩٧ الى 950.1156 مليون دينار عام ٢٠٠٠ وبنسبة 0.000663-0.001892% على التوالي وذلك نتيجة الازمة العالمية التي اودت بأسعار النفط الى الانخفاض مما ترتب عليها زيادة الصادرات غير النفطية على الرغم من تدهور قيمة الدينار العراقي خلال تلك الفترة.

*الافلاس في اللغة مصدر افلس يفلس، ويقال افلس الرجل اذا صار ذا فلوس بعد ما كان ذا دراهم ودنانير، والمفلس من لا درهم له ولا متاع. أما في الاصطلاح هو من لا مال له اصلاً وعلية ديون، بمعنى اخر ان يكون الدين اكثر من مال الشخص الذي عليه ديون.

(١) احمد ابريهي علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢) جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ط ١، دار اسامة ودار المشرق الثقافي، عمان، ٢٠٠٦، ص ٤٩-٥٠.

(٣) مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)، مصدر سابق، ص ٥.

(٤) هيثم عبد القادر الجنابي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١١)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٦، ٢٠١٥، ص ١٤٦.

الجدول (٨) يوضح حجم الصادرات غير النفطية ونسبتها الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الصادرات غير النفطية (مليون دينار)

السنة	GDP بالأسعار الجارية	الصادرات غير النفطية بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP %	نسبة الدين العام الى الصادرات غير النفطية %	نسبة الدين الداخلي الى الصادرات غير النفطية %	نسبة الدين الخارجي الى الصادرات غير النفطية %
1990	55926.5	-	-	-	-	-
1991	42451.6	8.0808	0.019035	737027	575104	161923.1
1992	115108.4	11.1888	0.00972	799910.9	673155.3	126755.6
1993	321646.9	9.9456	0.003092	1538049	1383486	154562.5
1994	1658325.8	18.3372	0.001106	1853631	1762766	90864.41
1995	6695482.9	10.878	0.000162	8687700	8521677	166022.9
1996	6500924.6	15.8508	0.000244	8139785	8016289	123496.1
1997	15093144	100.0776	0.000663	1499360	1478159	21201.24
1998	17125847.5	120.9012	0.000706	1644983	1625962	19021.85
1999	34464012.6	299.3004	0.000868	82010.34	73678.15	8332.191
2000	50213699.9	950.1156	0.001892	275009.2	272165.5	2843.736
2001	41314568.5	768.2976	0.00186	466247.8	462436	3811.731
2002	41022927.4	1116.083	0.002721	432792.9	429948.7	2844.11
2003	29585788.6	1360476	4.59	15346.89	407.48	14939.41
2004	53235358.7	159830	0.300233	112883.5	3792.58	109090.9
2005	73533598.6	174811	0.237729	68551.04	3772.05	64778.99
2006	95587954.8	337410	0.352984	34148.37	1673.15	32475.22
2007	111455813.4	372735	0.334424	26309.5	1393.67	24915.82
2008	157026061.6	608430	0.387471	13274.07	732.30	12541.76
2009	130643200.4	346912	0.265542	24150.43	2431.17	21719.26
2010	162064565.5	450450	0.277945	16850.09	2038.14	14811.95
2011	217327107.4	699660	0.321939	11309.67	1064.35	10245.32
2012	254225490.7	342804	0.134842	21537.88	1909.98	19627.89
2013	273587529.2	395740.4	0.144649	18376.16	1075.33	17300.82
2014	266420384.5	515372	0.193443	14821.65	1847.21	12974.43
2015	199715699.9	452706	0.226675	22149.5	7100.15	15049.35
2016	203869832.2	313230	0.153642	37763.62	15120.6	22643.02
2017	225995179.1	345609.6	0.152928	36289.91	13795.56	22494.35
2018	251064479.9	1211786	0.482659	11799.67	3451.34	8348.322

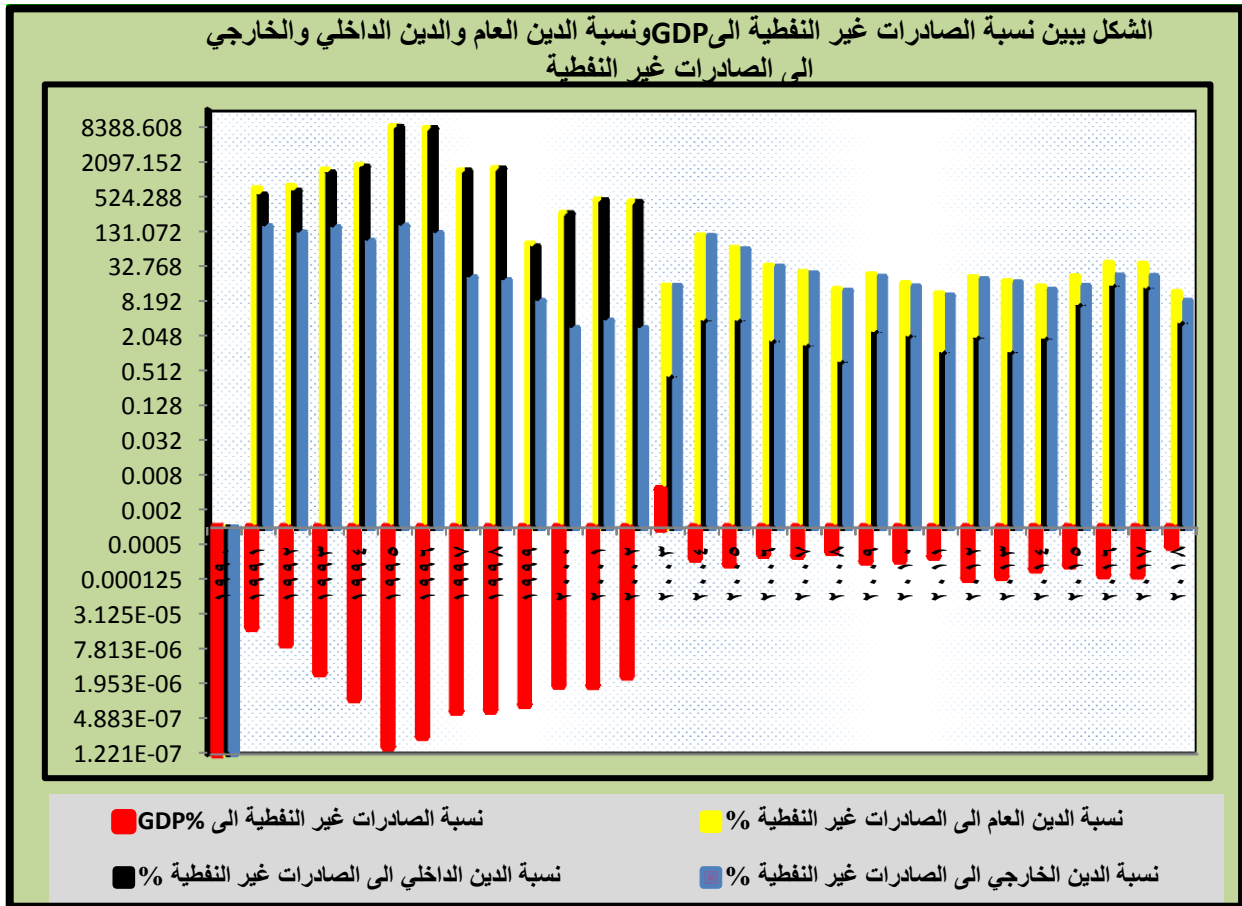
المصدر البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة .

-OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005, Tables 13&23.

ثم اخذت الصادرات غير النفطية بالتراجع لتستقر عند 768.2976 مليون دينار عام ٢٠٠١ وبنسبة 0.00186%، وذلك يعزى الى التهديدات الامريكية بضرب العراق عسكريا ، ثم عاودت الى الارتفاع لتبلغ 1360476 مليون دينار وبنسبة 4.59% عام ٢٠٠٣ وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة ، ثم انخفضت الى

159830 مليون دينار وبنسبة 0.30 عام ٢٠٠٤ وذلك يرجع الى اسباب عديدة لعل في مقدمتها الى الهدر الكبير في الموارد الاقتصادية نتيجة سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية وغياب الامن الداخلي في اغلب البلاد فضلا عن ترك سكان الريف لمهنة الزراعة والعمل في مؤسسات الدولة لاسيما العسكرية منها لحصولهم على دخل اعلى من الدخل الزراعي التي في اغلب الاحيان عوائدها لا تغطي كلفة الانتاج نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي والسماح له بالاستيراد والتصدير مما جعل المواطنين يعزفون عن شراء السلع المحلية المرتفعة السعر عند مقارنتها بالسلع الاجنبية البديلة والمنافسة التي اغرقت الاسواق العراقية بسلع منخفضة السعر والنوعية مما ادى الى تراجع وخسارة الانتاج المحلي وتدميره. وشكل البياني (٩) يوضح ذلك

الشكل (٩) يبين نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الصادرات غير النفطية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨ مليون دينار



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٨).

ثم استمرت الصادرات غير النفطية بالارتفاع خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ لتبلغ 174811 مليون دينار وبنسبة 0.23% عام ٢٠٠٥ وصلت 608430 مليون دينار وبنسبة 0.38% عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت الى 346912 مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبنسبة 0.26% نتيجة الازمة العالمية التي اودت بتراجع حصة

الصادرات بصورة عامة، ثم اخذت بالارتفاع خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٤ إذ ارتفعت من 450450 مليون دينار وبنسبة 0.27% الى 515372 مليون دينار وبنسبة 0.19% على التوالي ويرجع ذلك الى تحسن الانفاق على المشاريع الاستثمارية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية، ثم انخفضت من 515372 مليون دينار وبنسبة 0.22% عام ٢٠١٥ الى 313230 مليون دينار وبنسبة 0.15% عام ٢٠١٦ وذلك يرجع الى سيطرة داعش على مناطق شاسعة من الاراضي العراقية مما سبب نزوح اغلب سكان هذه المناطق فضلا عن الاضطرابات الامنية التي زادت من الانفاق العسكري والازمة المالية والاقتصادية نتيجة انخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية، ثم ارتفعت الصادرات غير النفطية خلال السنوات الاخيرة من الدراسة لتستقر في عام ٢٠١٨ عند 1211786 مليون دينار وبنسبة 0.48% وذلك نتيجة تراجع اسعار النفط. ومن الجدير بالذكر على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة هيمنة الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات العامة.

اما نسبة الدين العام الى الصادرات غير النفطية خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٢ كانت مرتفعة بمعدلات عالية للغاية إذ ارتفعت من 737027% عام ١٩٩١ ثم ارتفعت لتصل الى اعلى نقطة لها خلال مدة الدراسة في عام ١٩٩٥ لتبلغ 8687700% وذلك نتيجة العقوبات الدولي المفروضة على العراق، ثم انخفضت بعد تطبيق مذكرة التفاهم لتصل الى 1499360% عام ١٩٩٧، ثم اخذت بالتذبذب خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ لتستقر عند 432792.9% عام ٢٠٠٢، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٣ الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة نتيجة تعويم سعر الصرف فضلا عن رفع العقوبات الدولية عن الصادرات العراقية فقد بلغت 15346.89%، ثم عاودت الارتفاع مره اخرى ولكن بمعدلات اقل من فترة التسعينات، فقد ارتفعت الى اعلى مستوى لها بعد التسعينات الى 112883.5% عام ٢٠٠٤، ثم استمرت بالانخفاض الى ان انخفضت الى ادنى مستوى لها بعد عام ٢٠٠٣ في عام ٢٠١١ لتبلغ نحو 11309.67% ذلك يرجع الى تحسن حجم الصادرات غير النفطية نتيجة الازمة المالية العامية في ٢٠٠٨، ثم عاودت الارتفاع نتيجة ارتفاع حجم الدين العام لاسيما الدين المحلي فقد بلغت 21537.88% عام ٢٠١٢، ثم استمرت بالانخفاض لتبلغ نحو 14821.65% عام ٢٠١٤، ثم استمرت بالارتفاع لغاية 37763.62% عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها العراق والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط من جهة وسيطرة داعش من جهة اخرى فضلا عن ارتفاع حجم الدين العام لا سيما الدين الخارجي، ثم انخفضت الى 11799.67% عام ٢٠١٨، نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتراجع حجم الدين العام بصورة عامة.

اما نسبة الدين الخارجي الى الصادرات غير النفطية خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٢ كانت مرتفعة إذ ارتفعت من 161923.1% عام ١٩٩١ ثم ارتفعت لتصل الى اعلى نقطة لها خلال مدة الدراسة في عام ١٩٩٥ لتبلغ 166022.9% وذلك نتيجة العقوبات الدولي المفروضة على العراق، ثم انخفضت بعد تطبيق مذكرة التفاهم لتصل الى 21201.24% عام ١٩٩٧، ثم استمرت بالانخفاض خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ لتستقر عند ادنى معدل لها خلال التسعينات 2843.73% عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٣ الى 14939.41% نتيجة تعويم سعر الصرف فضلا عن رفع العقوبات الدولية عن الصادرات العراقية وارتفاع اسعار النفط وكمية الانتاج مما ترتب عليه تراجعت الصادرات غير النفطية، ثم عاودت الارتفاع مره اخرى ولكن

بمعدلات اعلى من فترة التسعينات ،فقد ارتفعت الى اعلى مستوى لها بعد التسعينات الى 109090.9 % عام ٢٠٠٤ ،ثم استمرت بالانخفاض لغاية عام ٢٠٠٨ لتصل الى 12541.76% ،ثم ارتفعت الى 21719.26% عام ٢٠٠٩ ،ثم استمرت بالانخفاض الى ان انخفضت الى ادنى مستوى لها بعد عام ٢٠٠٣ في عام ٢٠١١ لتبلغ نحو 10245.32% ذلك يرجع الى تحسن حجم الصادرات غير النفطية نتيجة الازمة المالية العامية في ٢٠٠٨ فضلاً عن تراجع حجم الدين الخارجي نتيجة الفوائض المالية ، ثم عاودت الارتفاع نتيجة ارتفاع حجم الدين العام لاسيما الدين الخارجي فقد بلغت 19627.89% عام ٢٠١٢ ،ثم استمرت بالانخفاض لتبلغ نحو 15049.35% عام ٢٠١٥ ، ثم اخذت بالارتفاع لغاية ٢٠١٦ لتبلغ 22643.02% نتيجة الازمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها العراق والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط من جهة وسيطرة داعش من جهة اخرى فضلاً عن ارتفاع حجم الدين العام لا سيما الدين الخارجي ،ثم انخفضت الى ان استقرت عند 8348.32% عام ٢٠١٨ ،نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتراجع حجم الدين الخارجي بصورة عامة.

اما نسبة الدين العام الداخلي الى الصادرات غير النفطية خلال المدة ١٩٩١ - ٢٠٠٢ كانت مرتفعة بمعدلات عالية للغاية إذ ارتفعت من 575104% عام ١٩٩١ ثم ارتفعت لتصل الى اعلى نقطة لها خلال مدة الدراسة في عام ١٩٩٥ لتبلغ 8521677% وذلك نتيجة العقوبات الدولي المفروضة على العراق ،ثم انخفضت بعد تطبيق مذكرة التفاهم لتصل الى 1478159% عام ١٩٩٧ ، ثم انخفضت الى ادنى نقطة لها خلال عقد التسعينات لتبلغ 73678.15% عام ١٩٩٩ نتيجة ازمة النفط في عام ١٩٩٧ ،ثم ارتفعت الى 462436% عام ٢٠٠١ ، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٣ الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة نتيجة تعويم سعر الصرف فضلاً عن رفع العقوبات الدولية عن الصادرات العراقية فقد بلغت 407.48% ،ثم عاودت الارتفاع مره اخرى ولكن بمعدلات اقل من فترة التسعينات ،فقد ارتفعت الى اعلى مستوى لها بعد التسعينات الى 3792.585% عام ٢٠٠٤ ،ثم استمرت بالانخفاض الى ان انخفضت الى ادنى مستوى لها بعد عام ٢٠٠٣ في عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو 732.30% ذلك يرجع الى تحسن حجم الصادرات غير النفطية نتيجة الازمة المالية العامية وارتفاع حجم الفوائض المالية نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، ثم عاودت الارتفاع فقد بلغت 2431.17% عام ٢٠٠٩ ،ثم استمرت بالتذبذب لتبلغ نحو 1847.21% عام ٢٠١٤ ، ثم استمرت بالارتفاع لغاية 15120.6% عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها العراق والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط من جهة وسيطرة داعش من جهة اخرى ،ثم انخفضت الى 3451.34% عام ٢٠١٨ ،نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتراجع حجم الدين العام بصورة عامة.

من الشكل البياني (٩) يلاحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضه بمعدلات عالية خلال التسعينات ولكن بعد التسعينات انخفضت بمعدلات اقل من التسعينات وخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ ،كما يلاحظ عند انخفاض نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي تزداد نسبة الدين العام الى الصادرات غير النفطية ،ويلاحظ كذلك ان نسبة الدين الداخلي الى الصادرات غير النفطية مرتفعة خلال فترة التسعينات ومنخفضه ما بعد التسعينات .

وعند مقارنه نسبة الدين الداخلي مع نسبة الدين الخارجي الى الصادرات غير النفطية خلال فترة التسعينات يلاحظ ان نسبة الدين الداخلي مرتفعة عن نسبة الدين الخارجي الى الصادرات غير النفطية ،اما بعد

التسعينات فنلاحظ العكس إذ نجد ان نسبة الدين الخارجي غير النفطية مهيمنه أو مرتفعة مقارنة مع نسبة الدين الداخلي الى الصادرات غير النفطية نتيجة تعويضات حرب الخليج الثانية ، إذ وضعت لجنة الامم المتحدة للتعويضات حداً للخسائر الناجمة عن غزو العراق للكويت ، وطالبت بدفع تعويضات بقيمة 350 مليار دولار، لكن هذا المبلغ قلص إلى 52 مليار دولار ،وقد بدا العراق بدفع ديونه ووجه 30% من الإيرادات النفطية إلى لجنة الامم المتحدة للتعويضات بعد انطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء ،ثم خفضت هذه النسبة في عام 2000 إلى 25% من الإيرادات النفطية ثم اصبحت هذه النسبة 5% وذلك في قرار المجلس الامن المرقم 1483 في 22/5/2003 ،وهي فقرة ثابتة في قانون الموازنة الاتحادية من كل عام لكون نفقات تعويضات الكويت من أكبر الاعباء التي تنقل كاهل الاقتصاد العراقي وتحد من حركته التنموية⁽¹⁾. فضلا عن الديون للدول نادي باريس وخارج نادي باريس بالإضافة الى الدائنين التجاريين.

ثالثاً:- مؤشر نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي :

تمثل الإيرادات النفطية احد اهم الإيرادات المالية التي يحصل عليها العراق مقابل صادراته من النفط ،ان حجم هذه الإيرادات او العوائد النفطية تعتمد على الاسعار ومستويات الانتاج وترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بحيث ترتفع الإيرادات مع ارتفاع الانتاج والاسعار والعكس صحيح ،ونظراً لان العراق يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية في تحديد انفاقه الحكومي واهماله باقي الإيرادات مما جعل تركيزه ينصب على الإيرادات النفطية والتي تشكل 95% في تمويل الموازنة العامة ،وهذا يعد من المأخذ على الاقتصاد العراقي لكون اعتماده على مصدر واحد للإيرادات على الرغم من تنوع المصادر الاخرى وبالتالي لم يتمكن من الخروج من حلقة الفقر وتصحيح مساراته المالية وتطبيق خطط التنمية⁽²⁾. وبالتالي تؤدي الإيرادات النفطية دوراً مهماً في استقرار واستدامة الوضع المالي في العراق من خلال تمويل الموازنة الاتحادية⁽³⁾.

من بيانات الجدول (9) يلاحظ أن الإيرادات النفطية انخفضت خلال المدة 1990-1993 إذ انخفضت من 4110 مليون دينار وبنسبة 7.35% الى 2869 مليون دينار وبنسبة 0.89% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي وذلك نتيجة غزو العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ،ثم اخذت بالارتفاع المستمر لتصل الى 57705 مليون دينار وبنسبة 0.89% عام 1996 ،وبعد تطبيق مذكرة التفاهم اخذت تزداد الإيرادات النفطية بمعدلات عالية لتبلغ 199890 مليون دينار وبنسبة 1.32% عام 1997 ،ثم انخفضت الى 169023 مليون دينار وبنسبة 0.99% عام 1998 نتيجة الازمة العالمية التي خفضت فيها اسعار النفط ،ثم عاودت الارتفاع لتصل الى 1841458 مليون دينار وبنسبة 6.22% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 وذلك نتيجة الى رفع العقوبات الدولية ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ،ثم اخذت بالارتفاع المطلق خلال الفترة (2004-2008) إذ ارتفعت من 32627203 مليون دينار وبنسبة 61.29% الى 75358291 مليون دينار وبنسبة 47.99% على التوالي ،ثم انخفضت الى 48871708

(1) عمار عبد الجبار ،الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات الساندة التي وقعها العراق في عام 2005 ،بحث مقدم إلى وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ،2005 ،ص 5 .

(2) عقيل مهدي الشرع وجنان سليم هلال ،قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة جامعة واسط الانسانية ،المجلد 15 ،العدد 42 ،2019 ،ص 133 .

(3) احمد صالح حسن كاظم ، مصدر سابق ،ص 438 .

مليون دينار وبنسبة 37.41% عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة الازمة العالمية في ٢٠٠٨ وما ترتب عنها في تراجع حجم الانتاج ومن ثم عوائد النفط .

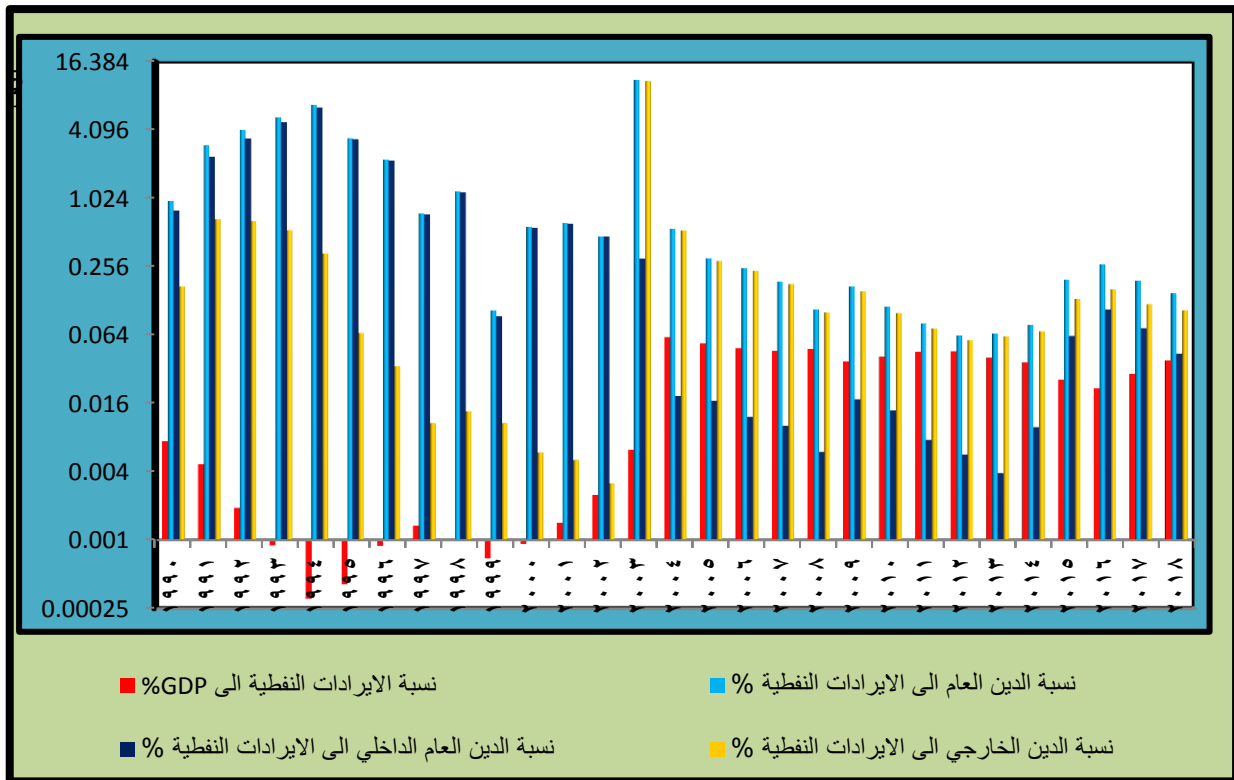
الجدول (٩) يوضح نسبة الإيرادات النفطية الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي الخارجي الى الإيرادات النفطية (مليون دينار)

السنة	GDP بالأسعار الجارية	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	نسبة الإيرادات النفطية الى GDP %	نسبة الدين العام الى الإيرادات النفطية %	نسبة الدين العام الداخلي الى الإيرادات النفطية %	نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات النفطية %
1990	55926.5	4110	7.35	968.28	796.52	171.76
1991	42451.6	1965	4.63	3030.93	2365.04	665.89
1992	115108.4	2191	1.90	4084.91	3437.61	647.30
1993	321646.9	2869	0.89	5331.76	4795.96	535.80
1994	1658325.8	4981	0.30	6824.01	6489.50	334.51
1995	6695482.9	27195	0.41	3475.08	3408.67	66.41
1996	6500924.6	57705	0.89	2235.89	2201.97	33.92
1997	15093144	199890	1.32	750.67	740.06	10.61
1998	17125847.5	169023	0.99	1176.65	1163.04	13.61
1999	34464012.6	234649	0.68	104.61	93.98	10.63
2000	50213699.9	458157	0.91	570.31	564.41	5.90
2001	41314568.5	580160.7	1.40	617.45	612.39	5.05
2002	41022927.4	1020022	2.49	473.55	470.44	3.11
2003	29585788.6	1841458	6.22	11338.34	301.05	11037.29
2004	53235358.7	32627203	61.29	552.98	18.58	534.40
2005	73533598.6	39480069	53.69	303.53	16.70	286.83
2006	95587954.8	46534310	48.68	247.60	12.13	235.47
2007	111455813	51701300	46.39	189.68	10.05	179.63
2008	157026062	75358291	47.99	107.17	5.91	101.26
2009	130643200	48871708	37.41	171.43	17.26	154.17
2010	162064566	66819670	41.23	113.59	13.74	99.85
2011	217327107	98090214	45.13	80.67	7.59	73.08
2012	254225491	116597076	45.86	63.32	5.62	57.71
2013	273587529	110677542	40.45	65.71	3.84	61.86
2014	266420385	97072410	36.44	78.69	9.81	68.88
2015	199715700	51312621	25.69	195.41	62.64	132.77
2016	203869832	44267060	21.71	267.21	106.99	160.22
2017	225995179	65155570	28.83	192.50	73.18	119.32
2018	251064480	95619121	38.09	149.54	43.74	105.80

المصدر البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة

ثم اتجهت مره اخرى الى الارتفاع لتبلغ 116597076 مليون دينار وبنسبة 45.86% عام ٢٠١٢، ثم انخفضت الى 44267060 مليون دينار وبنسبة 21.71% عام ٢٠١٦ وذلك نتيجة الازمة العالمية التي

اودت بانخفاض اسعار النفط الى ما دون ٣٠ دولار نتيجة عوامل سياسية بين الولايات المتحدة وايران وروسيا فضلا عن ارتفاع انتاج النفط الاحفوري في الولايات المتحدة، ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى لتبلغ 95619121 مليون دينار وبنسبة 38.09% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٨. الشكل (١٠) يوضح نسبة الايرادات النفطية الى GDP ونسبة الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الايرادات النفطية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٩).

وبعد 2013 اصبحت هذه التعويضات 1.5% من الايرادات النفطية، حيث سدد العراق في عام 2003 مبلغ 23 مليار دولار من هذه التعويضات، وواصل بتسديد هذه التعويضات واصبحت في عام 2017 تبلغ 48 مليار دولار، ومن المتوقع ان يسدد العراق اخر جزء من ديونه البالغة 4.6 مليار دولار خلال السنوات 2019-2022، وبالرغم من ان تلك التعويضات لم تدرج في خانة الحصيلة الاجمالية لديون العراق لكنها اثرت بصورة سلبية على التصنيف الائتماني للعراق بشكل عام وعلى حجم ديونه بشكل خاص^(١).

اما نسبة الدين العام الى الايرادات النفطية فقد اخذت بالارتفاع خلال السنوات الاولى من الدراسة اذ ارتفعت من 3030.93% عام ١٩٩١ الى اعلى قيمة لها 6824.01% عام ١٩٩٦ نتيجة العقوبات الدولية، ثم انخفضت الى ادنى نقطة لها خلال مدة الدراسة 104.61% عام ١٩٩٩ نتيجة تحسن العوائد النفطية بعد الازمة العالمية في ١٩٩٧، ثم اخذت بالارتفاع لتصل الى اعلى نقطة لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت نحو 11338.34% عام ٢٠٠٣، ثم اخذت بالانخفاض خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ اذ انخفضت من 552.98%

(١) أحمد معن الطبقلي، ديون العراق - نظرة عامة حول وضع الديون ونشاتها ومستقبلها، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٠-٢١.

الى دنى قيمة لها بعد التسعينات اذ بلغت نحو 107.17% عام ٢٠٠٨ نتيجة تحقيق فوائض مالية بسبب ارتفاع اسعار النفط ومن ثم عوائده، ثم ارتفعت لتصل 171.43% عام ٢٠٠٩، ثم عاودت الانخفاض لتصل الى 63.32% عام ٢٠١٢ نتيجة ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى انخفاض حجم الدين العام، ثم ارتفعت لتصل الى 267.21% عام ٢٠١٦ نتيجة صدمه اسعار النفط اذ انخفضت الى ما دون ٣٠ دولار من جهة وسيطرة داعش على اغلب المناطق العراقية من جهة اخرى مما ترتب على سيطرة داعش ارتفاع حجم الانفاق العسكري والذي ادى الى ارتفاع حجم الدين العام، ثم انخفضت لتستقر عند 149.54% عام ٢٠١٨.

اما نسبة الدين الداخلي الى الايرادات النفطية فقد كانت خلال فترة التسعينات مواكبة نسبة الدين العام الى الايرادات النفطية، فقد ارتفعت خلال السنوات الاولى من 2365.04% الى 6489.50% (١٩٩١-١٩٩٤) على التوالي نتيجة العقوبات الاقتصادية من جهة وزيادة الاعتماد على الدين الداخلي لتمويل الانفاق من قبل الحكومة من جهة اخرى، ثم انخفضت الى 740.06% عام ١٩٩٧ نتيجة مذكرة التفاهم التي اودت بارتفاع العوائد النفطية من جهة والازمة العالمية من جهة اخرى، ثم ارتفعت الى 1163.04% عام ١٩٩٨، ثم انخفضت الى ادنى نقطة لها خلال التسعينات لتبلغ نحو 93.98% عام ١٩٩٩، ثم اتجهت الى الانخفاض لتبلغ نحو 5.91% عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع العوائد النفطية لتحقيق فوائض مالية بسبب ارتفاع اسعار النفط نتيجة الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت ولكن بمعدل اقل من فترة التسعينات اذ بلغت نحو 17.26% عام ٢٠٠٩، ثم انخفضت لتبلغ ادنى نقطة لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت نحو 3.84% وذلك نتيجة تحقيق فوائض مالية بسبب ارتفاع اسعار النفط ومن ثم عوائده من جهة وانخفاض حجم الدين الداخلي من جهة اخرى، ثم اتجهت الى الارتفاع لتبلغ نحو 106.99% عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط من جهة وسيطرة داعش من جهة اخرى مما ادى الى زيادة الاعتماد على الدين الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة، ثم انخفض الى 43.74% عام ٢٠١٨.

اما نسبة الدين الخارجي الى الايرادات النفطية فكانت مواكبة لنسبة الدين العام بعد فترة التسعينات فقد كانت مرتفعة خلال السنوات الاولى من الدراسة اذ بلغت 665.89% عام ١٩٩١، ثم اخذت بالانخفاض بمعدلات عالية لتبلغ ادنى نقطة لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت نحو 3.11% عام ٢٠٠٢ وذلك يعود الى العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق مما ادى الى انقطاع العراق على العالم الخارجي، ثم ارتفعت الى اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة لتبلغ نحو 11037.29% عام ٢٠٠٣ وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الصرف للدينار العراقي، ثم انخفضت الى 101.26% نتيجة تحسن العوائد النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط، ثم ارتفعت الى 154.17% عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة العالمية، ثم عاودت الانخفاض لتبلغ نحو 57.71% عام ٢٠١٢ نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية مما تمخض عنه ارتفاع العوائد النفطية على البلدان المنتجة للنفط، ثم ارتفعت لتبلغ نحو 160.22% عام ٢٠١٦ نتيجة ازمة ٢٠١٤ وانخفاض اسعار النفط ومن ثم العوائد النفطية على الرغم من ارتفاع كمية انتاج النفط العراق لتعويض انخفاض الاسعار العالمية وحرب داعش، ثم عاودت الانخفاض لتستقر عند 105.80% عام ٢٠١٨.

الفصل الثالث

الاطار القياسي والتحليلي للمتغيرات الاقتصادية والمالية
المؤثرة في الاستدامة المالية

المبحث الاول (الاطار النظري للأساليب القياسية المعتمدة)

المبحث الثاني (قياس المتغيرات المؤثرة في الدين والاستدامة
باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL)

يناقش هذا الفصل الاطار القياسي والتحليلي للمتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة في الاستدامة المالية من اجل التطلع على نظرة مستقبلية مشرقة لتحقيق فرص الاستدامة المالية في العراق ،لذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين ،فالمبحث الاول اقتصر على الاطار النظري للأساليب القياسية ومن ثم توصيف الاساليب القياسية المعتمدة واختبار استقراره المتغيرات (السكون)، واختبار جذر الوحدة لديكي فولر ثم اختبار التكامل المشترك بحسب جوهانسن.

اما المبحث الثاني فقد ناقش قياس المتغيرات المؤثرة في الدين والاستدامة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير دوال الاستدامة المالية والمتمثل بدالة الدين العام الداخلي، ودالة الدين العام الخارجي، ودالة الدين العام .

الفصل الثالث

الإطار القياسي والتحليلي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية

يعاني الاقتصاد العراقي - كما هو معروف من اختلالات هيكلية، اقتصادية ومالية مختلفة وكثيرة، ومن أهمها السياسات المالية التوسعية، التي تبنتها الحكومات السابقة، وقد تؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية الحكومية؛ كما ينعكس سلباً على وضع برامج السياسة النقدية.

لذا فمن الضروري ان تعمل الحكومة على التنسيق والتناغم بين مختلف اوجه سياساتها الاقتصادية، وبما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً لا يعتمد على التوسع المفرط في الانفاق الذي تتبناه بعض القوى السياسية، او ارتفاعات متواصلة في نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي؛ لذلك تم تحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على الاستدامة المالية في العراق من خلال (نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)) من اجل معرفة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة (نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي والصادرات وحالة الموازنة وسعر الصرف الموازي والناتج المحلي الاجمالي)، والتوصل إلى بعض الخصائص المشتركة بين بعض المتغيرات التي أدت إلى تحقيق فرص الاستدامة المالية هذا من جانب ومن جانب آخر بين بعض المتغيرات التي اظهرت نتائجها عدم وجود فرص تحقيق الاستدامة المالية.

ومن أجل التطلع على نظرة مستقبلية مشرقة ومزدهرة لتحقيق فرص الاستدامة المالية في العراق، فمن الضروري اللجوء إلى الدين الداخلي وذلك بعد وضع خطط استراتيجية لإقامة سوق للسندات، وهو ما يزيد من طاقة الحكومة على تمويل ديونها من خلال تلك الأسواق، وخاصة إذا كانت الأسواق كفؤة ومتطورة، وبالتالي يكون سوق الدين طريق مختصر لإصلاح القطاع المالي من خلال تعزيز هيكلته وهو يعد مصدراً إضافياً للتمويل الحكومي وبالتالي يعمل كمصدر للاستقرار الاقتصادي عن طريق التعاون المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي وتوجيهه لتحقيق المقدره المالية لتحسين الاستدامة المالية.

المبحث الاول

(الاطار النظري للأساليب القياسية المعتمدة)

لا بد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين المتغيرات عن طريق اختبار التكامل المشترك من جانب واختبار سكون هذه السلاسل من جانب آخر، ولعرض معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة (نسبة الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي، والصادرات وحالة الموازنة وسعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي)، ومن أجل معرفة طبيعة العلاقة لتحديد اي هذه المتغيرات يؤثر ولا يتأثر وأيها يؤثر ويتأثر، وهذا ما سيتبين في هذا المبحث مبتدئين بتوصيف الاساليب القياسية وبعرض اختبارات جذر الوحدة الذي يستخدم لتحديد سكون السلاسل الزمنية، وكذلك اختبارات التكامل المشترك، ثم التطرق إلى قياس العلاقة وبحسب اختبار جوهانسن وكرانجر، وتحليل نتائجها، وذلك من خلال البرنامج الاحصائي والقياسي (Eviews9).

اولاً: توصيف الأساليب القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

اعتمدت الدراسة على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستعمل لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية في المتغيرات المعتمدة للدراسة، حيث استعمل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، اذ يعد هذا النموذج أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة؛ لأنه يقدم طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، ومن مميزات نموذج (ARDL) انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسون⁽¹⁾.

ومن مميزاته الأخرى انه يقدم مقدرات كفاءة وغير متحيزة؛ لان الأنموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي فضلاً عن ان هذا الأنموذج يستخدم حتى في العينات الصغيرة⁽²⁾.

كذلك يعطي هذا الأنموذج تحليلاً اقتصادياً للأجلين القصير والطويل وفق أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) (Unrestricted Error Correction Model) ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل فيما بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F- Stat مع القيم الجدولية الخاصة، فإذا كانت قيمة F – Stat المحسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1:$

¹) Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12, 2012, p3.

²) علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 186.

الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة⁽¹⁾.
إي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين

أما خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يمكن توضيحها بالآتي:-
أ- تحديد مدة الإبطاء المثلى باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ومن خلال مدة الإبطاء التي تحمل أقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)⁽²⁾.
في حين يوصي بيساران استعمال حد أعلى لمدة الإبطاء ٢ اذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغيراً⁽³⁾.

ب- تقدير نموذج (ARDL) واختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bound Test).

ج- تقدير معلمات أو نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال الصيغة الآتية:-

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_1 d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^q a_2 d(X_{t-i}) + \mu_t \dots \dots \dots 1$$

إذ إن :

d: تمثل الفرق الاول

c الحد الثابت

q, p تمثل الحدود العليا ومدد التخلف الزمني للمتغير المستقل و المتغير التابع

وهناك ثلاث مجموعات في تقدير نموذج (ARDL) سوف تظهر في هذا الشكل:

١- الكتلة الأولى $(c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1})$: هذه المنطقة او ما يسمى بمعلومات الأجل الطويل

إذ إن:

(Y_{t-1}) : السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء لسنة واحدة للمتغير التابع.

(X_{t-1}) : السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء لسنة واحدة للمتغير المستقل.

(C): الثابت.

(λ) : وهي مقدرات المتغير التابع ولها مواصفات تقترب من المواصفات النظرية لها ولكنها تختلف

اختلافا بسيطاً عن معامل تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ وفق جوهانسن، اما شروطها فهي

¹) R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107.

^٢) رعد أسامة جار الله و مروان عبد الملك ذنون، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (١٩٦٠-٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل، المجلد ٣٥، العدد ١١٤، ص ٣٩.

³) Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11.

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

يجب ان تكون اشارتها سالبة وهذا شرط ضروري ،ومعنوي وهو شرط كافي ،فاذا كانت معنوية وموجبة لا يمكن ان يكون هناك تصحيح للخطأ .

(B): وهي عبارة عن النسبة المئوية من اخطأ الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل او هي عبارة عن مقدرة المتغير المستقل في نموذج التكامل المشترك التي يمكن استخدامها من اجل التوصل إلى مرونة أو الميل.

٢-الكتلة الثانية $\sum_{i=1}^n a_1 d(Y_{t-i})$: وهي ابطاءات للمتغير التابع نفسة .

٣-الكتلة الثالثة $\sum_{i=0}^m a_2 d(X_{t-i})$: وهي عبارة عن ابطاءات المتغير المستقل

إنّ الكتلتين الثانية والثالثة تسمى بمعلومات الأجل القصير ،اما الكتلة الأولى فهي معلومات الأجل الطويل التي يمكن من خلال هذه المعلومات التي تتوفر نتيجة عملية التقدير التوصل إلى معادلة التكامل المشترك اي معادلة طويلة الأجل بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المفسرة (X).

ثانياً:- توصيف الأساليب القياسية المعتمدة في الدراسة:

استخدمت في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات وكانت كما يأتي:

١-المتغير المعتمد او التابع:

ويتمثل فيما يأتي:

-الدين العام الداخلي :ممثلاً لجميع ادوات الدين العام (ووحدة قياسه مليون دينار) ،ويرمز له بالرمز (ID) وكما هو معلوم ان لهذا المتغير اثر على الدين العام وكذلك الاستدامة المالية.

-الدين العام الخارجي: يمثل هذا المتغير احد اهم المتغيرات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستدامة المالية بصورة خاصة ،(ووحدة قياسه مليون دينار)، ويرمز له بالرمز (EDS).

-الدين العام :ممثلاً لجميع الديون التي تترتب على الدولة (ووحدة قياسه مليون دينار)، ويرمز له بالرمز (PD) ،وكما هو معلوم ان لهذا المتغير اثر على قدره الدولة في استدامة اوضاعها المالية والاقتصادية.

٢ - المتغيرات المستقلة:

-الناتج المحلي الاجمالي :ممثلاً للنشاط الاقتصادي (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز (GDP) ،كما هو معلوم إن الأثر الذي يمارسه على الاهداف النهائية يكون مباشراً .

-الايرادات العامة :ممثلاً للسياسة المالية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز (RE) ،كما هو معلوم ان لهذا المتغير اثر على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة.

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

-الصادرات غير النفطية: ممثلاً عن السياسة الخارجية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز (XG)، كما هو معلوم ان للصادرات تأثير على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة بحكم ان الصادرات تمثل انعكاساً للإيرادات التي تتحكم بها عوامل خارجية وخاصة في الدول النامية .

-حالة الموازنة: ممثلاً عن السياسة المالية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز لها بالرمز (BD)، إذ تعدّ أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية ومنها العراق، ومؤشر على مدى قدرة الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي، بحكم ان الإيرادات تتأثر في الدول النفطية وخاصة العراق بعوامل خارجية ولا ترتبط إلاّ بالقليل مع النشاط الاقتصادي المحلي وهو ما يعطي أهمية للنفقات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

-الإيرادات النفطية: تمثل احد اهم ادوات السياسة المالية في العراق (ووحدة قياسها مليون دينار)، ويرمز لها بالرمز (RO)، وكما هو معلوم ان لهذا المتغير تأثير مباشر على الاوضاع المالية والنشاط الاقتصادي في اغلب الدول والتي يحكمها عوامل داخلية وخارجية .

-اسعار النفط: ممثلاً عن السياسة الخارجية، ويرمز له بالرمز (PO)، كما هو معلوم ان لهذا المتغير تأثير على الإيرادات العامة وعلى النشاط الاقتصادي والاستدامة المالية.

إذن يمكن صياغة النموذج في صيغته الرياضية على الشكل الآتي:

١-دالة الدين العام الداخلي:

$$ID=f(GDP,RO,PO,BD,GX).....(1)$$

$$\Delta ID = c + \lambda ID_{t-1} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 RO_{t-1} + \beta_3 PO_{t-1} + \beta_4 BD_{t-1} + \beta_5 GX_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta ID_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta RO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta PO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta BD_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_5 \Delta GX_{t-i}$$

$$+ \mu_t.....(2)$$

٢-دالة الدين العام الخارجي:

$$EDS=f(GDP,RO,PO,BD,GX).....(2)$$

$$\Delta EDS = c + \lambda EDS_{t-1} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 RO_{t-1} + \beta_3 PO_{t-1} + \beta_4 BD_{t-1} + \beta_5 GX_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta EDS_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta RO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta PO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta BD_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_5 \Delta GX_{t-i} \\ + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

٣-دالة الدين العام :

$$PD=f(GDP,RO,PO,BD,GX) \dots \dots \dots (3)$$

$$\Delta PD = c + \lambda ID_{t-1} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 RO_{t-1} + \beta_3 PO_{t-1} + \beta_4 BD_{t-1} + \beta_5 GX_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta PD_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta RO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta PO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta BD_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_5 \Delta GX_{t-i} \\ + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

وبذلك تم توصيف الدراسة وفقاً لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي طوره بسيران في ٢٠٠١.

ثالثاً:- اختبار استقراره البيانات (السكون):

غالباً يستعمل هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هذه البيانات مستقرة أو غير مستقرة، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف للمتغيرات؛ لأن طبيعة السلاسل الزمنية الاقتصادية والتجارية غالباً ما تكون غير ساكنة، فعندما تكون هذه البيانات مستقرة على المحور السيني فإن بيانات السلسلة الزمنية تكون مستقرة أي أنها تتذبذب بين وسط حسابي مستقل وثابت، ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من توفر الشروط الآتية^(١):

١- ثبات الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية $[E(Y_t) = \mu]$ لأن ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحاً في جميع السلاسل وخاصة إذا كان الاتجاه العام أحد عناصر السلسلة الزمنية.

ففي حالة وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية متزايد أو متناقص لا يمكن الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي بالتنبؤ وذلك؛ لأن استعمال قيمة واحدة مثل \bar{y} ، \bar{x} للتعبير عن كل قيم السلسلة سواء

^(١) زهرة هادي محمود و اكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للحرارة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد ٤٠، العدد ٤، ٢٠١٢، ص ٤٩.

كانت القيم منخفضة في بداية السلسلة او نهاية السلسلة وبالعكس فإن الاعتماد على قيمة الوسط بالتنبؤ سوف يعطي قيم اعلى من الواقع في حالة الاتجاه العام المتناقص ويعطي قيم اقل من الواقع في حالة الاتجاه العام المتزايد⁽¹⁾.

٢- ثبات التباين ($Var(Y_t) = E[(Y_t - u)^2] = \sigma^2$)، وهو يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يعد ثابتاً، ويعبر عن درجة عدم التأكد بالتنبؤ، فاذا اختلف من مجموع قيم للسلسلة الزمنية نفسها فإن هذا يجعل متوسط القيم ذات التنبؤ الاعلى في عملية التنبؤ أضعف من متوسط القيم ذات التنبؤ الاقل وذلك؛ لان درجة عدم التأكد في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية وبالعكس.

٣- استقلال معامل الارتباط الذاتي بين Y_s, Y_t عن كل من s, t وانها تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين s, t ؛ لأن الارتباط الذاتي القوي بين قيم المتغير نفسه يولد الاتجاه العام في السلسلة لهذا المتغير، فعندما يكون هذا الارتباط متناقصاً او ضعيفاً او منعدماً بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية فإن هذا يولد استقرار أو سكون السلسلة الزمنية.

رابعاً- اختبار جذر الوحدة للاستمرارية او الاستقرار:

إن عرض هذا الاختبار ينطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى

$$Y_t = Y_{t-1} + u_t + \dots + 1$$

إذ إن:-

u_t : هو حد الخطأ العشوائي الذي يكون له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، ويسمى هنا بحد الخطأ الأبيض أي عشوائي نقي .

يلاحظ من الصيغة القياسية أعلاه ان معامل الانحدار يساوي واحد، وهو ما يعني وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية .

فاذا قمنا بتغيير الصيغة أعلاه وكالتالي :

⁽¹⁾ حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، ط ١، دار الكتب، العراق-كربلاء، ٢٠١٧، ص ٣٩٦-٣٩٧ .

$$Y_t = PY_{t-1} + u_t \dots 2$$

وتبين أن $p=1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من عدم الاستقرار، وتعرف السلسلة التي يكون لها جذراً مساوياً للواحد بسلسلة السير العشوائي وهي أحد السلاسل غير الساكنة .
وهناك سلاسل زمنية غير مستقرة؛ لاحتوائها على جذر الوحدة وهذه السلاسل يمكن ان تكون على نوعين^(١) :

١-سلاسل غير مستقرة من نوع **(TS) Tendence Stationnaire**: إن أثر أي صدمة في اللحظة t عابر في هذا النوع من السلاسل، وغالباً ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى لأعادتها مستقرة .

٢-سلاسل غير مستقرة من نوع **(DS) Difference Stationnaire**: يتميز هذا النوع بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاسات مستمرة ومتناقصة في السلسلة الزمنية، وغالباً ما تستخدم الفروق من أجل إعادها مستقرة.

توجد اختبارات متعددة لجذر الوحدة يمكن من خلالها معرفة استقرارية البيانات وتكاملها من الناحية القياسية، منها اختبار ديكي فولر البسيط، واختبار فيليبس وبيرون، واختبار ديكي فولر الموسع، وبذلك سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) الذي طوره ديفيد ديكي و وليام فولر بدلاً من اختبار ديكي فولر البسيط وذلك لكونه يعد من انجح الاختبارات؛ لأنه يبقي خطأ الارتباط بين المتبقيات، أما اختبار ديكي فولر البسيط فإنه غير ملائم عند وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو الارتباط التسلسلي بالحد العشوائي بالرغم من كون البيانات قد تكون مستقرة.

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة على ثلاثة عناصر^(٢) :

أ-تقدير وصياغة النموذج .

ب-مستوى المعنوية (1% , 5% , 10%) .

ج-حجم العينة .

وبشكل أساس يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على تقدير الصيغ الآتية^(٣):

الصيغة الأولى :

(١) حميد عبيد عبد، مصدر سابق، ص ٤٠٤ .
(٢) فهد مغيث الشمري وآخرون، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ١٦٩ .
(٣) D.A.Dickey & W.A. Fuller ; Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, Vol.49, No4, 1981, p.p1057-1070.

$$\Delta Y_t = A_1 Y_{t-1} + \sum b_j \Delta Y_{t-1} + Y_{t-j} + V_t \dots \dots \dots (1)$$

هذه الصيغة لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني.

اما الصيغة الثانية:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + \sum b_j \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots \dots \dots (2)$$

تحتوي هذه الصيغة على حد ثابت ودون اتجاه زمني.

والصيغة الثالثة :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_2 Y_{t-1} + \sum b_j \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots \dots \dots (3)$$

هذه الصيغة تحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

حيث يمثل:

Y : السلسلة المراد دراستها أو اختبارها.

Δ : يمثل الفروق الأولى للسلسلة .

V_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

وبعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) نختبر الفرضيات الآتية^(١):

أ-فرضيه العدم :

$$H_0: A=0$$

ب-الفرضية البديلة:

$$H_1: A_1 > 0$$

ثم نقوم بحساب قيمة t (tau) وفق الآتي^(٢):

^(١) حميد عبيد عبد، مصدر سابق، ص ٤٠٦ .
^(٢) نفس المصدر، ص ٤٠٨

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

أ- إذا كانت t المحسوبة $t <$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل وهذا يعني أن السلسلة ساكنة أو مستقرة .

ب- إذا كانت t المحسوبة $t >$ الجدولية نقبل فرضية العدم وهذا يعني أن السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة وسيتم الاعتماد على الفروق الأولى ، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملاً ومن الدرجة الأولى ، أما إذا لم تحقق السلسلة الاستقرار فنأخذ الفروق من الدرجة الأعلى حتى تصبح السلسلة ساكنة أو مستقرة ومنطقية .

ومن الجدير بالذكر اننا هنا نقارن القيم المطلقة بغض النظر عن الاشارة لكل من t المحسوبة و t الجدولية .

خامساً: اختبار التكامل المشترك :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب أو اشتراك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر ، حيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى إلغاء التقلبات الاخرى بشكل يجعل قيمتهما ثابتة خلال الزمن . وهذا يعني ان بيانات السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة كمجموعة ولكنها قد تكون غير ساكنة اذا ما أخذت كل على حدة ، وان هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات قد تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير المعتمد بدلالة مجموعة من المتغيرات غير المعتمدة . ولكي يكون التكامل المشترك موجوداً بين متغيرين فإنه لا بد من تحقيق الشروط الآتي⁽¹⁾ :

$$Y_t = a + b x_t + e_t \dots\dots\dots(1)$$

$$Y_t \sim I(1), X_t \sim I(1), e_t \sim I(0)$$

ففي هذا الحالة يقيس الحد العشوائي e_t انحراف العلاقة المقدره بالأجل القصير عن اتجاهها التوازني طويل الأجل .

بعد اجراء التحقق من استقراريه بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الرئيسة والوقوف على درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) فإن هذا التوصيف للعلاقة .

طويلة الأجل يحتاج إلى اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الرئيسة المستخدمة في النموذج . وحتى يكون التفسير الاقتصادي مقبولاً للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية بين

متغيرين (X_t, Y_t) ، لا بد من ان تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى $Y_t \sim I(1)$. وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين (Y_t, X_t) معنوية إذا كان حد الخطأ المقدر لا يعاني

¹) W.H. Greene, Econometric Analysis, 2005, Pearson Education, Inc. 6th Edition, p.756-758.

من جذر الوحدة وإنه مستقر عند الرتبة $e_t \sim I(0)$ وهناك اختبارات متعددة للتكامل المشترك منها:

١- اختبار انجل-كرانجر (Engle-Granger Test (EG)

يفترض اختبار انجل-كرانجر ما يأتي^(١):

أ- أن تقتصر العلاقة على متغيرين وتكامل واحد بين متغيرات العلاقة .

ب- يفترض أن أحد المتغيرات هو متغير تابع او داخلية وباقي المتغيرات خارجية أو مستقلة .

ولأجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات الآتية :

١- تقدير معادلة تسمى معادلة الانحدار المشترك وباستخدام طريقة المربعات الصغرى وهي كالاتي:

$$Y_t = a + bx_t + e_t \dots\dots\dots(1)$$

ب- اختبار مدى سكون البواقي بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة .

ج- نتحقق من جذر الوحدة من خلال اختبار t ، فإذا كانت t المحسوبة $t <$ الدرجة نرفض فرضية العدم، وبالتالي تكون البواقي ساكنة ومتكاملة من الدرجة صفر ، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما ووجود تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_t, X_t) .

٢- اختبار جوهانسن :

يستخدم اختبار جوهانسن لاختبار التكامل المشترك للتأكيد على صحة نتائج اختبار كرانجر وتعزيز قوتها ، وتحليل أثر التداخل و التفاعل المتبادل بين المتغيرات وخاصة في حالة متغيرين فقط ، ويعالج السلبيات أو العيوب التي يعاني منها اختبار انجل-كرانجر ، كما يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك عندما يزيد عدد المتغيرات عن أكثر من متغيرين .

(١) خالد بن حمد بن عبدالله القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، سوريا ، المجلد ٢١ ، العدد ٦٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٢ .

في إطار نموذج يأخذ اختبار جوهانسن الشكل الرياضي الآتي⁽¹⁾ :

$$Y_t = a_1 y_{t-1} + a_2 y_{t-2} + \dots + a_n y_{t-n} + b x_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث Y_t يمثل متجه عمودي لعدد k من المتغيرات الداخلية، A تمثل مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغير الداخلي، X_t يمثل متجه المتغيرات الخارجية، b مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغير الخارجي، e_t يمثل الحدود العشوائية، n طول فترة الإبطاء للمتغيرات.

ان هذا يوحي بان هناك نظاماً يتكون من مجموعة من المعادلات فضلاً عن كل متغير داخلي فيه له معادلة، وان عدد معادلات النموذج = عدد المتغيرات الداخلية، وانه يعامل كل متغير داخلي على انه داله بالقيم المبطنه لجميع المتغيرات الداخلية واي متغيرات خارجية⁽¹⁾. وينطوي اختبار جوهانسن على اختبارين هما:-

أ- اختبار الأثر :

وهو يختبر فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي او يقل عن العدد (9)، مقابل الفرض البديل غير المقيد ($r=9$).

ب- اختبار القيمة المميزة العظمى :

وهو يختبر فرضية العدم التي تنص على ان (r) قيمة للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل ($r+1$) قيمة للتكامل المشترك.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(ARDL)

لأجراء تحليل وقياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة لابد من أتباع الخطوات التي يرمي اليها نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ولغرض ذلك يتناول هذا المبحث خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) وهي اختبار استقراريه المتغيرات وتقدير الدوال باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واختبار الحدود للأنموذج و الارتباط الذاتي والتسلسلي وعدم تجانس التباين، ثم نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل للنموذج المعتمد في الدراسة.

أولاً : اختبار استقراريه المتغيرات

وسنقوم باختبار استقراريه متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول الآتي(10):-

⁽¹⁾ حميد عبيد عبد ،مصدر سابق ،ص ٤١٦ .

جدول (10) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	رتبة التكامل	صنف النموذج	5%	10%	1%	المستوى	الفرق الاول
ID	I(0)	A	-2.998064	-2.638752	-3.752946	1.941842	-4.468523
		B	-3.595026	-3.233456	-4.356068	-3.851820**	-3.375429
		None	-1.956406	-1.608495	-2.669359	3.107089	1.165623
GDP	I(1)	A	-2.976263	-2.627420	-3.699871	-0.263122	-3.993954*
		B	-3.595026	-3.233456	-4.394309	-2.489054	-3.934665*
		None	-1.953858	-1.609571	-2.653401	1.073901*	-3.646875*
EDS	I(1)	A	-2.976263	-2.627420	-3.699871	-2.007302	-4.528803*
		B	-3.587527	-3.229230	-4.339330	-2.530704	-4.432584*
		None	-1.953858	-1.609571	-2.653401	-1.039216	-4.559395*
PD	I(1)	A	-2.976263	-2.627420	-3.699871	-1.815334	-5.244031*
		B	-3.587527	-3.229230	-4.339330	-2.544416	-5.133975*
		None	-1.953858	-1.609571	-2.653401	-0.895335	-5.280599*
BD	I(0)	A	-2.976263	-2.627420	-3.699871	-2.964564**	-5.552132*
		B	-3.587527	-3.229230	-4.339330	-2.903270	-0.247675
		None	-1.953858	-1.609571	-2.653401	-2.918822*	-5.683534*
RO	I(0)	A	-2.998064	-2.638752	-3.752946	-0.850607	-3.082443*
		B	-3.622033	-3.248592	-4.416345	-2.919733	-2.968599
		NON	-1.956406	-1.608495	-2.669359	-0.187817	-3.061584*
PO	I(0)	A	-2.976263	-2.627420	-3.699871	-1.282205	-3.294958*
		B	-3.587527	-3.229230	-4.339330	-1.865317	-3.235059**
		NON	-1.953858	-1.609571	-2.653401	-0.406319	-3.269371*
XG	I(0)	A	-2.981038	-2.629906	-3.711457	-2.033260	-5.788635*
		B	-3.595026	-3.233456	-4.356068	-4.221216*	-5.634288*
		NON	-1.954414	-1.609329	-2.656915	-0.816815	-5.770600*

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

A:- وتعني أن الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

B:- وتعني أن الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

Non:- وتعني أن الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام.

*:- وتعني أنه معنوي عند مستوى معنوية 5%.

**:- وتعني أنه معنوي عند مستوى معنوية 10%.

نلاحظ من الجدول (10) أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام إي إنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (ID, GDP, BD, XG) عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة؛ لذلك تم إجراء الاختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين إنها استقرت عند مستوى 5% و 10%

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

وستكون متكاملة من الدرجة (1) I سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (EDS، PD، RO، PO، RE)

ثانياً : تقدير الدوال باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):-
١-دالة الدين العام الداخلي:

$$ID=f(GDP,RO,PO,BD,GX) \dots\dots\dots(1)$$

الخطوة الأولى هي تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستدامة المالية وبفترات أبطاء (٢) بعد اختبار استقراره المتغيرات وبعد إجراء عملية تقدير الأنموذج إذ حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (10).

جدول (١١) نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام الداخلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ID(-1)	1.719987	0.253540	6.783894	0.0011
GDP	0.318257	0.123616	2.574552	0.0498
GDP(-1)	0.049034	0.054506	0.899600	0.4096
GDP(-2)	-0.903520	0.297940	-3.032551	0.0290
RO	-0.720201	0.178820	-4.027517	0.0100
RO(-1)	0.733610	0.205237	3.574460	0.0160
RO(-2)	1.757005	0.506678	3.467698	0.0179
PO	-374.3274	243.0569	-1.540081	0.1842
PO(-1)	-506.1954	186.4015	-2.715619	0.0420
PO(-2)	284.1827	109.2842	2.600400	0.0482
BD	1.191038	0.244939	4.862584	0.0046
BD(-1)	-0.091590	0.111014	-0.825030	0.4469
BD(-2)	-0.599544	0.169500	-3.537138	0.0166
XG	-5.844242	5.075364	-1.151492	0.3016
XG(-1)	8.508540	5.789689	1.469602	0.2016
XG(-2)	15.70090	6.090131	2.578088	0.0495
C	-499244.4	420314.6	-1.187788	0.2883
R-squared	0.999530	Adjusted R-squared		0.998028
F-statistic	665.2120	Durbin-Watson stat		2.323831

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

يوضح الجدول (١١) أعلاه نتائج اختبار ARDL حيث نلاحظ ان القوة التفسيرية للأنموذج المقدر R^2 كانت (٩٩%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر (٩٩%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي (١%) يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، فيما بلغت قيمة

معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) 99%، إذ كانت قيمة F المحتسبة (665.2120) وهي معنوية عند مستوى 5% أي ان الأنموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

أما الخطوة الثانية هي اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (١٢) الآتي:

جدول (١٢) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	20.21139	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68
Adjusted R-squared(0.9980)		R-squared(0.9995)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (١٢) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (20.21) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.79) والصغرى البالغة (2.62) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، فيما بلغت القوة التفسيرية للنموذج بحسب قيمة معامل التحديد (R-squared) بحدود 99%، اما قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) بلغت 99% مما يوحي على تمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية وهو ما يعزز امكانية اعتماد نتائج النموذج في التحليل.

أما الخطوة الثالثة: هي اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (١٣) الآتي:-

جدول (١٣) اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر

Date: 06/13/20 Time: 21:13

Sample: 1990 2018

Included observations: 22

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.104	2.6375	0.324	0.324	1	. **.	. **.
0.027	7.2437	0.349	0.418	2	. **.	. ***.
0.023	9.4972	0.106	0.285	3	. *.	. **.
0.025	11.119	0.019	0.235	4	. .	. **.
0.044	11.409	-0.108	0.097	5	. * .	. *.
0.067	11.785	-0.010	0.107	6	. .	. *.
0.108	11.787	-0.052	0.007	7
0.153	11.959	-0.112	-0.068	8	. * .	. * .
0.196	12.320	-0.062	-0.094	9	. .	. * .
0.231	12.876	-0.025	-0.112	10	. .	. * .
0.260	13.524	0.007	-0.116	11	. .	. * .
0.256	14.734	-0.048	-0.151	12	. .	. * .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

يوضح الجدول (١٣) اعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى 5% لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

اما الخطوة الرابعة: هي اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للأنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين.

جدول (١٤) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.473239	Prob. F(1,4)	0.5293
Obs*R-squared	2.327454	Prob. Chi-Square(1)	0.1271
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.991815	Prob. F(16,5)	0.2296
Obs*R-squared	19.01647	Prob. Chi-Square(16)	0.2678
Scaled explained SS	1.583250	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إن الجدول (١٤) اعلاه يبين أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة **Prob. Chi-Square(1)** (0.1271) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية أيضاً؛ لأن **Prob. Chi-Square(16)** (0.2678) < (0.05) أي قبول فرضية عدم.

و بعد اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بالخطوة الخامسة وهي تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل (Cointegrating And Long Run Form) وفق منهج ARDL وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (١٥) الآتي:-
من الجدول (١٥) نلاحظ أن اغلب معاملات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة (GDP, BD, XG, PO, RO), كانت معنوية عند مستوى 5% و 10% وحسب عمود الاحتمال (Prob) كذلك فإن المتغير المستقل (XG) بعد اخذ فترة ابطاء له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن الزيادة في الصادرات غير النفطية يؤدي إلى انخفاض الدين العام الداخلي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، وكذلك فإن المتغير المستقل (BD) له تأثير موجب في المتغير التابع إي إن الزيادة في حالة الموازنة يؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان زيادة عجز الموازنة يولد الدين العام الداخلي لتمويل ذلك العجز، وكذلك فإن المتغير المستقل (GDP) له تأثير موجب في المتغير التابع أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى زيادة الدين الداخلي لان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يشكل قطاع النفط النسبة الاكبر منه ويليه تأثير القطاعات الاخرى المساهمة في تكوينه، أما المتغير (PO) كان له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن زيادة اسعار النفط تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع اسعار النفط تولد عوائد مالية ترفع احتياطات الدولة، كذلك فإن المتغير (RO) كان له تأثير سالب في المتغير

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

التابع إي أن الزيادة في الإيرادات النفطية تؤدي إلى انخفاض الدين العام الداخلي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع الإيرادات النفطية يولد عوائد مالية ترفع احتياطات الدولة. كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (0.719987) وهي معنوية عند مستوى ٥ % أي ان الانحرافات أو الاختلال في الأجل القصير تصحح بنسبة (71%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي ما يعني أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج وبالتالي وجود علاقة توازنه طويلة، وهنا سنررض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وذلك لوجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

جدول (١٥) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
D(GDP)	0.318257	0.123616	2.574552	0.0498
D(GDP(-1))	0.903520	0.297940	3.032551	0.0290
D(RO)	-0.720201	0.178820	-4.027517	0.0100
D(RO(-1))	-1.757005	0.506678	-3.467698	0.0179
D(PO)	-374.327445	243.056907	-1.540081	0.1842
D(PO(-1))	-284.182679	109.284220	-2.600400	0.0482
D(BD)	1.191038	0.244939	4.862584	0.0046
D(BD(-1))	0.599544	0.169500	3.537138	0.0166
D(XG)	-5.844242	5.075364	-1.151492	0.3016
D(XG(-1))	-15.700897	6.090131	-2.578088	0.0495
CointEq(-1)	0.719987	0.253540	2.839740	0.0363
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
GDP	0.744776	0.071450	10.423788	0.0001
RO	-2.458954	0.155828	-15.779925	0.0000
PO	828.265091	122.465713	6.763241	0.0011
BD	-0.694324	0.544959	-1.274086	0.2586
XG	-25.507674	10.259691	-2.486203	0.0554
C	693407.493552	512020.252946	1.354258	0.2336
Cointeq = ID - (0.7448*GDP -2.4590*RO + 828.2651*PO -0.6943*BD-25.5077*XG + 693407.4936)				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

أما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ ان حالة الموازنة في الأجل الطويل ليس لها تأثير معنوي إذ يقتصر تأثيرها في الأجل القصير، في حين كانت معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP,XG,RO,PO) معنوية عند مستوى ٥% وأيضا لها تأثير سالب في الدين الداخلي عدا اسعار النفط وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي إذ ان زيادة الإيرادات النفطية والصادرات غير النفطية حتما

ستؤدي الى انخفاض الدين الداخلي. اما الحد الثابت وحالة الموازنة واسعار النفط فلم تكن ذات دلالة معنوية اي ان اسعار النفط وحالة الموازنة في الاجل الطويل لا تؤثر على الدين الداخلي في العراق وذلك يعكس ضعف دور الدين الداخلي في التأثير على النشاط المالي على الرغم من ارتباط حالة الموازنة بعلاقة عكسية مع الدين العام الداخلي. اما معلمة الايرادات النفطية فأذ زادت الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين الداخلي بمقدار (2.45)، اما زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين الداخلي بمقدار (25.50)، اما زيادة حالة الموازنة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الدين الداخلي بمقدار (0.69).

٢-دالة الدين العام الخارجي:

$$EDS=f(GDP+RO+PO+BD+GX) \dots\dots\dots(1)$$

الخطوة الأولى هي تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الدين العام الخارجي وبفترات أبطاء (٢) بعد اختبار استقراره المتغيرات وبعد اجراء عملية تقدير الأنموذج إذ حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (10).

جدول (١٦) نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام الخارجي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EDS(-1)	0.472722	0.122346	3.863810	0.0181
EDS(-2)	1.113416	0.185300	6.008721	0.0039
GDP	0.158869	0.123409	1.287342	0.2674
GDP(-1)	-0.110020	0.094648	-1.162412	0.3097
GDP(-2)	-0.234407	0.250405	-0.936109	0.4022
RO	0.774174	0.697985	1.109157	0.3296
RO(-1)	1.814155	0.779530	2.327243	0.0805
RO(-2)	1.663232	0.385003	4.320051	0.0124
PO	-1531.593	681.3722	-2.247807	0.0879
PO(-1)	-2400.324	958.8504	-2.503335	0.0665
PO(-2)	-305.4100	368.2904	-0.829264	0.4536
BD	2.626670	0.802732	3.272165	0.0307
BD(-1)	-0.049364	0.335260	-0.147240	0.8901
BD(-2)	2.286604	0.495938	4.610670	0.0100
XG	-26.03344	15.02695	-1.732449	0.1582
XG(-1)	157.6243	37.25996	4.230393	0.0134
XG(-2)	-66.67038	16.69747	-3.992843	0.0162
C	856080.2	555235.1	1.541834	0.1980
R-squared	0.999930	Adjusted R-squared		0.999630
F-statistic	3338.052	Durbin-Watson stat		1.276760

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

يوضح الجدول (١٦) أعلاه نتائج اختبار ARDL حيث نلاحظ ان القوة التفسيرية للأنموذج المقدر R^2 كانت (99%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر (99%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي (1%) يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) 99%، إذ كانت قيمة F المحتسبة (3338.052) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الأنموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

أما الخطوة الثانية هي اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (17) الآتي:

جدول (١٧) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	305.8193	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68
Adjusted R-squared(0.999630)		R-squared(0.999930)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (١٧) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (305.8193) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.79) والصغرى البالغة (2.62) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، فيما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج بحسب قيمة معامل التحديد (R-squared) بحدود 99%،

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

اما قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) بلغت 99% مما يوحي على تمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية وهو ما يعزز امكانية اعتماد نتائج النموذج في التحليل.

أما الخطوة الثالثة: هي اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (١٨) الآتي:-

جدول (١٨) اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر

Date: 06/13/20 Time: 21:18

Sample: 1990 2018

Included observations: 22

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Prob*	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation
0.149	2.0829	0.288	0.288	1 . **.	. **.
0.307	2.3638	-0.203	-0.103	2 . * .	. * .
0.074	6.9370	-0.354	-0.406	3 *** .	*** .
0.025	11.177	-0.228	-0.380	4 . ** .	*** .
0.039	11.688	-0.081	-0.128	5 . * .	. * .
0.050	12.612	0.032	0.167	6 . .	. * .
0.079	12.722	-0.279	0.056	7 . ** .	. .
0.121	12.751	-0.193	-0.028	8 . * .	. .
0.158	13.101	0.161	0.093	9 . * .	. * .
0.217	13.125	-0.158	-0.023	10 . * .	. .
0.285	13.128	-0.147	-0.008	11 . * .	. .
0.327	13.602	-0.195	-0.095	12 . * .	. * .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

يوضح الجدول (١٨) اعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى 5% لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

اما الخطوة الرابعة: هي اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للأنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين.

جدول (١٩) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.524079	Prob. F(1,3)	0.2103
Obs*R-squared	10.05231	Prob. Chi-Square(1)	0.0015
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.449828	Prob. F(17,4)	0.3910
Obs*R-squared	18.92813	Prob. Chi-Square(17)	0.3327
Scaled explained SS	0.901919	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إن الجدول (١٩) اعلاه يبين أن الأنموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة **Prob. Chi-Square(1)** (0.0015) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية أيضاً؛ لأن **Prob. Chi-Square(17)** (0.3327) < (0.05) أي قبول فرضية العدم.

و بعد اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بالخطوة الخامسة وهي تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل (Cointegrating And Long Run Form) وفق منهج ARDL وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٢٠) الآتي:-

من الجدول (٢٠) نلاحظ أن اغلب معاملات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة (GDP, BD, XG, PO, RO) كانت معنوية عند مستوى 5% و 10% وحسب عمود الاحتمال (Prob) كذلك فإن المتغير المستقل (XG) له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن الزيادة في الصادرات غير النفطية يؤدي إلى انخفاض الدين العام الخارجي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، وكذلك فإن المتغير المستقل (BD) تأثير موجب في المتغير التابع إي إن الزيادة في حالة الموازنة يؤدي إلى زيادة الدين العام الخارجي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان زيادة عجز الموازنة يولد الدين العام الخارجي لتمويل ذلك العجز، وكذلك فإن المتغير مستقل (GDP) له تأثير موجب في المتغير التابع أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي لان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يشكل قطاع النفط النسبة الاكبر منه ويليه تأثير القطاعات الاخرى ، أما المتغير (PO) كان له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن زيادة اسعار النفط تؤدي الى انخفاض الدين العام الخارجي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع اسعار النفط تولد عوائد مالية ترفع احتياطيات الدولة، كذلك فإن المتغير (RO) بعد اخذ فترة ابطاء لسنة واحدة كان له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

الزيادة في الإيرادات النفطية تؤدي الى انخفاض الدين العام الخارجي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع الإيرادات النفطية يولد عوائد مالية ترفع احتياطات الدولة. كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (0.586138) وهي معنوية عند مستوى ٥ % اي ان الانحرافات او الاختلال في الأجل القصير تصحح بنسبة (58%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي ما يعني أن سرعة التكيف عالية نسبيا في الأنموذج وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وذلك لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول (٢٠) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
D(EDS(-1))	-1.113416	0.185300	-6.008721	0.0039
D(GDP)	0.158869	0.123409	1.287342	0.2674
D(GDP(-1))	0.234407	0.250405	0.936109	0.4022
D(RO)	0.774174	0.697985	1.109157	0.3296
D(RO(-1))	-1.663232	0.385003	-4.320051	0.0124
D(PO)	-1531.593279	681.372175	-2.247807	0.0879
D(PO(-1))	305.410000	368.290429	0.829264	0.4536
D(BD)	2.626670	0.802732	3.272165	0.0307
D(BD(-1))	-2.286604	0.495938	-4.610670	0.0100
D(XG)	-26.033439	15.026954	-1.732449	0.1582
D(XG(-1))	66.670375	16.697472	3.992843	0.0162
CointEq(-1)	0.586138	0.191686	3.057795	0.0377
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
GDP	0.316577	0.276086	1.146660	0.0001
RO	-7.253516	0.884468	-8.200992	0.0000
PO	7229.232697	889.185923	8.130170	0.0011
BD	-8.298237	1.921889	-4.317751	0.2586
XG	-110.759699	31.993501	-3.461944	0.0554
C	-1460543.913378	856947.566100	-1.704356	0.2336
Cointeq = EDS - (0.3166*GDP -7.2535*RO + 7229.2327*PO -8.2982*BD-110.7597*XG -1460543.9134)				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

أما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ ان اسعار النفط في الأجل الطويل ليس لها تأثير معنوي اذ يقتصر تأثيرها في الأجل القصير، في حين كانت معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP,XG,RO) معنوية عند مستوى ٥% وأيضا لها تأثير سالب في الدين العام الخارجي عدا الناتج

الإطار القياسي للمتغيرات المؤثرة في الاستدامة المالية في العراق

المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ ان زيادة الايرادات النفطية والصادرات غير النفطية حتما ستؤدي الى انخفاض الدين الخارجي. اما الحد الثابت وحالة الموازنة واسعار النفط فلم تكن ذات دلالة معنوية اي ان اسعار النفط وحالة الموازنة في الاجل الطويل لا تؤثر على الدين الخارجي في العراق وذلك يعكس ضعف دور اسعار النفط وحالة الموازنة في التأثير على النشاط المالي وهو ما يوحي بان الدين الخارجي او التدفقات الخارجية لم تساهم في التكوين الاستثماري والنشاط الاقتصادي في العراق بل مقتصره على التمويل الاستهلاكي. اما معلمة الايرادات النفطية فأذ زادت الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين الخارجي بمقدار (7.25)، اما زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين الخارجي بمقدار (110.75)، اما زيادة اسعار النفط بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الدين الخارجي بمقدار (7229.23)، اما زيادة الاداء المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الدين الخارجي بمقدار (8.2982).

٣-دالة الدين العام:

$$PD=f(GDP+RO+PO+BD+GX) \dots\dots\dots(1)$$

الخطوة الأولى هي تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستدامة المالية وبفترات أبطاء (٢) بعد اختبار استقراره المتغيرات وبعد اجراء عملية تقدير الأنموذج إذ حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (10).

جدول (٢١) نتائج أنموذج ARDL لدالة الدين العام

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	0.745194	0.201293	3.702033	0.0140
PD(-2)	1.668492	0.248185	6.722786	0.0011
GDP	0.440524	0.173299	2.541990	0.0518
GDP(-1)	-0.138443	0.156680	-0.883600	0.4174
GDP(-2)	-0.992108	0.466134	-2.128377	0.0866
RO	-2.320548	1.078497	-2.151650	0.0841
RO(-1)	7.274911	2.151988	3.380554	0.0197
RO(-2)	4.818166	1.448237	3.326917	0.0208
PO	-887.0759	483.6675	-1.834061	0.1261
PO(-1)	-8169.852	2428.432	-3.364249	0.0200
BD	8.255935	2.216502	3.724759	0.0136
BD(-1)	0.453433	0.317419	1.428499	0.2125
BD(-2)	4.211184	1.023329	4.115182	0.0092
XG	-136.6147	36.90506	-3.701786	0.0140
XG(-1)	379.3307	93.98289	4.036168	0.0100
XG(-2)	-129.3935	28.07554	-4.608763	0.0058
C	2329958.	1113214.	2.093001	0.0906
R-squared	0.999701	Adjusted R-squared		0.998745
F-statistic	1045.128	Durbin-Watson stat		1.335199

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

يوضح الجدول (٢١) أعلاه نتائج اختبار ARDL حيث نلاحظ ان القوة التفسيرية للأنموذج المقدر R^2 كانت (99%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر (99%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي (1%) يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) 99%، إذ كانت قيمة F المحتسبة (1045.128) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الأنموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

أما الخطوة الثانية هي اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٢٢) الآتي:

جدول (٢٢) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	54.44113	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68
Adjusted R-squared(0.998745)		R-squared(0.999701)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (٢٢) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (54.44) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.79) والصغرى البالغة (2.62) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، فيما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج بحسب قيمة معامل التحديد (R-squared) بحدود 99%، اما قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) بلغت 99% مما يوحي على تمتع الأنموذج بقوة تفسيرية عالية وهو ما يعزز امكانية اعتماد نتائج الأنموذج في التحليل.

أما الخطوة الثالثة: هي اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٢٣) الآتي:-

جدول (٢٣) اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر

Date: 06/13/20 Time: 21:24

Sample: 1990 2018

Included observations: 22

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.196	1.6756	0.258	0.258	1	. **.	. **.
0.220	3.0246	-0.314	-0.226	2	.* .	.* .
0.053	7.6751	-0.299	-0.409	3	.* .	*** .
0.017	12.074	-0.336	-0.387	4	.* .	*** .
0.033	12.118	0.023	0.038	5
0.032	13.780	-0.085	0.224	6	.* .	. **.
0.055	13.780	-0.339	0.001	7	.* .	. .
0.087	13.795	-0.098	-0.020	8	.* .	. .
0.130	13.798	-0.006	0.009	9
0.182	13.799	-0.116	0.004	10	.* .	. .
0.236	13.937	-0.148	0.054	11	.* .	. .
0.295	14.083	-0.159	-0.053	12	.* .	. .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

يوضح الجدول (٢٣) اعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى 5% لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. اما الخطوة الرابعة: هي اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للأنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وكما في الجدول (٢٤).

جدول (٢٤) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.467336	Prob. F(1,4)	0.5318
Obs*R-squared	2.301461	Prob. Chi-Square(1)	0.1293
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.493207	Prob. F(16,5)	0.3479
Obs*R-squared	18.19263	Prob. Chi-Square(16)	0.3127
Scaled explained SS	1.163071	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إن الجدول (٢٤) اعلاه يبين أن الأنموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة **Prob. Chi-Square(1)** (0.1293) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية أيضاً؛ لأن **Prob. Chi-Square(16)** (0.3127) < (0.05) أي قبول فرضية العدم.

و بعد اختبار الأنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بالخطوة الخامسة وهي تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل (Cointegrating And Long Run Form) وفق منهج ARDL وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٢٥) الآتي:-
من الجدول (٢٥) نلاحظ أن اغلب معاملات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة (GDP, BD, XG, PO, RO), كانت معنوية عند مستوى 5% و 10% وحسب عمود الاحتمال (Prob) كذلك فإن المتغير المستقل (XG) له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن الزيادة في الصادرات غير النفطية يؤدي إلى انخفاض الدين العام وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية ولكن المتغير المستقل (BD) له تأثير سالب في المتغير التابع إي إن الزيادة في الاداء المالي يؤدي إلى انخفاض الدين العام وهو ما يوحي بضعف الاداء المالي في النشاط الاقتصادي في العراق لان اغلب الانفاق العام يمول النفقات الجارية وانخفاض الانفاق الاستثماري والاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل النشاط المالي، وكذلك فإن المتغير المستقل (GDP) له تأثير موجب في المتغير التابع أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى زيادة الدين لان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يشكل قطاع النفط النسبة الاكبر منه ويليه تأثير القطاعات الاخرى ، أما المتغير (PO) كان له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن زيادة اسعار النفط تؤدي الى انخفاض الدين العام وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع اسعار النفط تولد عوائد مالية ترفع احتياطات الدولة، كذلك فإن المتغير (RO) كان له تأثير سالب في المتغير التابع إي أن الزيادة في الايرادات النفطية تؤدي الى انخفاض الدين العام وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع الايرادات النفطية يولد عوائد مالية ترفع احتياطات الدولة.

كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (1.413686) وهي معنوية عند مستوى ٥ % أي ان الانحرافات او الاختلال في الأجل القصير تصحح بنسبة (141%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي ما يعني أن سرعة التكيف ضعيفة نسبيا في الأنموذج وبالتالي وجود علاقة توازنه طويلة، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وذلك لوجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

جدول (٢٥) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
D(PD(-1))	-1.668492	0.248185	-6.722786	0.0011
D(GDP)	0.440524	0.173299	2.541990	0.0518
D(GDP(-1))	0.992108	0.466134	2.128377	0.0866
D(RO)	-2.320548	1.078497	-2.151650	0.0841
D(RO(-1))	-4.818166	1.448237	-3.326917	0.0208
D(PO)	-887.075897	483.667549	-1.834061	0.1261
D(BD)	8.255935	2.216502	3.724759	0.0136
D(BD(-1))	-4.211184	1.023329	-4.115182	0.0092
D(XG)	-136.614656	36.905061	-3.701786	0.0140
D(XG(-1))	129.393492	28.075537	4.608763	0.0058
CointEq(-1)	1.413686	0.414030	3.414456	0.0190
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
GDP	0.488105	0.100177	4.872435	0.0046
RO	-6.912801	0.297132	-23.265075	0.0000
PO	6406.606042	283.929725	22.564055	0.0000
BD	-9.139621	0.579833	-15.762516	0.0000
XG	-80.161070	10.850045	-7.388086	0.0007
C	-1648143.995574	679144.338914	-2.426795	0.0596
Cointeq = PD - (0.4881*GDP -6.9128*RO + 6406.6060*PO -9.1396*BD-80.1611*XG -1648143.9956)				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

أما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ ان اسعار النفط والايرادات النفطية والاداء المالي في الأجل الطويل ليس لها تأثير معنوي اذ يقتصر تأثيرها في الأجل القصير، في حين كانت معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP,XG) معنوية عند مستوى ٥% وأيضا لها تأثير سالب في الدين العام عدا الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ ان زيادة الصادرات غير النفطية حتما ستؤدي الى انخفاض الدين العام. اما زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام اي ان

الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل لا يؤثر على الدين العام في العراق وذلك يعكس ضعف دور القطاعات الانتاجية غير النفطية في تكوين الناتج. اما معلمة الايرادات النفطية فأذ زادت الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين العام بمقدار (6.91)، اما زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدين العام بمقدار (80.16) وهذا يرجح الى ان الصادرات غير النفطية لها تأثير مكثف على الدين العام، اما زيادة اسعار النفط بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار (6406.60) وهذا ما يوحي بان تأثير اسعار النفط عالي على الدين العام في الاجل الطويل لانه يعكس مجمل الايرادات العامة في العراق، اما زيادة حالة الموازنة او الاداء المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الدين العام بمقدار (9.1396).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- ان ضبط اوضاع المالية العامة والتنويع الاقتصادي من خلال مشاركة القطاع الخاص امران على اهمية قصوى وبالغ للحد من هشاشة الاقتصاد العراقي امام الصدمات الخارجية التي تعرض لها خلال مدة الدراسة وخاصة خلال فترة التسعينات والازمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠١٤.

٢- يؤثر حجم الدين العام الصادر بالعملات الاجنبية تأثيراً قوياً في القدرة على تحمل الدين العام لان الجهة المدينة كي تكون قادرة على خدمه دينها ينبغي ان تحصل على سعر صرف مناسب لعملة الدين ،لان تخفيض قيمة العملة المحلية وتشديد سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة الى تحسين ميزان المدفوعات والصادرات يؤدي الى رفع القيمة الحقيقية للدين المستحق بعملة اجنبية وخفض ايرادات البلد المدين.

٣- ان عدم تنوع القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الاجمالي والاعتماد بشكل رئيس على مصدر أحادي الجانب في الاقتصاد العراقي ادى إلى نمو مؤشر الدين العام الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية بمعدلات عالية مع تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى بسبب تغير الاوضاع السياسية والاقتصادية خلال مدة الدراسة .

٤- ان الاعتماد المطلق على الايرادات النفطية المرهونة بعوامل خارجية جعل الاقتصاد العراقي يعاني من عجز مزمن في الموازنة الاتحادية مما ترتب عليه تراكم الديون التي يعاني منها خلال مدة الدراسة اذ اصبحت المديونية الخارجية تتجاوز الحد الامن بالإضافة الى العجز والدين الداخلي والصادرات غير النفطية .

٥- ان عدم الاعتماد على الصادرات غير النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية في ظل هيمنة الدين الخارجي والايادات النفطية جعل الموازنة الاتحادية تشغيلية وليس استثمارية طيلة فترة الدراسة .

٦- ان اغلب التدفقات الخارجية لم تساهم في تعزيز الصادرات بصورة عامة مما ادى ذلك الى تركم المديونية الخارجية وعدم استدامة الاوضاع المالية في العراق.

٧- تشير مؤشرات الاستدامة المالية في العراق والمتمثلة بمؤشر نسبة الدين الداخلي والخارجي والصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاقتدار المالي الى عدم استدامة الوضع المالي في العراق.

٨- على الرغم من تحقيق فوائض مالية في الموازنة الاتحادية ما بعد ٢٠٠٣ الا انه لم تتمكن اي جهة او مؤسسة من مؤسسات الدولة من صرفها على المشاريع الاستثمارية خلال السنة المالية لان هناك مادة في قانون الموازنة الاتحادية "الفصل الثاني النفقات والعجز -المادة ٢ -ثانياً" تنص على تغطية العجز من المبالغ النقدية المدورة من السنة التي سبقتها ،وبذلك فان هذا القانون يعزز الميل الى تحويل التخصيصات الاستثمارية الى تخصيصات جارية مما ينعكس سلباً على الاوضاع المالية وفقدان الاستدامة المالية.

ثانياً: الاستنتاجات القياسية :

١- تشير نتائج تحليل استقراره السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان بعض المتغيرات كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام إي إنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (ID, GDP, BD, XG) عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة (0)I، في حين كانت بقية

- المتغيرات غير مستقرة؛ لذلك تم إجراء الاختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين إنها استقرت عند مستوى 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة (1) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (RE, PO, RO, PD, EDS).
- ٢- يشير اختبار الحدود وانموذج تصحيح الخطأ لجميع الدوال المقدره الى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين دوال الاستدامة المالية وبين المتغيرات الاقتصادية والمالية فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل.
- ٣- كانت اسعار النفط والايرادات النفطية ذات تأثير كبير في ادوات السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الاجلين القصير والطويل وهذا يعكس تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي واستمرار الاقتصاد بالتأثر بالتقلبات التي تحدث في اسعار النفط .
- ٤- كانت المتغيرات (PO, XG) ذات تأثير كبير في دوال الاستدامة المالية لان تركيب الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد على النفط بشكل كبير وكذلك تأتي بقية المتغيرات بالمرتبة الثانية من حيث التأثير .
- ٥- تبين من انموذج تصحيح الخطأ ان سرعة التكيف او معلمة تصحيح الخطأ كانت كبيرة في بعض النماذج أي ان النسبة الاكبر من الانحراف يتم تعديله بسرعة تجاه القيمة التوازنيه طويلة الاجل في السنة فمثلا كانت سرعة التكيف في دالة الدين العام الداخلي (25%) في حين كانت في دالة الدين العام الخارجي (71%)، في حين كانت سرعة التكيف في دالة الدين العام المقدره بطيئة نسبيا لا تتجاوز (141%).
- ٦- كان لسعر الصرف الموازي المصدر الرئيس في ارتفاع مستويات الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي أي ان المضاربات التي تحدث في سوق العملة الاجنبية تكون ذات تأثير سريع ومباشر وذلك لاعتماد اغلب المعاملات الداخلية للتعامل بالدولار.

ثالثاً: التوصيات:

- ١- ينبغي على الحكومة ان تواصل تنفيذ عملية تصحيح اوضاع المالية العامة للوصول بالإنفاق العام الى مستوى قابل للاستمرار في ظل التقلبات الكبيرة في مستوى الايرادات النفطية، وبذلك يمكن ان يجعل الرصيد الاولي غير النفطي اقرب الى مستوى الانفاق القابل للاستمرار وفق فرضية الدخل الدائم .
- ٢- تعديل مكونات الانفاق العام مع ضرورة تخفيض التحويلات وتوقعات الايرادات النفطية وتحديث مستوى اسعار النفط، ووضع سياسة رشيدة للاقتراض العام وذلك عن طريق وضع اسس تتضمن شروط القروض من جهة وكيفية استخدامها من جهة اخرى وذلك بالشكل الذي يكفل الحد من اعباء المديونية ويسمح برفع فاعليتها في المشاريع التي تتيح زيادة تدفقات الاستثمار .
- ٣- عدم الاعتماد على الايرادات النفطية كمورد رئيس للإيرادات العامة والبحث عن البدائل الاخرى لاسيما الزراعية والصناعية منها.
- ٤- التركيز على تخفيض فجوتي التجارة الخارجية والموارد المحلية عن طريق زيادة الموارد المالية الاجنبية من خلال زيادة وتنوع صادرات البلد، أضف إلى ذلك انشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل القطاع الخاص لتقليل استيراد بعض السلع والخدمات من الخارج.
- ٥- ضرورة تطور الاسواق المالية العراقية وذلك بهدف توفير البدائل لتمويل عجز الموازنة والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

٦- يجب توجه السياسة المالية إلى الحد من الانفاق الحكومي وترشيده بوصفه السبب الأساس في زيادة حجم الدين العام فضلاً عن التوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري لكي يصل الاقتصاد إلى الاهداف المنشودة وإلى تنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارات التي ستجنب الدين العام و تقلل من الهدر في الاحتياطات الاجنبية .

٧- معالجة المعاناة من الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي بالرغم مما يمتلكه العراق من ثروات مادية وبشرية من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنوع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الاخرى.

٨- معالجة التدني في معدلات الناتج المحلي الاجمالي من خارج القطاع النفطي لاسيما الزراعي والصناعي.

٩- نظرا لعدم وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة بالاستدامة المالية في العراق؛ لذا نوصي بان يتم تنسيق و ايجاد نوع من الشفافية بالبيانات والارقام ودراستها بشكل متناغم مع الواقع من قبل الجهات العلمية والاقتصادية المتخصصة بهدف اتاحتها لجميع الباحثين ليتسنى لهم وضع الحلول المناسبة لمعالجة مختلف المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً : المراجع العربية

-القرآن الكريم

اولاً : الكتب :

- ١ . اجيم برغام ،ترجمة محمود فتوح واخرون ،الادارة المالية ،شعاع للنشر ،سوريا ،٢٠١٠ .
- ٢ . احمد بريهي علي ،الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ،ط١،دار الكتب ،العراق ،٢٠١٥ .
- ٣ . أحمد عبد الرحيم رزق ،الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر ،ط١، مكتبة القدس ،مصر ،٢٠٠٩ .
- ٤ . أحمد عبدالله درويش ،مبادئ الرياضة المالية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،الاردن ،١٩٨٣ .
- ٥ . احمد عمر الراوي ،التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي ،ط١ ،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ،بغداد ،٢٠١٧ .
- ٦ . أحمد معن الطبقجلي ،ديون العراق -نظرة عامة حول وضع الديون ونشاتها ومستقبلها ،سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ،٢٠١٨ .
- ٧ . ادم مهدي احمد، مفاهيم المالية العامة، الشركة العالمية للطباعة والنشر دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١ .
- ٨ . اعاد علي حمود ،موجز في المالية التشريع المالي نفقات الدولة ومواردها وموازنتها ،بييت الحكمة ،جامعة بغداد كلية القانون ،١٩٨٩ .
- ٩ . امجد عبد المهدي مساعدة ،ومحمود يوسف عقله ،دراسة في المالية العامة ،ط١،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١ .
- ١٠ . اناس بن صالح الزمراني ،المالية العامة والسياسة العامة ،ط١،مكتبةوراقه،مراكش ،٢٠٠٢ .
- ١١ . ايمان خزل ،الادارة الدولية للديون الخارجية ،ط١ ،دار المهجة البيضاء ،عمان ،٢٠١٠ .
- ١٢ . إيمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،٢٠٠٧ .
- ١٣ . بول آ.سامويلسون وآخرون ،ترجمة هشام عبدالله ،الاقتصاد ترجمة الطبعة الخامسة عشر ،ط١ ،الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠١ .
- ١٤ . بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو ، طريقة التفكير الاقتصادية ، ط١ ،ترجمة ليندا الحمود ، الاهلية للنشر والتوزيع ،المملكة الاردنية الهاشمية ، ٢٠٠٨ .
- ١٥ . جمال عبد الناصر ،المعجم الاقتصادي ،ط١ ،دار اسامة ودار المشرق الثقافي ،عمان ،٢٠٠٦ .
- ١٦ . جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٧ . جون كينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ .
- ١٨ . حافظ شعيلي عمرو ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،منشورات جامعة الفاتح ،طرابلس ،٢٠٠٧ .

١٩. حامد الريفي، اقتصاديات البيئة - مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥.
٢٠. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، ط١، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
٢١. حسام صالح ابو علي، الدين العام - دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
٢٢. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٢٣. حسينة جوجو، المالية العامة في الاسلام، ط١، دار من المحيط إلى الخليج، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧.
٢٤. حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، ط١، دار الكتب، العراق-كربلاء، ٢٠١٧.
٢٥. خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
٢٦. خبابة عبدالله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩.
٢٧. خضير حسام خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٢.
٢٨. خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٦.
٢٩. خليفة عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١.
٣٠. رضا صاحب ابو حمد ال علي، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢.
٣١. رفيق يونس المصري، محمد رياض الابرش، الربا والفائدة دراسة اقتصادية مقارنة، ط٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.
٣٢. روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
٣٣. زهراء حسن عباس التميمي، رجاء عبدالله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤثراته، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
٣٤. سامر عبد الهادي، التمويل الخارجي واثرة على الفجوات الاقتصادية، دار الإباحة، الاردن، ٢٠١٣.
٣٥. سامر مظهر قنطججي، سياساتنا تحصيل الزكاة والغاء الضرائب المالىتين، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ٢٠٠٨.
٣٦. سامويلسون، ترجمة صلاح الدين نامق، وحسين عمر، الاقتصاد مقدمة تحليلية، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، الاسكندرية، بدون سنة.
٣٧. سليمان أحمد اللوزي، ومهدي حسن زويلف، ومدحت ابراهيم الطر وانه، التمويل الخارجي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، ١٩٩٧.
٣٨. سمير النصيري، البنك المركزي العراق في مواجهة تحديات الازمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥-٢٠١٧)، ط١، رابطه المعارف العراقية، بغداد، ٢٠١٧.

٣٩. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، ط١، مكتبة زين الحقوقية والادبية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
٤٠. سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.
٤١. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية والدولية - ازمة الديون الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٢.
٤٢. السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط١، مركز الابحاث والدراسات التخصصية، ١٩٧٩.
٤٣. الشيخ عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١.
٤٤. طارق الحاج، مبادئ التمويل الدولي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٤٥. عادل أحمد حشيش، اصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢.
٤٦. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط١، دار حامد، عمان، ٢٠٠٧.
٤٧. المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط١، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٤٨. عامر طراف، حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.
٤٩. عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الأوراق المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٥٠. عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، ط١، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٥.
٥١. عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة جامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧.
٥٢. عبد الحسين العنبيكي، الفجوات الثلاث متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
٥٣. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٤.
٥٤. عبد العزيز عبد الله ال فارس القطيفي، النمو الاقتصادي نظريات النمو الديناميك والمنهج الرياضي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٩.
٥٥. عبد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل الدولي، ط٢، اكااديمية شرطة دبي، ٢٠٠٦.
٥٦. عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
٥٧. عبدالحميد الغزالي، اساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً واسلامياً مع الاشارة إلى الازمة المالية العالمية، ط٢، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥٨. عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٨.

٥٩. عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الاغريقي إلى انتشار و تطور الفكر الكلاسيكي في الاقطار المختلفة ، الجزء الأول ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٦٠. عدنان عبد الحسين الجوارين ، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، ط١ ، مطبعة الساقى للنشر والتوزيع ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٥ .
٦١. عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، ط٢ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٢ .
٦٢. علي محمد خليل ، سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ .
٦٣. عمرو هشام محمد ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة ، ط١ ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٧ .
٦٤. عوف محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ .
٦٥. غازي عبد الرزاق النفاش ، المالية العامة وتحليل اسس الاقتصاديات المالية ، ط٢ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .
٦٦. فاطمة السويسي ، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس-لبنان ، ٢٠٠٥ .
٦٧. فليح حسن خلف ، المالية العامة ، ط١ ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٨ .
٦٨. فهد مغيثم الشمري وآخرون ، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل ، ط١ ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ .
٦٩. فوزي عطوي ، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
٧٠. كمال امين الوصال ، البنية التحتية ولاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضله التمويل ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٨ .
٧١. كمال أمين الوصال ونادر فرجاني ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٧ .
٧٢. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .
٧٣. لعمارة جمال ، اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٧٤. مازن حسن الباشا ، التمويل الخارجي واثرة على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .
٧٥. مايح شبيب الشمري ، وحسن كريم حمزة ، التمويل الدولي ، ط١ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٥ .
٧٦. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ط٢ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
٧٧. مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام - المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .
٧٨. محمد احمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، ط١ ، الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ٢٠١٦ .
٧٩. محمد المصري ، معركة الديون الخارجية ، ط١ ، دار المختار للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٦ .

٨٠. محمد بن يحيى آل مفرح، الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح اسس نظرية وخطوات تطبيقية، منتدى الاوقاف المستدامة في دول منظمة التعاون الاسلامي، ٢٠١٦.
٨١. محمد خالد المهائني، المالية العامة، المعهد الوطني الدورة التحضيرية، دمشق، ٢٠١٣.
٨٢. محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٨٣. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، ط٦، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧.
٨٤. محمود حامد سعود، قضايا اقتصادية معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، ابو ظبي، ٢٠١٧.
٨٥. محمود حسين الوادي، وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
٨٦. مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق جامعة منصور، ٢٠١٠.
٨٧. مضر نزار العاني، احكام تغير قيمة العملة النقدية واثرها في تسديد القرض، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١.
٨٨. مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
٨٩. موسى سعيد مطر، وشقيري نوري موسى، وياسر المومني، التمويل الدولي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٩٠. ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٩١. نصر عبد الكريم، نحو استراتيجيات وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-رام الله، ٢٠١٣.
٩٢. نيال فرغسن، صعود المال - التاريخ المالي للعالم، ط١، ترجمة محمود عثمان حداد، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٢.
٩٣. هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ٢٠٠٠.
٩٤. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط١، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١١.
٩٥. وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية اسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الاسلامية في تنشيط الاقتصاد، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠.
٩٦. وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الاسلامية، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
٩٧. يونس أحمد البطريق، واخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٢:المجلات والدوريات:

١. أحمد ابراهيم علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، دراسة مقدمة للحلقة النقاشية التي نظمها بيت الحكمة حول انخفاض اسعار النفط بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤.

٢. احمد ابريهي علي ،سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ،العدد ٤٦ ، ٢٠١٥ .
٣. احمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد ٩٤ ،المجلد ٢٢ ، ٢٠١٦ .
٤. احمد عمر الراوي ،السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١١ ،العدد ٢٧ ، ٢٠١٩ .
٥. ايوب حمد سماقه يى ، سردار عثمان باداوه يى، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان-العراق ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ٧،العدد ١٣ ، ٢٠٠٥ .
٦. بلقاسم العباس ،سياسات اسعار الصرف ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد ٢٣ ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
٧. حسين اسماعيل ،ازمة الديون الخارجية للدول النامية خلال فترة الثمانينيات ،مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،العدد ١٦ ، ١٩٩٤ .
٨. حميد فرج الاعظمي ،استراتيجية مواجهه العقوبات الاقتصادية النموذج العراقي ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد ٢ ، ١٩٩٩ .
٩. حيدر حسين ال طعمة وعامر عمران المعموري ،استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية" ،مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،المجلد ٥ ،العدد ٢٨ .
١٠. حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري ،الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي – دراسة حاله العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان –اربييل في العلوم الادارية والمالية ،٢٧-٢٨ حزيران ، ٢٠١٨ .
١١. خالد بن حمد بن عبدالله القدير ،تأثير الانتماء المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،سوريا ،المجلد ٢١ ،العدد ٦٢ ، ٢٠٠٥ .
١٢. رعد أسامة جار الله و مروان عبد الملك ذنون، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (١٩٦٠-٢٠١٠) ،مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل، المجلد ٣٥ ، العدد ١١٤ .
١٣. زهرة هادي محمود و اكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للحرارة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد ٤٠ ، العدد ٤ ، ٢٠١٢ .
١٤. سامي عبيد محمد التميمي ،مديونية العراق الخارجية (الاسباب-الاثار-المعالجات)،مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد ١٤ ، ٢٠٠٧ .
١٥. سمير ابو مدله ومازن العجلة ،تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ،المجلد ١١ ،العدد ١ ،فلسطين ، ٢٠١٣ .
١٦. شيماء فاضل محمد، وآخرون ،قياس أثر الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام ، نموذج ARDL ،مجلة واسط للعلوم الانسانية، ٢٠١٨ ،المجلد ١٤ ،الاصدار ٤١ .

١٧. شيماء فاضل محمد و خليل اسماعيل عزيز ، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) باستخدام نموذج VRA ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١٥، العدد ٤٧، ٢٠١٩.
١٨. صوفي بيس واخرون، ندوة بعنوان الديون والتطور المتعثر للبلدان التابعة ،مجلة المنار ،السنة السادسة ،العدد ٦٤، ١٩٩٠.
١٩. عبد الجواد نايف ،وعبدالمجيد رشيد ،مشكلة القروض الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الاقتصادات الاخذة في النمو ،مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد ١٧ ، ١٩٩٤ .
٢٠. عقيل مهدي الشرع وجنان سليم هلال ،قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ،مجلة جامعة واسط الانسانية ،المجلد ١٥ ،العدد ٤٢ ، ٢٠١٩.
٢١. علي حسن نوري بني لام، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حاله العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ ،عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان -اربيل في العلوم الادارية والمالية ،٢٧-٢٨ حزيران ،٢٠١٨.
٢٢. علي خالد عبدالله و مايح شبيب الشمري ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧ ،مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد ٣٥، ٢٠٢٠.
٢٣. علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد ٩ ، العدد ٣٤ ، ٢٠١٣.
٢٤. عماد محمد علي عبداللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٣٩ ، ٢٠١٢.
٢٥. عمار عبد الجبار ،الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات الساندة التي وقعها العراق في عام ٢٠٠٥ ، بحث مقدم إلى وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٥.
٢٦. عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين ،متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٥٥ ، ٢٠١٣.
٢٧. غفران حاتم علوان وريام علي طالب ،تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد ، المجلد ١١٣ ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٩.
٢٨. كريم لطيف كاظم وآخرون ،تحليل الاستدامة المالية في العراق ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ،العدد ٢٢ ، ٢٠١٨ ،ص ٢٩.
٢٩. مايح شبيب الشمري ،حيدر جواد كاظم ،تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١٢ ،العدد ٢٠١٥ ، ٣٥ .
٣٠. محمد سلمان محمد البروراري واخرون ،محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠١٤ ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد صلاح الدين -اربيل ،المجلد ٢٢ ،العدد ١ ، ٢٠١٨ .
٣١. محمد عبد الحليم عمر ،الدين العام المفاهيم والمؤشرات والاثار بالتطبيق على حالة مصر ،بحث مقدم إلى ندوة (ادارة الدين العام) ، ٢١ ديسمبر ، ٢٠٠٣.

٣٢. محمد عبد الشفيق عيسى، أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٧، العدد ٤، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٧٥.
٣٣. محمود محمد داغر وشاكر حمود صلال، تأثير قواعد الاستدامة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٨، ٢٠١٧.
٣٤. المعهد العربي للتخطيط، ادارة الديون الخارجية، اعداد بلقاسم العباس، مجلة جسر التنمية، العدد ٣٠، ٢٠٠٤.
٣٥. مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، ١٩٨٦.
٣٦. ميثم العبيبي اسماعيل و احمد حامد جمعة هذال، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكاليف الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العدد ٢٠١٨، ٥٧.
٣٧. ناجي رديس عبد السعيد، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ٢٠١٧.
٣٨. نسرين حسن جوي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٨، مجلد ٢٣، بغداد، ٢٠١٧.
٣٩. نور شدهان عدي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية - قسم السياسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٦.
٤٠. هيثم عبد القادر الجنابي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١١)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٦، ٢٠١٥.
٤١. وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٧٤-٢٠١٦، ٧٥.

٣: التقارير

- (١) الانتوساي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (٢٠١٠)، مؤشرات الدين العام، مؤتمر الانتوساي ٢٠، جوهانسبورغ.
- (٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٥.
- (٣) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٧.
- (٤) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥.
- (٥) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٤.
- (٦) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٤.
- (٧) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١١.

- ٨) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٣ عدد خاص.
- ٩) صندوق النقد الدولي، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي المذكرة الفنية تحت عنوان مؤشرات قابليه للتأثر، ٣٠ ابريل سنة ٢٠٠٣ .
- ١٠) صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، الجزء الأول، ١٩٨٦.
- ١١) قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل، ٢٠١١.

٥: الرسائل و الاطاريح:

- ١) اياد كاظم حسون، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٧.
- ٢) باسم محمد تركي العواد، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ٣) بتول حسن ردام الزبيدي، تقييم اداء الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) رسالة ماجستير جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، واسط، ٢٠١٤.
- ٤) حسام خالد الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (١٩٩٦-٢٠١٣)، الجامعة الاسلامية، غزة، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي قسم اقتصاديات التنمية، ٢٠١٤.
- ٥) عماد حسن حسين، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- ٦) منال علي عاقل، الارهاب الاقتصادي الدولي دراسة تحليلية لأثاره على التنمية الاقتصادية في سورية، اطروحة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٤.
- ٧) مهند عزيز محمد الشلال، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد، ٢٠١٤.

٤: الانترنت

- (١) احمد هذال ،سقف الدين ضرورة تشريعية ،شبكة النبا المعلوماتية ،على الموقع الإلكتروني التالي، (<https://annabaa.Org /Arabic/ economic articles/17962>).
- (٢) محمد إبراهيم السقا ، استدامة الدين العام ، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، العدد ٦٩٠٦ ، ٢٠١٢ . على الموقع الإلكتروني التالي.<http // www.aleqt.com Article-690356 html>. (2012/9/7).

ثانياً: المصادر الاجنبية :

1. Abdelatif Shehata , 'Fiscal Sustainability and the Role of the State a New Analytical Framework International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vo16,on2 , 2014.
2. Alesina, A., and Tabellini, G., "A Positive Theory of Fiscal Deficits and Government Debt.", *Review of Economic Studies*, (1990).
3. Alvin H . Hansen , Fiscal Policy and Business Cycles, W.W. Norton &Co. 1941.
4. Andersen T.M, Jensen S.E.H, and Pedersen L.H, Sustainability of Public Debt, The MIT Press Cambridge ,Massachusetts London ,England,2008.
5. Ayi Gavriel Ayayi, Maty sene, What Drives Microfinance Institution's Financial Sustainability , Published by Tennessee State University College of Business, The Journal of Developing Areas, Volume 44, Number1, Fall 2010.
6. Ayumu Yamauchi, Fiscal Sustainability Case of Eritrea, IMF, Working Paper, WP, 10417, 2004.
7. Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12, 2012.
8. Calvo,G.A.,A.IzquierdoandE.Talvi,2003:Sudden Stops ,the Real Exchange Rate ,and Fiscal Sustainability, Argentina's Lessoned, (NBER)Working Paper, No9828, Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research.
9. Coeure B., and J. Pisano Ferry, Fiscal Policy in EMU, Towards a Sustainability and Growth Pact, Oxford Review of Economic Policy, 2005.

10. Croce, E. and V.H Juan Ramon, Assessing Fiscal Sustainability, Across-Country Comparison, 2003, IMF Working Paper 03/145, Washington, D.C. International Money Fund.
11. D.A. Dickey & W.A. Fuller ; Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, *Econometric A*, Vol.49, No4, 1981.
12. Dimitris N. Chorafas ,Public Debt Dynamics of Europe and The U.S., Elsevier Amsterdam ,2013.
13. E.Palmer " Financial Sustainability of Swedish Welfare Commitments" *Public Policy Review*,2014.
14. Ec 2011, Council Directive 2011\85\EU of 8th November 2011 on Requirements for Budgetary Frameworks of The Member States Brussels.
15. Friedman Milton, Government Revenue from Inflation, *Journal of Political Economy*, 1971.
16. Giuseppe Eusepi, and, Richard E Wagner, *Public Debt an Illusion of Democratic Political Economy* , Edward Elgar, 2017.
17. Holley. H ,Ulrich *Public Finance in Theory and Practice*, Rout edge, Francis Group, London and New York, 2011.
18. James M. Buchanan ,*Public Principles of Public Debt* ,Volume2, Liberty Fund Indianapolis,1999.
19. Kenneth J. Arrow and Michael J. Buskin ,*The Economics of Public Debt for The International Economic Association* ,in association with Palgrave Macmillan,1988.
20. Kimberly Amadeo, *Public Debt and Its pros and cons the balance*, Retrieved Edited, 2012.
21. Lic Alfa p., AL- shawarby, and Iqbal ,F., *Fiscal and public Debt Substantiality in Egypt*, ECES, Working paper, No.97, May 2004.
22. Morduch J., *The Microfinance Schism*, *World Development*, 2000.
23. Nancy churchman, *David Ricardo on Public Debt*, Palgrave Macmillan, Grat Britain, 2001.
24. Paresh Kumar Narayan, *Reformulating Critical Values for the Bounds Statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji*, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04.

25. Pedro Alba, Sherine Al-Shawardy & Farruk Iqbal "Fiscal and Public Debt Sustainability in Egypt" the Egyptian Center for Economic Studies ,Working Paper no79,2004.
26. R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014.
27. R. Kumar "A Study on the Financial Sustainability of Village Internet Centers in Rural Madhya Pradesh" Information Technologies and International Development , 2004.
28. Reinhard Neck ,and Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt, The MIT Press Cambridge ,Massachusetts London ,England,2008.
29. Roland Demmel , Fiscal policy, public debt and the term structure of interest rates, Originally published by Springer-Verlag Berlin Heidelberg New York in 1999.
30. Robert E. Lucas ,JR, Expectation and the Neutrality, Journal of Economic Theory, VOL4-5,NO2,1975.
31. Schadler S. (ED) IMF Conditionality, Experience under Stand by and Extended Arrangements, Part 11, Background Papers ,Vo1.2, International Monetary Fund, 1995.
32. Scot .T. Fullwiler, Interstates and Fiscal Sustainability, IMF, Working Paper No 5352116.
33. Tanzi Vito, and Mario, I. Blejer ,Inflation Interest Rate Policy, and Currency Substitution in Developing Economies :A Discussion of Some Major Issues, World Developing,1982.
34. Tanzi Vito, Fiscal Management and External Debt Problems, Washington DC: International Monetary Fund, 1985.
35. The World Bank, " Fiscal and Public Debt Sustainability –Egypt Public Expenditure Review' Middle East and North Africa, 2005.
36. Tilman Slembeck, Armin Jans, Thomas Leu, (2014) "A politico-economic perspective on financial sustainability", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, Vol. 26 Issue: 1.
37. W.H. Greene, Econometric Analysis, 2005, Pearson Education, Inc.6th Edition.
38. Wagener, H.-J., Eger, T. and Fritz, H., Europäische Integration Recht und okonomie, Geschichte und Politik, Auflage. Munchen, Deutschland: Verlag Franz Vahlen, 2009.

Abstract:-

The Iraqi economy witnessed exceptional circumstances in the past decades of wars and then economic sanctions that lasted for more than a decade, which reflected in the decline of all economic indicators, and under these circumstances the state resorted to public debt and the issuance of cash to finance public spending to meet the requirements of citizens, and these policies achieved runaway inflation The depreciation of the local currency and the chronic deficit.

But after 2003, in light of the increase in oil revenues and economic openness to the outside world, we did not see any change in the reality of the Iraqi economy, but the rentier nature deepened, and there were no directions for public authorities to draw up their economic policies that aim to address structural imbalances to rebuild the destroyed economic structure and keep the economy away from The impact of internal and external shocks and achieving financial sustainability.

Therefore, the study aims to study the internal and external public debt and its relationship to financial sustainability in the Iraqi economy, analyze financial performance and the most important factors affecting achieving financial sustainability, analyze oil revenues and non-oil exports and their impact and importance in the sustainability of financial conditions in Iraq, The research also stems from the hypothesis that there is a relationship between factors affecting financial sustainability (public debt, budget deficit, non-oil exports, oil revenues and oil prices) and the opportunities to achieve financial sustainability in Iraq, and for that the study was divided into three chapters, The first dealt with the theoretical and epistemological framework of public debt and financial sustainability, and the second chapter dealt with the analytical framework of the financial public debt, Iraqi and financial sustainability in Iraq and the financial factors in financial sustainability, while the third chapter dealt with measuring factors affecting financial sustainability and obtaining standard results for using the self-regression model for distributed slowdown (ARDL), The study reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a short-term relationship as well as the long-term equilibrium relationship between the financial sustainability index and macroeconomic variables and economic variables as well as the speed of adaptation in the model relatively quickly and therefore the imbalances that may occur are corrected for the largest percentage of them in the year Itself and return it to the long-term equilibrium value.

*Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Administration
And Economics
Department of Economics*



Analyzing The Factors Affecting Achieving Financial Sustainability In Iraq

Thesis submitted to the Councils of College of Administration &
Economics , Karbala University

Which is part of the requirements of the master's degree in Economics
Sciences

By

Mustafa Saad Mahdi Alsarhan

Supervision

Assistant Professor Dr.

Kadhim Saad Abdul Redha Al-Araji

2020. A .C

1441 .A.H